



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المثنى - كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

أثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية

(دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

رسالة مقدمة

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة المثنى
وهي كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية
من قبل الطالب

مصطفى رزاق فليح

إشراف

الأستاذ الدكتور سعود جايد مشكور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَرَدُونَ
إِلَى عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

صدق الله العلي العظيم

(سورة التوبة : ١٠٥)

توصية المشرف

أشهد بأن إعداد هذه الرسالة للطلاب (مصطفى رزاق فليح) والموسومة (أثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية-)، قد جرى تحت إشرافي، في قسم العلوم المالية والمصرفية - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة المثنى، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية (مصارف تجارية).

التوقيع

المشرف: أ.د. سعود جايد مشكور

المرتبة العلمية: استاذ

العنوان: محافظة المثنى - السماوة

التاريخ

توصية السيد رئيس القسم

بناءً على التوصية اعلاه من الأستاذ المشرف (أ.د. سعود جايد مشكور) أرشح هذه الرسالة للمناقشة، لدراستها وبيان الرأي فيها.

التوقيع

رئيس القسم: أ.م.د. غسان طارق ظاهر

المرتبة العلمية: استاذ مساعد

العنوان:

التاريخ

إقرار لجنة المناقشة

نشهد أننا رئيس وأعضاء لجنة المناقشة أعطينا على الرسالة الموسومة (أثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) لطالب الدراسات العليا/ الماجستير (مصطفى رزاق فليح) وقد ناقشنا رسالة الطالب في محتوياتها وفيما لها علاقة بها، وهي خيرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية وبتقدير (أستـ) .



أ.م.د. وعد هادي عبد

جامعة المثنى/ كلية الإدارة والاقتصاد

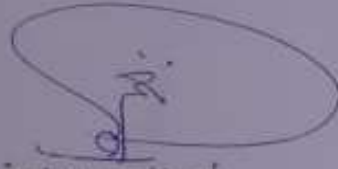
عضواً



أ.م.د. ناظم حسن عبد الحسين

جامعة التقنية الجنوبية/ كلية التقنية الإدارية البصرة

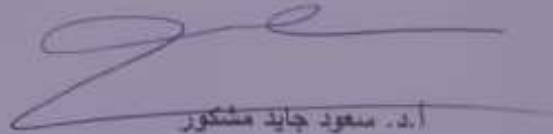
عضواً



أ.د. نعم حسين نعمة

جامعة النهرين/ كلية الإدارة والاقتصاد

رئيس



أ.د. معود جايد مشكور

جامعة المثنى/ كلية الإدارة والاقتصاد

عضواً ومشرفاً

المصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة المثنى على قرار لجنة المناقشة أعلاه.

أ.م.د. سلام جاسم حمود العارضي

عميد كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة المثنى

2020/ /

الإهداء

إلى الصديق الحبيب ... الشهيد حسين مكطوف علي
إلى الأب الروحي ... المرحوم الدكتور علاء حسن الشرع
إلى أعزما في الحياة ... أمي وأبي حفظهم الله

الباحث

شكر وإمتنان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ (سورة النمل ١٩) صدق الله العلي العظيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، اللهم لا علم لنا، إلا ما علمتنا، إنك أنت العليم الحكيم.

أما وقد وفقني الله عز وجل لإنجاز هذه الرسالة، فإنه لمن دواعي الوفاء والإقرار بالجميل أن أسجل شكري وعظيم إمتناني لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور (سعود جايد مشكور)، الذي أغدق عليّ الكثير من علمه وخبراته، فما من رأي سديد أبداه، وملحوظة قيمة أشار إليها، إلا وكانت الموجه السديد للباحث في مسار الدراسة العلمية الصحيحة، إن الكلمات تعجز عن الوفاء بحق أستاذي الجليل الذي كانت لمساته، وعلميته الأثر البارز في إخراج هذه الدراسة بهذه الصورة، فجزاه الله عني خير جزاء المحسنين، وأطال الله في عمره، وجعله ذخراً للعلم، وطلبته.

وأقدم بخالص شكري وإمتناني إلى السادة رئيس، وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة الدراسة، كما أقدم بخالص شكري وإمتناني إلى كل أساتذتي الذين تتلمذت على أيديهم، وأخص بالذكر هنا أساتذة كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة المثني فلولاهم لما وصلت الى هذه المرحلة، بالشكر، والامتنان إلى كل من (الأستاذ الدكتور عامر علي حسين رئيس جامعة المثني، والأستاذ المساعد الدكتور سلام جاسم العارضي عميد كلية الإدارة والاقتصاد، والأستاذ المساعد الدكتور علي جابر معاون العميد للشؤون العلمية، والأستاذ المساعد أستاذ رائد حسن معاون العميد للشؤون الإدارية، والأستاذ المساعد الدكتور غسان طارق ظاهر رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية) وجميع أساتذتي اثناء فترة الدراسة فجزيل الشكر والامتنان لمتابعتهم وتشجيعهم، المستمر لي طوال فترة الدراسة، وللنصح والعون الكبير الذي قدموه لي، فلهم مني أصدق الدعوات بالتوفيق، والإطالة بالعمر، والسعة في الرزق، وعلو المنزلة في الدنيا، والآخرة.

وأقدم بفائق الشكر والامتنان الى من مدّ لي يد العون منذ بداية اقبالي على الدراسات العليا وحتى وصولي الى مناقشة الرسالة واخص بالذكر (الأستاذ المساعد أستاذ حيدر عباس العطار) والزميلة (م.م صفاء ربيع عبد الحسن) المحترمين سائلاً المولى الجليل ان يوفقهم في حياتهم العلمية والعملية.

والشكر موصول إلى زملائي لرفقتهم الطيبة طوال أيام الدراسة فلهم مني كل الشكر، وعظيم الامتنان، كما أقدم بالشكر الجزيل الى موظفي مكتبة كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة المثني، وأستميح العذر الى كل من كان له إسهام مباشر، وغير مباشر في إنجاز هذه الدراسة، أو له واجب الذكر والشكر، ولم يرد أسمه هنا، فله مني عظيم الامتنان، والشكر الجزيل سائلاً المولى للجميع، ولوطننا الحبيب الأمن والأمان، وقبول الأعمال، وأن يرزقهم الله خير الدنيا، والجنة، والرضوان انه هو سميع الدعاء.

الباحث

المستخلص

تهدف هذه الدراسة الى عرض تحليل وقياس الإطار النظري لأثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية، وتعد المحددات الداخلية من المؤشرات التي تؤثر على اداء المصارف التي تتحكم فيها ادارات المصارف وتقع تحت سيطرتها، وقد تم اختيار ثلاثة محددات داخلية تمثلت في كفاية رأس المال وجودة الموجودات والسيولة. بينما تتمثل المحددات الخارجية في المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على أنشطة واداء المصارف، إذ لا يمكن السيطرة عليها من قبل إدارات المصارف لأنها تخضع للظروف والمتغيرات الاقتصادية، وقد تم اختيار اثنين من هذه المحددات هما الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم الاقتصادي السنوي.

وقد طبقت هذه الدراسة على عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التي تم اختيارها وفقاً لتاريخ تأسيسها وهي المصرف التجاري العراقي (BCOI)، مصرف بغداد (BBOB)، المصرف الأهلي للاستثمار (BNOI) للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٨، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل وقياس جميع المتغيرات من خلال البيانات المالية الفعلية المتاحة من المصارف عينة الدراسة، وذلك بهدف تقييم وقياس المتغيرات المستقلة (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم الاقتصادي السنوي) والمتغيرات التابعة (استمرارية الأرباح، والقيمة السوقية)، وتحليل وتفسير علاقة الارتباط والأثر بينها، إذ استخدم تحليل التباين باستخدام البرنامج (spss rv20) لقياس علاقة الارتباط والأثر بين نتائج المحددات الداخلية والخارجية المستخدمة في الدراسة وبين استمرارية الأرباح من جانب، ومن الجانب الآخر لقياس علاقة الارتباط والأثر بين نتائج المحددات الداخلية والخارجية المستخدمة في الدراسة وبين القيمة السوقية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة استنتاجات في إطار فرضياتها الرئيسية والفرعية، يمكن إجمالها كما يأتي:

١. تبين أن هنالك علاقة ارتباط ذات أثر ودلالة إحصائية معنوية بين نسبة كفاية رأس المال واستمرارية الأرباح في المصارف التجارية عينة الدراسة، في حين لم تظهر علاقة ارتباط ذات أثر ودلالة إحصائية معنوية بين نسبة كفاية رأس المال والقيمة السوقية خلال فترة الدراسة.
٢. ظهر أن هنالك علاقة ارتباط ذات أثر ودلالة إحصائية معنوية بين جودة الموجودات واستمرارية الأرباح في المصارف التجارية عينة الدراسة، كذلك تبين أن هنالك علاقة ارتباط ذات أثر ودلالة إحصائية معنوية بين جودة الموجودات والقيمة السوقية خلال فترة الدراسة.

٣. تبين أن هنالك علاقة ارتباط ذات أثر ودلالة إحصائية معنوية بين السيولة واستمرارية الأرباح في المصارف التجارية عينة الدراسة، كذلك ظهر أن هنالك علاقة ارتباط ذات أثر ودلالة إحصائية معنوية بين السيولة والقيمة السوقية خلال فترة الدراسة.

٤. تبين أن هنالك علاقة ارتباط ذات أثر ودلالة إحصائية معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي واستمرارية الأرباح في المصارف التجارية عينة الدراسة، كذلك ظهر أن هنالك علاقة ارتباط ذات أثر ودلالة إحصائية معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي والقيمة السوقية خلال فترة الدراسة.

٥. وأخيراً ، استنتج أن هنالك علاقة ارتباط ذات أثر ودلالة إحصائية معنوية بين معدل التضخم الاقتصادي السنوي واستمرارية الأرباح في المصارف التجارية عينة الدراسة، كذلك تبين أن هنالك علاقة ارتباط ذات أثر ودلالة إحصائية معنوية بين معدل التضخم الاقتصادي السنوي والقيمة السوقية خلال فترة الدراسة.

كذلك توصلت هذه الدراسة الى توصيات عدة كان أهمها يتمثل، بشكل مختصر:

١. يفضل من المصارف التجارية أن تعمل على زيادة رأس مالها وتوظيف تلك الزيادة في الاستثمارات التي تحقق لها ربحاً مستمراً.

٢. ضرورة التخلص من القروض المتعثرة من خلال منح القروض بالضمانات التي تضمن لها الحصول على القروض وفوائدها في مواعيد استحقاقها.

٣. كذلك يفضل منها أن لا تحتفظ بنسبة مرتفعة من السيولة لأنها تعد تجميداً للأموال.

٤. ضرورة العمل على توظيف جزء من النقد في الاستثمارات التي تضمن لها الحصول على ربحاً مقبولاً.

٥. لذلك يتعين على المصارف الاستعانة بأصحاب الخبرة والذين يتمتعون بكفاءة عملية والاستفادة من خبراتهم واستشاراتهم فيما يتعلق بمحددات الاقتصاد الجزئي والكلي، مع الأخذ في الاعتبار أن هنالك محددات أخرى يتوجب على المصارف التجارية أخذ الحيلة والحذر منها ومحاولة رعايتها باستمرار والسيطرة عليها.

قائمة المحتويات

الصفحة	المواضيع	الفصول ومباحثها
	توصية المشرف	
	آية قرآنية	
	الإهداء	
	الشكر والإمتنان	
أ - ب	المستخلص باللغة العربية	
ج	قائمة المحتويات	
د	قائمة الجداول	
هـ	قائمة الاشكال	
هـ	قائمة المصطلحات	
٣ - ١	المقدمة	
4 - 23	منهجية الدراسة ودراسات سابقة وموقع الدراسة الحالية منها	الفصل الاول
5 - 10	منهجية الدراسة	المبحث الاول
11 - 23	دراسات سابقة وموقع الدراسة الحالية منها	المبحث الثاني
24 - 82	الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة	الفصل الثاني
25 - 49	المحددات الداخلية والخارجية	المبحث الاول
50 - 73	ربحية المصارف واستمرارية الارباح والقيمة السوقية	المبحث الثاني
74 - 82	العلاقة والأثر بين متغيرات الدراسة	المبحث الثالث
٨٣ - ١٤٤	قياس وتحليل أثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الارباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية واختبار الفرضيات	الفصل الثالث
٨٤ - ١١٢	قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية واستمرارية الارباح والقيمة السوقية	المبحث الاول
١٤٤ - ١١٣	القياس والتحليل الاحصائي لأثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الارباح والقيمة السوقية واختبار الفرضيات	المبحث الثاني
١٤٥ - 150	الاستنتاجات والتوصيات	الفصل الرابع
١٤٤ - ١٤٨	الاستنتاجات	المبحث الاول
149 - 150	التوصيات	المبحث الثاني
151 - 164	المصادر والمراجع	
	الملاحق	
I - II	المستخلص باللغة الإنكليزية	

قائمة الجداول

ت	الرقم	أسم الجدول	الصفحة
1	(١-١)	أوجه الاختلاف والإفادة من دراسات سابقة	19 - 21
2	(١-٢)	تطور نسبة كفاية رأس المال منذ إصدار متطلبات لجنة بازل (BCBS1)	28
3	(٢-٢)	تصنيف درجة المخاطر الائتمانية لجودة موجودات المصارف	34
4	(٣-٢)	الاسعار الثابتة للنتائج المحلي الاجمالي	46
5	(٤-٢)	معدل التضخم السنوي	50
6	(١-3)	نتائج حساب رأس المال الأجمالي	87 - 88
7	(٢-٣)	نتائج قياس الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان	90
8	(٣-٣)	مقارنة نتائج حساب مخاطر التشغيل	92
9	(٤-٣)	نتائج حساب مخاطر السوق	93
10	(٥-٣)	مقارنة نتائج حساب الموجودات المرجحة بالمخاطر	94
11	(٦-٣)	مقارنة نتائج قياس نسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة	96
12	(٧-٣)	مقارنة نتائج حساب جودة الموجودات للمصارف عينة الدراسة	99
13	(٨-٣)	نتائج قياس السيولة السريعة للمصارف عينة الدراسة	102
14	(٩-٣)	النتائج المحلي الاجمالي (GDP) للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٩)	104
15	(١٠-٣)	معدل التضخم السنوي (INF) للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٩)	106
16	(١١-٣)	نتائج قياس استمرارية الأرباح للمصارف عينة الدراسة	109
17	(١٢-٣)	قياس القيمة السوقية للمصارف عينة الدراسة	111
18	(١٣-٣)	الإحصاءات العامة للمتغيرات للمصرف التجاري العراقي	114
19	(١٤-٣)	علاقات الارتباط بين المتغيرات الخمسة واستمرارية الأرباح للمصرف التجاري العراقي	115
٢٠	(١٥-٣)	إحصاءات اثر المتغيرات الخمسة على استمرارية الأرباح للمصرف التجاري العراقي	١١٧
٢١	(١٦-٣)	علاقات الارتباط بين المتغيرات الخمسة والقيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي	١٢٠
٢٢	(١٧-٣)	إحصاءات اثر المتغيرات الخمسة على القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي	١٢١
٢٣	(١٨-٣)	الإحصاءات العامة للمتغيرات لمصرف بغداد	١٢٤
٢٤	(١٩-٣)	علاقات الارتباط بين المتغيرات الخمسة واستمرارية الأرباح لمصرف بغداد	١٢٥
٢٥	(٢٠-٣)	إحصاءات اثر المتغيرات الخمسة على استمرارية الأرباح لمصرف بغداد	١٢٧
٢٦	(٢١-٣)	علاقات الارتباط بين المتغيرات الخمسة والقيمة السوقية لمصرف بغداد	١٣٠
٢٧	(٢٢-٣)	إحصاءات اثر المتغيرات الخمسة على القيمة السوقية لمصرف بغداد	١٣١
٢٨	(٢٣-٣)	الإحصاءات العامة للمتغيرات للمصرف الأهلي للاستثمار	١٣٤
٢٩	(٢٤-٣)	علاقات الارتباط بين المتغيرات الخمسة واستمرارية الأرباح للمصرف الأهلي للاستثمار	١٣٥
٣٠	(٢٥-٣)	إحصاءات اثر المتغيرات الخمسة على استمرارية الأرباح للمصرف الأهلي للاستثمار	١٣٧
٣١	(٢٦-٣)	علاقات الارتباط بين المتغيرات الخمسة والقيمة السوقية للمصرف الأهلي للاستثمار	١٤٠
٣٢	(٢٧-٣)	إحصاءات اثر المتغيرات الخمسة على القيمة السوقية للمصرف الأهلي للاستثمار	١٤١

قائمة الأشكال

ت	الرقم	اسم الشكل	الصفحة
١	(١-١)	المخطط الافتراضي للدراسة	١٠
٢	(١-٢)	طرائق قياس الناتج المحلي الإجمالي	٤٦
٣	(١-٣)	قيم اختبار t لأثر المتغيرات الخمسة على القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي	١١٩
٤	(٢-٣)	قيم اختبار t لأثر المتغيرات الخمسة على القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي	١٢٤
٥	(٣-٣)	قيم اختبار t لأثر المتغيرات الخمسة على استمرارية الأرباح لمصرف بغداد	١٢٩
٦	(٤-٣)	قيم اختبار t لأثر المتغيرات الخمسة على القيمة السوقية لمصرف بغداد	١٣٣
٧	(٥-٣)	قيم اختبار t لأثر المتغيرات الخمسة على استمرارية الأرباح للمصرف الأهلي للاستثمار	١٣٩
٨	(٦-٣)	قيم اختبار t لأثر المتغيرات الخمسة على القيمة السوقية للمصرف الأهلي للاستثمار	١٤٤

قائمة المصطلحات

المصطلح	أسم المصطلح باللغة الأنكليزية	أسم المصطلح باللغة العربية
ID	Internal Determinants	المحددات الداخلية
ED	External Determinants	المحددات الخارجية
CA	Capital Adequacy	كفاية رأس المال
AQ	Asset Quality	جودة الموجودات
QLR	Quick Liquidity Ratio	نسبة السيولة السريعة
GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الاجمالي
INF	Annual Economic Inflation Rate	معدل التضخم الاقتصادي السنوي
CP	Continuity of profits	استمرارية الأرباح
MV	Market value	القيمة السوقية
PB	Profitability of Banks	ربحية المصارف
CAMELS	Capital adequacy, Asset quality, Management quality, Earning quality, Liquidity, Sensitivity of market risk	كفاية رأس المال, جودة الموجودات, إدارة الكفاءة, جودة الأرباح, السيولة, حساسية خطر السوق
BCBS	The Basel Committee on Banking Supervision	لجنة بازل للإشراف المصرفي
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية للإبلاغ المالي
FGLS	Feasible Generalizes Least Squares	نموذج امكانية المعلمة للمربعات الصغرى
ROA	Return On Asset	معدل العائد على الموجودات
ROE	Return On Equity	معدل العائد على حق الملكية
NPM	Net Profit Margin	هامش صافي الربح

المقدمة

المقدمة

تلعب المؤسسات والشركات المالية والمصرفية بمختلف أنواعها دوراً هاماً وحيوياً في النهوض باقتصاد أي بلد من بلدان العالم، من خلال تزويد مختلف المتعاملين الاقتصاديين بالأموال التي يستخدمونها في انشطتهم الاقتصادية المتنوعة، عبر طريق منح القروض والتسهيلات الائتمانية وتشجيع فرص الاستثمار وتوظيف هذه الأموال في مختلف المشاريع بما يسهم في خلق حالة من الرقي والتقدم الاقتصادي للبلد ودعم التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة في البلد، وتتمثل المؤسسات المالية بالمصارف بمختلف أنواعها وخاصة المصارف التجارية، إذ أن هذه الأخيرة تعد أكثر المؤسسات المالية انتشاراً وأكثرها تعاملًا مع مختلف الشركات والمؤسسات الحكومية والخاصة والمتعاملين الاقتصاديين سواء كان في البلدان النامية أو المتقدمة.

يعد تحقيق الأرباح باستمرار وتعظيمها أحد الأهداف الجوهرية للمصارف التجارية، إن لم تكن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه المصارف التجارية. إذ أن استمرارية تحقيق الأرباح يمكن المصارف التجارية من المحافظة على استمراريته وبقائها وديمومة نشاطها وتدعيم مركزها المالي، وزيادة حقوق ملكيتها، وتعزيز سيولتها، وقيمتها في السوق. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قدرتها على مواجهة المخاطر والالتزامات التي تواجهها، وذلك خلافاً للخسائر التي تؤدي إلى تردي الأوضاع المالية للمصارف التجارية وتآكل حقوق ملكيتها وتعرضها للتعثر والعسر المالي، ومن ثم انخفاض قيمتها في السوق المالية. مما قد يفضي إلى تصفيتها، غير أن تعظيم الأرباح في المصارف التجارية تتحكم فيه اعتبارات عدة، وأبرزها يتمثل في الاحتفاظ بقدر كافٍ من الكفاية المالية والسيولة والسعي نحو الاستخدام الآمن والأمثل للأموال وإدارة كفاءة الموجودات المالية فضلاً عن مراعاة العوامل الاقتصادية الأخرى، لكي تتمكن من ضمان حقوق المودعين.

إن القطاع المصرفي النشط والفعال يسهم في استقرار النظام المالي من خلال مواجهته الالتزامات المالية والاقتصادية التي لن يتأثر فيها بصورة مباشرة، ومن ثم يتمكن من الاستمرار في تحقيق الأرباح. وفي هذه الحالة تتمكن المصارف من تعظيم أرباحها وزيادة قيمتها السوقية من خلال السيطرة التامة على العوامل الداخلية التي تتمثل في المحددات الداخلية لأنشطة المصارف التي يمكن أن تؤثر على استمرارية الأرباح لديها وعلى قيمتها السوقية، فضلاً عن الأخذ في الحسبان المحددات الخارجية الخاصة بالاقتصاد

الكلي، إذ أن المؤسسات المالية ومنها المصارف تتأثر بالعديد من العوامل أو المحددات الداخلية والخارجية التي لها تأثير مباشر على أرباح المصارف وقيمتها في السوق.

إن العوامل الداخلية الخاصة بقرارات الإدارة على (ميزانيات و/أو حسابات الأرباح والخسائر) وحجم إدارة المصروفات تؤثر على استمرارية ربحية المصرف وقيمتها في الأسواق المالية بشكل مباشر. وتعد العوامل الداخلية مثل كفاية رأس المال وجودة الموجودات، والسيولة، عوامل محددة لأنشطة المصارف التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإدارة المصارف، وخاصة إدارة المخاطر. إن الحاجة إلى إدارة المخاطر في القطاع المصرفي متأصلة في طبيعة العمل المصرفي، وإن عوامل الضعف في كفاية رأس المال، والانخفاض في جودة الموجودات والضعف في السيولة، تمثل أسباباً جوهرية ورئيسة لإخفاق المصارف، كما أنها تمثل المصادر الرئيسية للمخاطر من خلال مخاطر رأسمالية ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، لذلك يتعين على المصارف إدارتها بشكل فعال وكفء.

أما العوامل الخارجية فتتمثل غالباً في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم السنوي، فهي تعد محددات خارجية للنشاط المصرفي وفعالياته ينبغي أخذها في الاعتبار ودراسة تأثيراتها. وهذه المحددات عادةً ما تؤثر على استمرارية ربحية المصارف وقيمتها السوقية، في ظل الأوضاع الاقتصادية وبيئة الاقتصاد الكلي التي هي خارج سيطرة إدارة المصرف.

واستناداً إلى ما تقدم فقد تم اعداد هذه الدراسة لغرض قياس مدى أثر بعض المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية، ولخلق حالة من التوازن بين فصول هذه الدراسة فقد تم تقسيمها على أربعة فصول، الفصل الأول بعنوان منهجية الدراسة ودراسات سابقة وموقع الدراسة الحالية منها، ويتكون هذا الفصل من مبحثين، المبحث الأول يتطرق إلى منهجية الدراسة، أما المبحث الثاني من الفصل فيتناول بعض دراسات سابقة وموقع الدراسة الحالية منها، في حين يتناول الفصل الثاني من الدراسة الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، ويتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول لتوضيح المفاهيم الخاصة بالمحددات الداخلية والخارجية المستخدمة في الدراسة، في حين خصص المبحث الثاني من الفصل لتوضيح المفاهيم الخاصة لربحية المصارف واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية، أما المبحث الثالث فقد خصص لتناول العلاقة والأثر بين متغيرات الدراسة، وجاء الفصل الثالث ليتضمن هو الآخر قياس وتحليل أثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية، ويتكون هذا الفصل من مبحثين، المبحث الأول يتضمن وصف عينة الدراسة وقياس المحددات الداخلية والخارجية وقياس استمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية،

والمبحث الثاني يتضمن قياس أثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية، وأخيراً فقد خصص الفصل الرابع من هذه الدراسة للاستنتاجات العملية وما تمخض عنها من توصيات ومقترحات، ويتكون هذا الفصل من مبحثين، المبحث الأول يتضمن ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات عملية، أما المبحث الثاني فيتضمن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

الفصل الأول

منهجية الدراسة

ودراسات سابقة وموقع الدراسة الحالية منها

المبحث الأول : منهجية الدراسة

المبحث الثاني : دراسات سابقة وموقع الدراسة الحالية منها

تمهيد

تعد منهجية الدراسة، بصورة عامة، من الأمور المهمة التي يركز عليها البحث العلمي الموضوعي والمفيد، ويعود السبب في هذا الأمر إلى أنه من أهم ضوابط البحث العلمي أن يكون منظماً ودقيقاً، بحيث يستفيد منه القارئ والباحث والمطلع بمجرد أن ينظر إلى منهجيته ويقرأ في سطورهِ، ولذلك لا بد من أن يستند البحث العلمي إلى منهجية واضحة يمكن للباحث العلمي أن يستخدمها في خطواته النظرية والعملية أثناء عمل بحثه العلمي أو دراسته بشكل مُحكم وممنهج بطريقة علمية واضحة، كذلك تُعد منهجية الدراسة بمثابة خارطة طريق لبلوغ الأهداف التي يسعى إليها الباحث ومن خلال تسلسل الأفكار التي يوردها في الجانب النظري، ويجسدها في الجانب التطبيقي من أجل الوصول إلى النتائج المنشودة.

أما الدراسات السابقة فتتمثل أحد أهم الأركان المهمة في البحث العلمي، فهي تمثل مسحاً شاملاً لما كتب من بحوث ودراسات علمية ذات علاقة مباشرة بموضوع الدراسة الحالية، وتقدم هذه الدراسات للبحث العلمي أو الدراسة الحالية معلومات مفيدة ومقارنتاً بموضوع الدراسة الحالية، وتساعد الباحث على فهم وإدراك موضوع بحثه أو دراسته، وتعد الدراسات السابقة أساساً لاستكمال ما يسعى إليه الباحث، أي من خلال ما توصلت إليه بعض الدراسات من نتائج يمكن لأي باحث بناء أفكار جديدة مستمدة من أفكار الباحثين السابقين.

واستناداً لذلك يستعرض هذا الفصل مبحثين الأول يتناول منهجية الدراسة، والمبحث الثاني يتطرق إلى بعض دراسات سابقة وموقع الدراسة الحالية منها.

المبحث الأول: منهجية الدراسة.

المبحث الثاني: دراسات سابقة وموقع الدراسة الحالية منها.

المبحث الاول

منهجية الدراسة

يستعرض هذا المبحث المنهجية التي اتبعتها الدراسة في البحث عن حلول للمشكلة، وأهداف وأهمية الدراسة، والفرضيات التي استندت إليها هذه الدراسة، كذلك الأسلوب الذي اتبعه الباحث في انجاز هذه الدراسة، فضلاً عن وضع أنموذج للدراسة يوضح عملية العلاقة والأثر ما بين المتغيرات المعتمدة في هذه الدراسة.

١.١.١ مشكلة الدراسة

تتمثل غالبية المؤشرات، التي دائماً تجذب اهتمام الأكاديميين والاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية والمالية، في الربحية المصرفية والقيمة السوقية. وانصب جل اهتمام العديد من الدراسات حول المحددات الداخلية والخارجية وربحية المصارف التجارية والقيمة السوقية، وعلى الرغم من إجراء الكثير من الأبحاث والدراسات حول هذه المتغيرات إلا أن المشاكل ما زالت قائمة بخصوص معرفة أثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرار ربحية المصارف التجارية من جهة، ومعرفة أثر تلك المحددات على القيمة السوقية للمصارف التجارية من جهة أخرى، وعليه يمكن التعبير عن مشكلة هذه الدراسة في صياغة بعض الأسئلة الرئيسة الآتية:

١.١.١.١ ما هي المحددات الداخلية والخارجية التي تؤثر على استمرارية أرباح المصارف التجارية والقيمة السوقية؟ وكيف يمكن قياسها باستخدام النماذج الرياضية ؟

٢.١.١.١ هل إن المحددات الداخلية والخارجية لها أثر على استمرارية أرباح المصارف التجارية؟

٣.١.١.١ هل إن المحددات الداخلية والخارجية لها أثر على القيمة السوقية للمصارف التجارية؟

٤.١.١.١ ما هو دور المحددات الداخلية والخارجية في استمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية؟

٥.١.١.١ هل إن المحددات الداخلية والخارجية يمكن قياسها وتطبيقها في البيئة العراقية؟

٢.١.١ أهداف الدراسة

يتمثل الهدف العام لهذه الدراسة في معرفة الدوافع الرئيسية لربحية المصارف التجارية، بمعنى آخر إن الهدف من الدراسة يتمثل في تقييم تأثير الخصائص والأنشطة الخاصة بالمصرف، فضلاً عن العوامل الاقتصادية الكلية على استمرارية أرباح المصارف التجارية وقيمتها السوقية في العراق. ويمكن تلخيص أهداف الدراسة بالآتي :

١.٢.١.١ وضع إطار مفاهيمي للمحددات الداخلية والخارجية التي لها أثر على استمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية.

٢.٢.١.١ عرض دراسة الإطار النظري لاستمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية.

٣.٢.١.١ تحديد المحددات الداخلية والخارجية التي لها أثر على استمرارية الأرباح للمصارف التجارية.

٤.٢.١.١ تحديد المحددات الداخلية والخارجية التي لها أثر على القيمة السوقية للمصارف التجارية.

٥.٢.١.١ تطبيق قياس أثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية العراقية.

٣.١.١ أهمية الدراسة

تتطلب أهمية الدراسة من الآتي:

١.٣.١.١ ضرورة توجيه المصارف على اختلاف أنشطتها بأن هنالك محددات داخلية وأخرى خارجية لها أثر بشكل مباشر على أنشطتها أولاً، ومن ثم على أدائها المالي وهذا الأثر ينعكس على القطاع المصرفي بشكل خاص، وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام.

٢.٣.١.١ بيان أثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية التي تمنح إدارات المصارف التجارية فرصة للعمل بأدواتها، وتحقيق استمرارية في الأرباح المستقبلية.

٣.٣.١.١ تعظيم القيمة السوقية للمصارف التجارية، ومن ثم تخلق للمصارف الميزة التنافسية للبقاء والاستمرار والثبات بقوة أمام الأزمات المالية والاقتصادية.

١.١.٤ فرضيات الدراسة

تستند هذه الدراسة فرضيتين رئيسيتين مفادهما الآتي:

H1 الفرضية الرئيسة الأولى: "لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية إحصائية للمحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الأرباح للمصارف التجارية", ويمكن أن تتفرع هذه الفرضية إلى خمس فرضيات فرعية مفادها الآتي:

H11 - لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لكفاية رأس المال على استمرارية الأرباح للمصارف التجارية.

H12 - لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لجودة الموجودات على استمرارية الأرباح للمصارف التجارية.

H13 - لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للسيولة على استمرارية الأرباح للمصارف التجارية.

H14 - لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للنواتج المحلي الإجمالي على استمرارية الأرباح للمصارف التجارية.

H15 - لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمعدل التضخم السنوي على استمرارية الأرباح للمصارف التجارية.

H2 الفرضية الرئيسة الثانية: "لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية إحصائية للمحددات الداخلية والخارجية على القيمة السوقية للمصارف التجارية", ويمكن أن تتفرع هذه الفرضية إلى خمس فرضيات فرعية مفادها الآتي:

H21 - لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لكفاية رأس المال على القيمة السوقية للمصارف التجارية.

H22 - لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لجودة الموجودات على القيمة السوقية للمصارف التجارية.

H23 - لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للسيولة على القيمة السوقية للمصارف التجارية.

H24 - لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للنواتج المحلي الإجمالي على القيمة السوقية للمصارف التجارية.

H25 - لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمعدل التضخم السنوي على القيمة السوقية للمصارف التجارية.

٥.١.١ الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

جرى تأطير الدراسة للموضوع الحالي ضمن الحدود المكانية والزمانية الآتية:

١.٥.١.١ **الحدود المكانية:** تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، إذ تم اختيار ثلاثة مصارف من القطاع المصرفي وذلك ضمن المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهي (المصرف التجاري العراقي، مصرف بغداد، والمصرف الأهلي للاستثمار).

٢.٥.١.١ **الحدود الزمانية:** تم تحديد مدة الدراسة الحالية للفترة من (٢٠٠٩ - ٢٠١٨)، وذلك لغرض بيان ومعرفة أثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الأرباح للمصارف التجارية، كذلك معرفة أثر المحددات الداخلية والخارجية على القيمة السوقية للمصارف التجارية عينة التطبيق.

٦.١.١ مجتمع وعينة الدراسة

١.٦.١.١ **مجتمع الدراسة:** يبلغ عدد الشركات المصرفية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (٢٨) مصرفاً تجارياً، وقد تم اختيار مجتمع الدراسة من المصارف المتفاعلة بشكل حقيقي في السوق المالية والبالغ عددها (١٨).

٢.٦.١.١ **عينة الدراسة:** نظراً لكبر حجم المجتمع تم اختيار عينة الدراسة من القطاع المصرفي وذلك ضمن الشركات المصرفية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، إذ تم اختيار العينة على وفق تأريخ التأسيس لكل مصرف، وتم استبعاد مصرف الشرق الأوسط للاستثمار، والمصرف المتحد للاستثمار نظراً لعدم توفر بعض بياناتهما المطلوبة للدراسة لبعض السنوات المشمولة في الدراسة، لذلك شملت عينة الدراسة المصارف الآتية: (المصرف التجاري العراقي، مصرف بغداد، المصرف الأهلي للاستثمار)، لاختبار الفرضيات من خلال دراسة وتحليل بيانات كل مصرف على حده وتقديم النتائج إحصائياً واستخلاص الاستنتاجات.

٧.١.١ منهج الدراسة

تعد هذه الدراسة من الدراسات التطبيقية ونظراً لأهمية الدراسة وأهدافها اتبع الباحث فيها المنهج الوصفي التحليلي، ويتكون منهج الدراسة من جانبين وعلى النحو الآتي:

١.٧.١.١ الجانب النظري: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لأنه يلائم طبيعة الدراسة بهدف التعرف على المحددات الداخلية والخارجية وأثرها في استمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية بالاعتماد على الكتب والمجلات ودراسات سابقة والدوريات المنشورة في المكتبات أو على الانترنت، وهذا المنهج يقوم بدراسة الظاهرة كما هي على أرض الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً نظرياً وكمياً، كما لا يعتمد هذا المنهج على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور الفكري المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

٢.٧.١.١ الجانب العملي: اعتمد الباحث على منهج الأسلوب العملي التجريبي الذي يأخذ المعادلات الرياضية المستخدمة بوصفها أداة للقياس الرياضي بالنسبة للمتغيرات المستقلة والتابعة، وذلك من خلال استخدام البيانات المالية الموضوعية والفعلية المستخرجة من القوائم المالية للمصارف عينة التطبيق، ومن ثم استخدام البرنامج الإحصائي (spss) إصدار 20 لربط هذه البيانات واستخراج النتائج من خلال الاعتماد على مجموعة الأدوات الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات وتحليلها وتفسيرها وإثبات فرضياتها.

كذلك تم الاعتماد على البيانات المالية الفعلية المتوفرة لدى الباحث من الكشوفات والقوائم والتقارير المالية وتطبيقها على الأرقام الفعلية المتوفرة من سوق العراق للأوراق المالية للشركات المصرفية المساهمة وانتقاء خمسة من المحددات الداخلية والخارجية بوصفها متغيرات مستقلة تتمثل في كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم السنوي، وكان ذلك بهدف التعرف على علاقة المحددات الداخلية والخارجية وأثرها في استمرار الأرباح التي مثلها الباحث في الجانب التطبيقي بالنماذج الحسابية الممكن استخدامها في البيانات الفعلية، وكذلك علاقة هذه المحددات وأثرها على القيمة السوقية للمصارف التي جسدها الباحث في قياسها من خلال النماذج والمعادلات الحسابية الممكن استخدامها في البيانات الفعلية في المصارف التجارية، إذ تم دراسة البيانات ومقارنة متغيرات الدراسة من خلال تحويل المتغيرات غير الكمية إلى متغيرات كمية قابلة للقياس، وذلك بهدف التعامل معها في اختبار الفرضيات، ومن ثم إتاحة المجال للتعرف على هذه العلاقة وأثرها للوصول إلى بيانات يمكن إخضاعها للتحليل الإحصائي وبيان النتائج والتوصيات اللازمة.

٨.١.١ وسائل جمع البيانات

تتضمن وسائل جمع البيانات في هذه الدراسة النقاط المتعلقة بالمصادر التي اعتمدها الباحث في بلورة الجانب النظري، والتطبيقي للدراسة الحالية وتتلخص بالآتي:

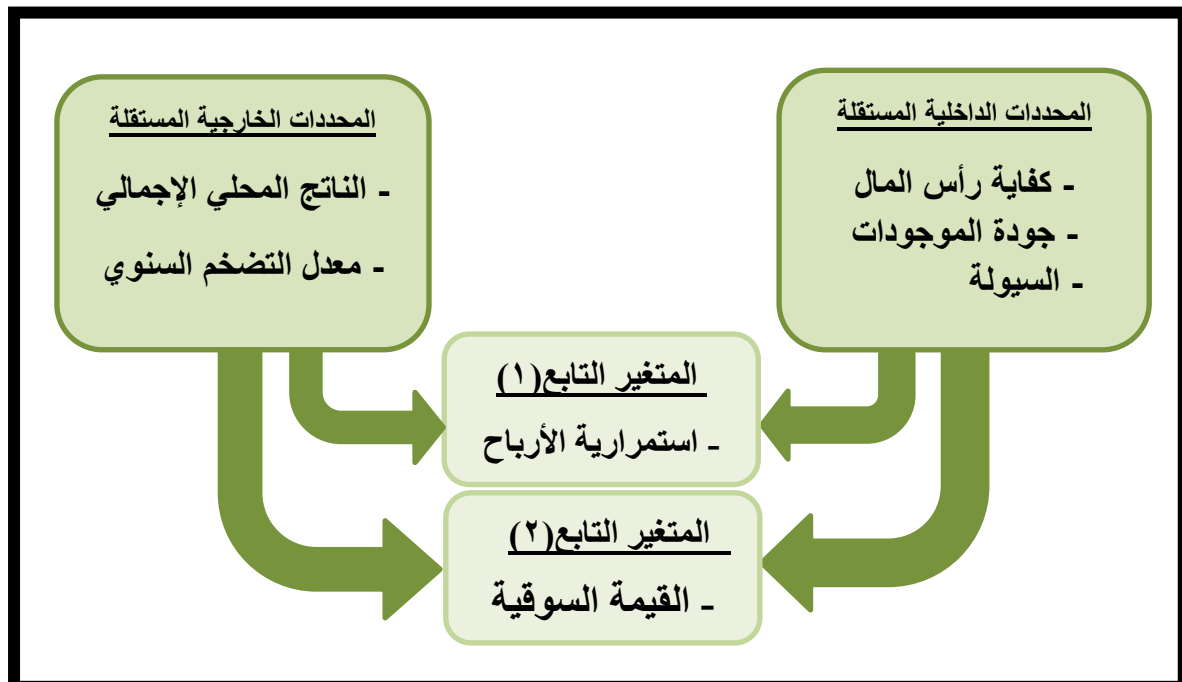
١.٨.١.١ الجانب النظري : استخدم الباحث الأسلوب الاستقرائي والاستنباطي، وتم توظيفهما في الجانب النظري للدراسة الحالية بالاعتماد على الكتب العربية والأجنبية والمجلات والدوريات سواء أكانت العربية أو الأجنبية فضلاً عن شبكة الانترنت.

٢.٨.١.١ الجانب التطبيقي : اعتمد الباحث على الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة ووظيفها في الجانب العملي التجريبي الذي يأخذ المعادلات الرياضية للوصول إلى استخدام البيانات الفعلية في قياس متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، ومن ثم استخدام التحليل الإحصائي وإيجاد العلاقة والأثر بين متغيرات الدراسة، والحصول على المقارنات التي تؤدي إلى إثبات أو نفي فرضيات الدراسة.

٩.١.١ إنموذج الدراسة

ويوضح شكل (1 - 1) المخطط الافتراضي أهم عناصر ومكونات الدراسة التي تتمثل بالمحددات الداخلية والمحددات الخارجية بوصفها متغيرات مستقلة واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية بوصفها متغيرات تابعة ويمكن توضيح إنموذج الدراسة بالشكل الآتي:

شكل (1-1): المخطط الافتراضي للدراسة



المبحث الثاني

دراسات سابقة وموقع الدراسة الحالية منها

يتضمن هذا المبحث أهم دراسات سابقة العربية والأجنبية الحديثة التي تناولت موضوع المحددات الداخلية والخارجية وربحية المصارف التجارية والقيمة السوقية، وقد فضل الباحث أن يستعرض الدراسات التي تتضمن أكثر من متغيرين من متغيرات الدراسة الحالية التي تتناول ثلاثة متغيرات لغرض إيجاد العلاقة بينها وتفسيرها، وفي كل الحالات لم يجد الباحث أي دراسة سواء كانت عربية أو أجنبية تشمل هذه المتغيرات الثلاثة مجتمعة، فضلاً عن قلة الدراسات العربية في هذا الموضوع تحديداً.

١.٢.١ دراسات سابقة

١.١.٢.١ الدراسات العربية والعراقية

١. دراسة (الحسناوي، 2015)

بمعنوان (المحددات الداخلية والخارجية للقيمة السوقية للأسهم في سوق العراق للأوراق المالية)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية المحددات الداخلية والخارجية، وتحديد مدى علاقتها بالقيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وقد استخدمت الدراسة اختبار (Kolmogorov - Smirnov) للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات، فضلاً عن تحليل الانحدار البسيط والمتعدد، وذلك لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، وقد تكون مجتمع الدراسة من الشركات كافة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة 2011 - 2012، أما عينة الدراسة فشكلت (46.43%) من المجتمع الأصلي، حيث بلغ عدد شركاتها (39) شركة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة استنتاجات كان من أبرزها أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة (بعدد العاملين، وحجم رأس مال الشركات، وفائض الموازنة العامة، وحجم الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات أسعار الفائدة، ومعدلات التضخم السنوية، ومعدل سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي) مع المتغير التابع والمتمثل (بالقيمة السوقية لأسهم تلك الشركات)، وقد توصلت الدراسة إلى توصيات عدة كان أهمها، ضرورة اهتمام الشركات بدراسة أثر التضخم على القيمة السوقية للأسهم وانخفاض القيمة الشرائية للنقود والبحث عن

بدائل متعددة لأمتصاص الآثار السلبية لهذا الجانب، وضرورة تعاون المصارف والدوائر المالية مع مراكز البحث العلمي في الجامعات وتزويدها بما تحتاجه من المعلومات الضرورية لخدمة المجتمع

٢. دراسة (سليم و قاره، 2016)

بعنوان (أثر إدارة مخاطر الائتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني)

هدفت الدراسة إلى تحليل ممارسات إدارة مخاطر الائتمان التي يلزم بها المصارف التجارية في الأردن وأثرها على جودة الأرباح في القطاع المصرفي، وللفترة من 2009 الى 2014، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد استعانت الدراسة بمؤشرات مالية لقياس إدارة مخاطر الائتمان، وأثرها على جودة الأرباح، وتم الاعتماد على استبانة تم تصميمها لغايات تحديد ذلك الأثر بصورة إحصائية، وذلك ضمن العينة المعتمدة من ثمانية مصارف تجارية أردنية، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التي تتمثل في أن هنالك أثر لإدارة مخاطر الائتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني، حسب ما أظهرته نتائج المؤشرات المالية بالإضافة إلى نتائج إجابات العينة على الاستبانة المعتمدة.

وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها التأكيد على إدارة المخاطر الائتمانية، وإيجاد آليات لتحويلها بوصفها فرصاً ائتمانية في السوق مما يمكن عمله عبر توزيع إيرادات المصرف بشكل جيد، ومتناسب مع متطلبات السوق لكي تستفيد من العمولات، والفوائد المتنوعة التي تنتج عن الخدمات التي يقدمها المصرف، والتركز على محفظة القروض المصرفية بشكل أساسي، فضلاً عن أهمية قيام المعنيين في المصارف التجارية الأردنية بدراسات سوقية قياسية لطرح التنبؤات الاقتصادية التي مصدرها السوق، وعدم الاكتفاء بالتحليل الائتماني بحد ذاته، فانخفاض قيمة موجودات البنك قد يحدث نتيجة تلك العوامل السوقية المختلفة والمتنوعة الذي سينعكس مباشرة على أداء المصرف الائتماني.

٣. دراسة (بن ختو، 2018)

بعنوان (محددات الربحية في البنوك التجارية دراسة حالة بنك BNA-BEA-AGB-SGA)

خلال الفترة 2009 - 2016).

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وقياس الأثر الذي تحدثه المحددات المستخدمة في الدراسة على ربحية المصارف التجارية الجزائرية خلال الفترة (2009 - 2016)، وذلك من خلال التركيز على تلك المحددات، وقد اشتملت الدراسة على عينة المصارف الجزائرية وهي مصرف الخليج الجزائري، مصرف سوسبيّ جنرال الجزائري، مصرف الخارجي الجزائري، ومصرف الوطني الجزائري، وقد استخدمت الدراسة

المنهج التحليلي الوصفي من خلال تحليل التقارير السنوية لمصارف عينة الدراسة, حيث تم دراسة سلوك المتغير التابع (الربحية) مقاساً بمعدل العائد على الموجودات (ROA), والمتغيرات المستقلة (معدل مخاطر الائتمان, الاحتياطي الإجباري للمصرف, ونسبة السيولة), وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل مخاطر الائتمان للمصرف والعائد على موجوداته.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الاحتياطي الإجباري للمصرف والعائد على موجوداته.
- لا يوجد أثر بين سيولة المصرف والعائد على موجوداته.

٤. دراسة (الدهلكي: ٢٠١٨)

بعنوان (تأثير تصنيف CAMELS في القيمة السوقية للسهم العادي بحث تحليلي في عينة من المصارف العراقية)

تهدف الدراسة الى معرفة مدى اهتمام المؤسسات المالية وبالأخص المصارف بتصنيف CAMELS كونه يعد احد المؤشرات المهمة للأداء المالي المصرفي, فضلاً عن انه يوفر معلومات مهمة للمتعاملين في الاسواق المالية, ونتيجة لذلك يقوم المتعاملين في هذه الأسواق بتحديد توجهاتهم فيما يتعلق بالاستثمار في اسهم تلك المصارف من عدمه أو التخلي عن الاستثمار القائم وفقاً لدرجة التصنيف, كون عناصر تصنيف CAMELS تعبر عن العاملين الاساسيين اللذين يؤثران في القيمة السوقية للسهم العادي وهما العائد والمخاطرة, ومن ثم فإن تأثير التصنيف يجب أن يكون أكبر من تأثير كل عامل من عوامل التصنيف على انفراد كون التصنيف يعكس هذه العوامل متجمعة, لذلك فإن تغير التصنيف سلباً أو ايجاباً من المتوقع أن ينعكس في اسعار الاسهم العادية سلباً أو ايجاباً, وهنا تمكن مشكلة الدراسة التي تمثلت بطبيعة ومقدار تأثير تصنيف CAMELS في أسعار الاسهم, ويهدف البحث الى تحليل مستوى تأثير تصنيف CAMELS في أسعار الاسهم في الواقع العملي, وقد طبقت هذه الدراسة على (١٦) مصرف من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٠), وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات كان ابرزها أن تصنيف CAMELS يوفر معلومات قيمة لأسواق الاسهم ويتطلب ذلك زيادة وعي المستثمرين بأهمية التصنيف.

٥. دراسة المومني (2018, Almumani)

بمعنوان (An Empirical Study on Effect of Profitability Ratios & Market Value Ratios on Market Capitalization of Commercial Banks in Jordan)
(دراسة ميدانية حول تأثير نسب الربحية ونسب القيمة السوقية على رسملة السوق للمصارف التجارية في الأردن)

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن تأثير نسب الربحية ونسب القيمة السوقية على القيمة السوقية للمصارف التجارية الأردنية المدرجة، باستخدام بيانات المصارف التجارية الأردنية للسنوات من 2010 إلى 2016، وتم قياس القيمة السوقية بعدد الأسهم المكتتب بها مضروبة في سعر الإغلاق للسهم بوصفه متغيراً تابعاً، وكانت المتغيرات المستقلة للدراسة متمثلة بالعائد على حقوق المساهمين والعائد على الموجودات بوصفه مقياساً للربحية، وربحية السهم، ونسبة ربح السعر، ونسبة عائد الأرباح كمقياس للقيمة السوقية.

وأظهرت نتائج الدراسة أن العائد على حقوق المساهمين ونسبة عائد الأرباح هي العوامل الأكثر تأثيراً في تحديد القيمة السوقية للإعلان المحدد المصارف خلال فترة الدراسة.

٢.١.٢.١ الدراسات الأجنبية

١. دراسة (Lyimo, 2014)

بمعنوان (Assessing the Measures of Quality of Earning: Evidence from India)

(تقييم مقاييس جودة الأرباح: أدلة من الهند)

تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق فيما إذا كان هنالك اتساقاً بين مقاييس جودة الأرباح، وقد استخدمت الدراسة البيانات الثانوية المستخرجة من قاعدة بيانات للشركات المدرجة في بورصة بومباي للفترة من 2006 إلى 2012، كما قامت الدراسة باستخدام خمسة مقاييس شائعة الاستخدام لجودة الأرباح (الاستمرارية، والقدرة على التنبؤ، وتمهيد الدخل، والأرباح المفاجئة وجودة الاستحقاق)، للتحقيق في الاتساق بين مقاييس جودة الأرباح.

وقد أظهرت الدراسة أن بعض السنوات لا يوجد فيها اتساق تام بين مقاييس جودة الأرباح، كما تشير الأدلة من هذه الدراسة إلى أنه لا ينبغي للمحللين والمستثمرين والمشاركين في السوق استخدام مقياس واحد لجودة الأرباح مالم يستخدم مقياس آخر من جودة الأرباح لغرض استكمال تحليل جودة

الأرباح. وقد أوصت الدراسة بأن يطلب من المحلل استخدام المزيد من مقاييس جودة الأرباح في حالة عدم وجود الاتساق بين أكثر من مقياس واحد للدخل.

٢. دراسة (Alamirew, 2015)

بعنوان (Determinants of Commercial Banks Profitability in Ethiopia)

(محددات ربحية المصارف التجارية في أثيوبيا)

هدفت الى دراسة تأثير العوامل الداخلية التي تتمثل بـ (كفاية رأس المال, جودة الموجودات, والسيولة, كفاءة الادارة, حجم المصرف), والعوامل الخارجية والتي تمثلت بـ (الناتج المحلي الإجمالي) على ربحية المصارف التي تمثلت العائد على الموجودات (ROA), والعائد على حقوق الملكية (ROE), وأجريت هذه الدراسة على ثمانية مصارف تجارية المدرجة في بورصة أثيوبيا للفترة 2000 - 2013, وقد استخدمت الدراسة نهج البحث الكمي والبيانات الثانوية التي يتم جمعها من المصارف, ويتم تحليل عبارات باستخدام أسلوب التقدير العادي الأقل مربع Ordinary Least Square (OLS) نماذج انحدار خطي متعددة لقياس تأثير المحددات الداخلية والخارجية على ربحية المصارف,

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن حجم المصرف له أثر إيجابي وبشكل كبير على ربحية المصرف, ومع ذلك, فإن جودة الموجودات والسيولة والكفاءة تؤثر على ربحية المصرف بشكل كبير وسلبى كما هو متوقع, كما أن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي وكبير على العائد على الموجودات في حين له تأثير إيجابي ولكن ضعيف على العائد على حقوق الملكية.

٣. دراسة (An, 2017)

بعنوان (Measuring Earnings Quality Over Time) (قياس جودة الأرباح بمرور

الوقت)

هدفت هذه الدراسة الى تحليل جودة الأرباح من خلال مقاييس مهمة هي (استمرارية الأرباح, وجودة الاستحقاقات, والاقتراب من النقد) على وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) International Financial Reporting Standards, وعلى مدى (12) عاماً. وقد أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من ٩٥٨٤ شركة من الشركات المدرجة في بورصة كوريا للفترة 1995 - 2006.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى بعض الاستنتاجات من أهمها ان جودة أرباح الشركات الكورية كانت أقل نسبيا من البلدان المتقدمة عبر ثلاثة أبعاد لجودة الأرباح باستثناء الاقتراب من النقد, وقد

أوصت الدراسة بأنه من الأفضل ان تشارك الشركات الكورية في إدارة الأرباح في ظل وجود الحوافز والدوافع الاقتصادية، التي من شأنها أن تساهم في الحد من انخفاض جودة الأرباح.

٤. دراسة (Fani, Khan, Kumar, & Kumar , 2018)

بعنوان (Impact of Internal and External Factors on Bank Performance)

(in Pakistan) (تأثير العوامل الداخلية والخارجية على أداء المصارف في باكستان)

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير العوامل الداخلية (CAMEL) للمصارف والعوامل الخارجية (التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، وأداء سوق الأسهم) على أداء المصارف وقد أجريت الدراسة على جميع المصارف التجارية المدرجة في بورصة باكستان، وللفترة من 2012 إلى 2016 وتوظف بيانات لوحة الأقل المعلمة الممكنة لنموذج إمكانية المعلمة للمربعات الصغرى (FGLS) Feasible (FGLS) Generalizes Least Squares, وجدت الدراسة أن كفاية رأس المال، وجودة الموجودات، والسيولة، والتضخم لها علاقة قوية ولكن غير مباشرة مع أداء المصارف في حين أن كفاءة الإدارة، وجودة الأرباح، الناتج المحلي الإجمالي، وأداء سوق الأوراق المالية لها علاقة إيجابية ذات تأثير كبير على أداء المصارف على الرغم من أن (FGLS) معارض لعوامل CAMEL إلا إنها تظهر جنباً إلى جنب مع عوامل الاقتصاد الكلي، وتؤثر المؤشرات إحصائياً على أداء المصارف بشكل كبير خلال الفترة المشمولة بالدراسة.

٥. دراسة (Almaqtari, AlHomaidi, Tabash, & Farhan, 2018)

بعنوان (The Determinants of Profitability of Indian Commercial Banks:)

(A Panel Data Approach) (محددات ربحية البنوك التجارية الهندية: منهج لوحة البيانات)

هدفت هذه الدراسة إلى بحث محددات ربحية المصارف التجارية الهندية، وقد تم إجراء هذه الدراسة في الهند وعلى مدى 10 سنوات، إذ شهد القطاع المصرفي الهندي حصول تغييرات مختلفة مثل الشفافية والقضايا المتعلقة بأنشطة القطاع المصرفي وعمليات الاحتياطي في هذا القطاع.

يستند التحليل إلى بيانات متوازنة لـ 69 مصرفاً تجارياً هندياً، وعلى مدار فترة تتراوح بين 2008 و2017، وتم قياس ربحية المصارف الهندية من خلال مؤشرين، هما العائد على الموجودات (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، في حين أن (حجم المصرف، وجودة الموجودات، وكفاية رأس المال، والسيولة، وكفاءة التشغيل، والودائع، والرافعة المالية، وإدارة الموجودات، وعدد الفروع)، يتم استخدامها بوصفها محددات داخلية للمصرف، كما تم استخدام مجموعة من محددات الاقتصاد الكلي وتتمثل

ب) (الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم السنوي، وسعر الفائدة، وسعر الصرف، والأزمة المالية) بوصفها متغيرات خارجية، ويستخدم في هذه الدراسة اختبار ثابت إلى جانب نماذج تأثير عشوائية مجمعة وثابتة والخطأ القياسي لتصحيح الألواح.

كشفت نتائج هذه الدراسة أن عن حجم المصرف وعدد الفروع ونسبة إدارة الموجودات، والكفاءة التشغيلية، ونسبة الرافعة المالية تعد من أهم العوامل المحددة للمصرف التي تؤثر على ربحية المصارف التجارية الهندية كما تم قياسها من خلال (ROA)، علاوة على ذلك تعد من بين المحددات الخاصة بالمصرف.

وأظهرت نتائج الدراسة عن أن حجم المصرف، ونسبة إدارة الموجودات، ونسبة جودة الموجودات، ونسبة السيولة لها تأثيراً إيجابياً كبيراً على العائد على حقوق المساهمين، أما فيما يتعلق بمحددات الاقتصاد الكلي، فقد كشفت النتائج عن أن معدل التضخم، وسعر الصرف، وسعر الفائدة لها تأثيراً كبيراً على العائد على الموجودات، وعلى العائد على حقوق المساهمين، وتظهر النتائج أن محدّدات الاقتصاد الكلي تؤثر بشكل كبير، وكذلك على العائد على حقوق المساهمين.

٦. دراسة (Aspal, Dhawan, & Nazneen, 2019)

بمعنوان (Significance of Bank Specific and Macroeconomic)

(Determinants on Performance of Indian Private Sector Banks

(أثر محدّدات المصرف والاقتصاد الكلي على أداء المصارف الهندية للقطاع الخاص)

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير العوامل المحددة للمصارف والمتمثلة بـ (نسبة كفاية رأس المال، جودة الموجودات، وكفاءة الإدارة، وإدارة الأرباح، والسيولة)، والعوامل الخارجية المتمثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط معدل التضخم السنوي) على أداء مصارف الخاصة في الهند لفترة سبع سنوات تم تطبيقها على عينة مكونة من (20) مصرفاً من القطاع الخاص باستخدام نموذج الانحدار المتعدد الخطي، وتم التعبير عن الأداء المالي للمصارف بمتغير العائد على الأصول (ROA)، وباستخدام الانحدار المتعدد تحليل بيانات العينة للفترة الزمنية 2008-2014.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن المحددات الداخلية باستثناء نسبة كفاية رأس المال (CAR) فإن جميع المتغيرات الأخرى وهي (جودة الموجودات، وكفاءة الإدارة، وإدارة الأرباح، والسيولة) لها أثر معنوي على الاداء المالي وأن متغير الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الكلي قد أثر تأثيراً كبيراً على الأداء المالي لعينة من المصارف في الهند، وكان التضخم غير ذي دلالة إحصائية في تأثيره على

(ROA), كذلك من بين الآثار المترتبة التي اظهرتها الدراسة هي أنه على الرغم من أن القطاع المصرفي الخاص يحتفظ بنسبة أفضل من كفاية رأس المال (CAR) إلا إنه لم يظهر أثرها على الاداء المالي، كذلك بالنسبة للمتغيرات الأخرى المتعلقة بإدارة المصارف فلها تأثير كبير على الأداء المالي للمصارف.

٧. دراسة (Ayuba, Bambale, Ibrahim, & Sulaiman, 2020)

بعنوان (Effects of Financial Performance, Capital Structure and Firm

(Size on Firms' Value of Insurance Companies in Nigeria

(أثر الأداء المالي وهيكل رأس المال وحجم الشركة على قيمة شركات التأمين في نيجيريا)

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم آثار الأداء المالي وهيكل رأس المال وحجم الشركات على قيمة الشركات، إذ تم تطبيق هذه الدراسة على 27 شركة تأمين مدرجة في البورصة النيجيرية لفترة (2012-2017)، وقد استخدمت الدراسة (العائد على الموجودات، والعائد على رأس المال العامل، والعائد على الأسهم) لقياس الأداء المالي، ويتمثل هيكل رأس المال بـ (الدين قصير الأجل إلى إجمالي الموجودات، الدين طويل الأجل إلى إجمالي الموجودات، وإجمالي الدين إلى إجمالي الموجودات)، وتم استخدام اللوغاريتم الطبيعي لمجموع حجم الموجودات لقياس حجم للشركة، في حين أن قيمة الشركات تم قياسها من خلال استخدام نموذج (Tobin's Q)، واستخدمت الدراسة تصميم البحث بأثر رجعي ولوحة طولية تتكون من سلاسل زمنية وبيانات مقطعية. وقد تم تحليل البيانات باستخدام الإحصاء الوصفي والانحدار. وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها أن جميع المتغيرات التفسيرية تؤثر إيجابياً على قيمة شركات التأمين في نيجيريا، أما العائد على رأس المال العامل له تأثير ضئيل على توبين (Tobin's Q).

وقد أوصت الدراسة بأن إدارة شركات التأمين في نيجيريا يجب أن تستخدم الديون فقط في هيكل رأس مالها لأنها تعزز قيمة الشركات والكف عن استخدام الديون طويلة الأجل لأنها تخفض قيمة الشركة والإدارة ويجب أن تحافظ أو تحسن مستوى إجمالي الموجودات لأنها ترفع من قيمة الشركات وحجمها. وأخيراً، يجب على الإدارة التقليل من حجم حقوق المساهمين في الشركات.

مما تقدم وبعد استعراض بعض الدراسات السابقة يرى الباحث أن يضمن هذا المبحث جدولاً يبين أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة التي اطلع عليها، كذلك يمكن الإشارة إلى مدى

الفصل الأول المبحث الثاني : دراسات سابقة وموقع الدراسة الحالية منها

الاستفادة من كل دراسة في مجال دراسته الحالية. وفيما يأتي جدول يوضح أوجه الاختلاف والإفادة من الدراسات السابقة:

جدول (1-1) أوجه الاختلاف والإفادة من دراسات سابقة

ت	اسم الباحث والسنة وعنوان الدراسة	أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	أوجه الإفادة من الدراسات السابقة
1	(الحسناوي، ٢٠١٥) (المحددات الداخلية والخارجية للقيمة السوقية للأسهم في سوق العراق للأوراق المالية)	تهدف الدراسة الى التعرف على أهمية المحددات الداخلية والخارجية، وتحديد مدى علاقتها بالقيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، بينما الدراسة الحالية تهدف الى معرفة مدى علاقة المحددات الداخلية والخارجية باستمرارية الأرباح والقيمة السوقية، وبهذا فان الدراسة الحالية اختلفت عن الدراسة السابقة بالبحث عن علاقة بين ثلاثة متغيرات.	التعرف على الاطار النظري لبعض المحددات الداخلية والخارجية، فضلاً عن القيمة السوقية.
2	(سليم وقاره، ٢٠١٦) (أثر إدارة مخاطر الائتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني)	تناولت هذه الدراسة تحليل ممارسات إدارة مخاطر الائتمان التي تلزم بها المصارف التجارية في الأردن ومعرفة أثرها على جودة الأرباح في القطاع المصرفي، أما الدراسة الحالية توسعت في المحددات الداخلية فضلاً عن المحددات الخارجية، واقتصرت على معرفة أثرها على استمرارية الأرباح والتي تعد احد المؤشرات المهمة لجودة الأرباح، فضلاً عن توسعها لقياس الاثر على القيمة السوقية للمصارف التجارية.	التعرف على المفاهيم النظرية لمخاطر الائتمان، والقيمة السوقية.
3	(بن ختو، ٢٠١٨) (محددات الربحية في البنوك التجارية دراسة حالة بنك BNA-BEA-AGB- SG) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)	هدفت هذه الدراسة الى تحديد وقياس الأثر الذي تحدثه المحددات المستخدمة في الدراسة وهي(معدل مخاطر الائتمان، الاحتياطي الاجباري للمصرف، ونسبة السيولة)، بينما توسعت الدراسة الحالية وتعدت قياس المحددات الداخلية والخارجية على ربحية المصارف الى معرفة اثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف.	التعرف على الاطار النظري لمخاطر الائتمان والسيولة، كذلك التعرف على الاطار النظري لربحية المصارف.
4	دراسة (الدهلكي: ٢٠١٨) (تأثير تصنيف CAMELS في القيمة السوقية للسهم العادي بحث تحليلي في عينة من المصارف العراقية)	تحاول الدراسة التعرف على أهمية المحددات الداخلية وتحديد مدى علاقتها بالقيمة السوقية لأسهم المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، بينما الدراسة الحالية تهدف الى معرفة مدى علاقة المحددات الداخلية والخارجية باستمرارية الأرباح والقيمة السوقية، وبهذا فان الدراسة الحالية اختلفت عن الدراسة السابقة بالبحث عن علاقة بين ثلاثة متغيرات.	التعرف على الاطار النظري للمحددات الداخلية المستخدمة في الدراسة مثال (كفاية راس المال، جودة الموجودات، والسيولة)، والقيمة السوقية فضلاً عن بعض مقاييسها.

ت	اسم الباحث والسنة وعنوان الدراسة	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية	أوجه الافادة
5	(Almumani, 2018) An Empirical Study on Effect of Profitability Ratios & Market Value Ratios on Market Capitalization of Commercial Banks in Jordan	هدفت هذه الدراسة الى البحث عن تأثير نسب الربحية ونسب القيمة السوقية على الرسملة السوقية للمصارف التجارية الأردنية المدرجة، بينما الدراسة الحالية تهدف الى الكشف عن علاقة المحددات الداخلية والخارجية وقياس مدى اثرها على استمرارية الارباح للمصارف التجارية وقيمتها السوقية، وبذلك فإن الدراسة الحالية توسعت عن الدراسة السابقة باستخدام المحددات الداخلية والخارجية والسعي الى معرفة اثرها على استمرارية الارباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية.	التعرف على الاطار النظري للقيمة السوقية، وربحية المصارف التجارية.
6	(Lyimo, 2014) Assessing the) Measures of Quality of Earning: Evidence from (India	تحاول هذه الدراسة معرفة فيما إذا كان هنالك اتساق بين مقاييس جودة الأرباح، من خلال تحليل خمسة مقاييس شائعة لجودة الأرباح (استمرارية الأرباح، والقدرة على التنبؤ، وتمهيد الدخل، والأرباح المفاجئة وجودة الاستحقاق)، أما الدراسة الحالية هدفت الى التعرف على اثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الأرباح والتي تعد أحد اهم المؤشرات التي تقاس من خلالها جودة الأرباح، فضلاً عن التوسع في معرفة اثر تلك المحددات على القيمة السوقية للمصارف التجارية.	التعرف على الاطار النظري لجودة الأرباح بشكل عام، وعلى استمرارية الأرباح بشكل خاص، فضلاً عن الافادة من الاطلاع على المؤشرات الخاصة بكل مؤشر لجودة الأرباح.
7	(Alamirew, 2015) (Determinants of Commercial Banks Profitability in Ethiopia)	هدفت هذه دراسة الى معرفة أثر العوامل الداخلية والتي تتمثل في (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، والسيولة، كفاءة الادارة، حجم المصرف)، والعوامل الخارجية والتي تمثلت في (الناتج المحلي الأجمالي) على ربحية المصارف، بينما الدراسة الحالية فقد تعدت ذلك الى معرفة اثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الأرباح والقيمة السوقية، ولا تقتصر تحديداً على قياس اثر تلك المحددات على ربحية المصارف.	التعرف على الاطار النظري لبعض المحددات الداخلية والخارجية، كذلك التعرف على ربحية المصارف، فضلاً عن الافادة من بعض المعادلات الرياضية الخاصة ببعض المؤشرات.
8	(An, 2017) Measuring) Earnings Quality (Over Time	تحاول هذه الدراسة تحليل جودة الأرباح من خلال مقاييس مهمة هما (استمرارية الأرباح، وجودة الاستحقاقات، والاقتراب من النقد) ووفقاً للمعايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRS)، أما الدراسة الحالية حاولت التعرف على اثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الأرباح والتي تعد أحد اهم المؤشرات التي تقاس من خلالها جودة الأرباح، فضلاً عن التوسع في معرفة اثر تلك المحددات على القيمة السوقية للمصارف التجارية.	التعرف على الاطار النظري لجودة الأرباح بشكل عام، وعلى استمرارية الأرباح بشكل خاص، فضلاً عن الافادة من الاطلاع على المعادلات الخاصة بكل مؤشر لجودة الأرباح.
9	(Fani, Khan, Kumar, & Kumar , 2018) Impact of Internal and External Factors on Bank Performance in Pakistan	هدفت هذه الدراسة الى معرفة تأثير العوامل الداخلية والعوامل الخارجية على أداء المصارف، بينما الدراسة الحالية توسعت الى السعي لمعرفة اثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية.	التعرف على الاطار النظري لبعض المحددات الداخلية والخارجية، فضلاً عن المقاييس في الدراسة.

ت	اسم الباحث والسنة وعنوان الدراسة	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية	أوجه الافادة
10	(Almaqtari, Al-Homaidi, Tabash, & Farhan, 2018) The determinants of profitability of Indian commercial banks: A panel data approach	هدفت هذه الدراسة الى بحث محددات ربحية المصارف التجارية الهندية, من خلال المحددات الداخلية والخارجية, بينما الدراسة الحالية فقد تعدت ذلك الى معرفة اثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الارباح والقيمة السوقية, ولا تقتصر تحديدا على قياس اثر تلك المحددات على ربحية المصارف.	التعرف على الاطار النظري لبعض المحددات الداخلية والخارجية, كذلك التعرف على ربحية المصارف.
11	(Aspal, Dhawan, & Nazneen, 2019) Significance of Bank Specific and Macroeconomic Determinants on Performance of Indian Private Sector Banks)	تهدف هذه الدراسة الى استكشاف تأثير المحددات الداخلية والخارجية على أداء المصارف التجارية , بينما الدراسة الحالية تعدت ذلك الى معرفة اثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الارباح والقيمة السوقية, ولا تقتصر تحديدا على قياس اثر تلك المحددات على ربحية المصارف.	التعرف على الاطار النظري لبعض المحددات الداخلية والخارجية, كذلك الافادة من التعرف على ربحية المصارف.
12	(Ayuba, Bambale, Ibrahim, & Sulaiman, 2020) Effects of Financial Performance, Capital Structure and Firm Size on Firms' Value of Insurance Companies in Nigeria	تهدف هذه الدراسة الى الكشف عن تقييم آثار الأداء المالي وهيكل رأس المال وحجم الشركات على قيمة الشركات , بينما تهدف الدراسة الحالية في الكشف عن علاقة المحددات الداخلية والخارجية مع استمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية.	التعرف على الاطار النظري للقيمة السوقية وهيكل رأس المال فضلاً عن الافادة من المقاييس.

المصدر: من أعداد الباحث

٢.٢.١ موقع الدراسة الحالية من دراسات سابقة

تعد الربحية أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى لتحقيقها المصارف التجارية ولكي تحقق المصارف أحد أهدافها الرئيسية فلا بد أن تكون هذه الأرباح مستمرة, كذلك لا بد أن تكون قيمتها في السوق عالية, وإن لاستمرارية تلك الأرباح والقيمة السوقية عوامل قد يكون لها أثر سواء كانت تلك العوامل داخلية أو خارجية, لذا تستند هذه الدراسة إلى الكشف عن معرفة أثر تلك العوامل على استمرارية الأرباح والقيمة السوقية, وتطبق هذه الدراسة على عينة من المصارف العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية.

هنالك العديد من الدراسات التي قامت بقياس تلك العوامل على بعض المتغيرات ومنها (الأداء المصرفي, والقيمة السوقية, وجودة الأرباح), إلا أنه بعد استعراض بعض الدراسات السابقة في هذا المبحث لوحظ أن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة بأمور كثيرة ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

١.٢.٢.١ تقوم بعض الدراسات السابقة بقياس أثر المحددات الداخلية والخارجية على ربحية المصارف التجارية، بينما ستقوم هذه الدراسة على قياس أثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الأرباح وبذلك فإن الدراسة الحالية تعدت قياس ربحية المصارف إلى مدى استمرارية تلك الربحية، فضلاً عن إنها في الوقت نفسه تقيس أثر تلك المحددات على القيمة السوقية للمصارف التجارية.

٢.٢.٢.١ إن جميع الدراسات السابقة لا تربط بين المحددات الداخلية والخارجية مع استمرارية الأرباح بشكل مباشر، بل ربطت بعض الدراسات السابقة تلك المحددات بجودة الأرباح، كما أن الدراسات التي قامت بالربط بين المحددات الداخلية والخارجية وجودة الأرباح كانت قليلة جداً، في حين إن الدراسة الحالية ركزت على قياس أثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الأرباح للمصارف التجارية، مما جعلها تتميز عن جميع الدراسات السابقة.

٣.٢.٢.١ إن الدراسات السابقة تقيس أثر المحددات سواء الداخلية أو الخارجية على القيمة السوقية، ويوجد القليل من الباحثين الذين ربطوا بين المحددات الداخلية والخارجية والقيمة السوقية، وهنا فإن تلك الدراسات تربط بين متغيرين، بينما الدراسة الحالية تميزت عنها في الربط بين ثلاثة متغيرات في قياس أثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الأرباح من جانب وأثر تلك المحددات على القيمة السوقية من جانب آخر.

٤.٢.٢.١ تميزت الدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة باستخدامها نموذج (Tobin's Q) لقياس القيمة السوقية لمصارف عينة الدراسة، والذي يعد مقياساً دقيقاً، فضلاً عن أنه استخدم لقياس الأداء المالي من قبل بعض الباحثين.

٥.٢.٢.١ اعتمدت الدراسة الحالية في جمع معلومات الدراسة سواء التي تخص الجانب النظري أو التي تخص الجانب العملي مثل المعادلات الرياضية التي تحدد عمل الجانب العلمي، على المصادر الحديثة التي تسبق سنة الدراسة بعشرة سنوات لا أكثر، إذ لا يوجد مصدر في الدراسة الحالية في سنة ٢٠٠٩ فما دون كما هو موجود في غالبية الدراسات السابقة والحديثة منها، وهذا التميز في الاعتماد على المصادر الحديثة جعل من الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة، فضلاً عن اعتماد الدراسة الحالية على المعادلات الرياضية والبيانات الحقيقية لقياس المتغيرات المستخدمة في الدراسة.

وخلاصة ما تقدم يلحظ الباحث بعد اطلاعه على العديد من الدراسات العربية والأجنبية، أن غالبية الدراسات إما أن تربط بين المحددات الداخلية والخارجية وأداء المصارف التجارية، وإما أن تربط ما

بين المحددات الداخلية والخارجية والقيمة السوقية للمصارف التجارية، ولا توجد دراسة تربط ما بين المحددات الداخلية والخارجية باستمرارية الأرباح، كما لا توجد دراسة تربط بين تلك المتغيرات الثلاثة وهي (المحددات الداخلية والخارجية، واستمرارية الأرباح، والقيمة السوقية)، لذلك فإن هذه الدراسة تميزت عن تلك الدراسات السابقة تميزاً جوهراً، إذ أنها تربط بين ثلاثة متغيرات وهي (المحددات الداخلية والخارجية، واستمرارية الأرباح، والقيمة السوقية)، أي أن قياس أثر المحددات الداخلية والخارجية في هذه الدراسة تعدت قياس الربحية للمصارف التجارية إلى قياس مدى استمرارية تلك الأرباح، وكذلك في الوقت نفسه قياس أثر تلك المحددات على القيمة السوقية للمصارف التجارية، وهي بذلك تقيس الأثر على محورين يتمثلان بمتغيرين تابعين، فضلاً عن باقي المميزات المذكورة في النقاط أعلاه، وهذا التوسع في الدراسة والتوسع في المتغيرات جعلها تتميز عن جميع الدراسات الأخرى.

الفصل الثاني

الإطار الفكري والمفاهيمي للدراسة

المبحث الأول : المحددات الداخلية والخارجية

المبحث الثاني: ربحية المصارف و استمرارية الأرباح والقيمة السوقية

المبحث الثالث: العلاقة الأثر بين متغيرات الدراسة

تمهيد :

تلعب المصارف التجارية دوراً مهماً في الاقتصاد والنمو الاقتصادي، ويعد استقرارها وتطورها من العوامل الضرورية بالنسبة للنظام المالي، لذلك ينبغي الحفاظ على وظيفتها بوصفها وسيطاً مالياً مستقراً، كذلك يتعين أن تكون المصارف مربحة، لا بل مستمرة في تحقيق الأرباح من خلال ممارسة أنشطتها الاعتيادية، ويجب أن تحافظ على قيمتها السوقية لكي تتمكن من مواجهة الصعوبات والأزمات المالية المستقبلية، وعليه يتعين على متخذي القرار في المصارف التجارية الأخذ في الاعتبار أن هنالك محددات داخلية وخارجية لها أثر واضح على استمرارية أرباحها ومن ثم أثرها على قيمتها السوقية.

يتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسة يتناول المبحث الأول منه دراسة بعض المحددات الداخلية والخارجية، إذ تم اختيار ثلاثة محددات داخلية تتمثل في كفاية رأس المال، وجودة الموجودات، والسيولة، من بين عشرة محددات داخلية في الغالب تؤثر على استمرارية أرباح المصارف وقيمتها السوقية. كذلك اختار الباحث في هذه الدراسة اثنتين من المحددات الخارجية وهما الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم السنوي، من بين خمسة محددات خارجية في الغالب تؤثر على استمرارية أرباح المصارف وقيمتها السوقية. أما في المبحث الثاني فيتم استعراض المفاهيم النظرية لربحية المصارف واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية، في حين يتناول المبحث الثالث العلاقة والأثر بين متغيرات الدراسة، أي سيتناول هذا الفصل المباحث الآتية.

المبحث الأول: المحددات الداخلية والخارجية.

المبحث الثاني: ربحية المصارف واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية.

المبحث الثالث: العلاقة والأثر بين متغيرات الدراسة.

المبحث الأول

المحددات الداخلية والخارجية

External and Internal Determinants

يتناول هذا المبحث نوعين من المحددات ، النوع الأول يتمثل في عناصر المحددات الداخلية، أما النوع الثاني فيتمثل في عناصر المحددات الخارجية. وإن كل عنصر من هذه العناصر لكلا المحددين تربطه علاقة بمتغيري استمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية، ويؤثر فيهما سلباً أو إيجاباً وبحسب الظروف الاقتصادية والمالية التي تمر فيها المصارف التجارية.

١.٢ المحددات الداخلية (ID) Internal Determinants

تتمثل المحددات الداخلية، التي تؤثر على أنشطة المصارف التجارية وخواصها محل القياس، في كفاية رأس المال وجودة الموجودات والسيولة.

١.١.٢ كفاية رأس المال (CA) Capital Adequacy

أولاً: مفهوم وتعريف كفاية رأس المال

يقصد بكفاية رأس المال هي مقدار رأس المال المطلوب للمصرف كما هو منصوص عليه من قبل سلطات الرقابة والإشراف من أجل تحقيق الصحة والسلامة المالية للمصارف (Muraina, 2018: 43)، كذلك ينظر إلى كفاية رأس المال بحكم تعريفها بوصفها نسبة وتسمى نسبة كفاية رأس المال التي تخطط لها الجهات الرقابية المسؤولة للمصرف، وذلك من أجل المعرفة والحكم على قوة المصرف الداخلية في تحمل الخسائر المحتملة التي قد تحدث أثناء الأزمات المالية، وكذلك الحكم على صحة وسلامة نظام المصرف، إذ كلما تكون تلك النسبة عالية كلما يتولد للمصارف قوة داخلية فعالة على مواجهة الأزمات المالية والقدرة على تسديد ما بذمتها وكذلك توفير الحماية لاستثماراتها والحفاظ عليها من المخاطر (Odekina & art 2019: 108).

كما تعرف كفاية رأس مال المصرف بأنها مقدار الأموال التي تؤمن للمصرف جزءاً من السيولة التي توفر الحماية للمصرف في مواجهة الخسائر التي قد تحدث مستقبلاً، وتعتبر كفاية رأس المال عن قدرة المصرف على تحقيق سلامته واستقراره المالي، أي بتعبير آخر توفير حجم السيولة المطلوبة لمواجهة الأحداث التي قد تحدث مستقبلاً (Khasawneh & Obeidat, 2016: 185).

وينظر إلى كفاية رأس المال على أنها وسيلة لتوفير الحماية القصوى ضد الإعسار المالي الناجم عن المخاطر في القطاع المصرفي، ويمثل أقل مبلغ ضروري للحفاظ على ثقة المودعين في المصرف،

وابقاءها مفتوحة وتعمل طوال الوقت, كذلك تساعد كفاية رأس المال المصرف على قيامه بالأعمال المصرفية التي تمكنه من الاستفادة من فرص النمو المربحة لتحقيق الأرباح التي يمكن أن تمتص الخسائر دون أن تضطر إلى تصفية إجبارية مكلفة, ومن الناحية الوظيفية تمثل كفاية رأس المال مقدار المال الذي يتمكن المصرف بواسطته من القيام بالوظيفة الأساسية بصورة أكثر فاعلية, إذ يقوم بامتصاص الخسائر التي قد تحدث أثناء تنفيذ الاستثمارات سواء كانت تلك الخسائر متوقعة أو غير متوقعة لمنع الفشل المالي (Agyapong & 2019: 2)

كما تتمثل كفاية رأس المال في رأس المال المتوقع للحفاظ على التوازن مع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المالية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية (Dang, 2011: 17), فضلاً عن أن كفاية رأس المال تزيد من قدرة المصارف على التوسع في العمليات والأنشطة المصرفية وأبتكار وتقديم خدمات جديدة, ومن ثم تحقيق الربح المجزي والمقبول له, وهذا يتم حينما يكون استخدام الأموال استخداماً اقتصادياً فعالاً, ويرى بعضهم أن رأس المال له علاقة مع قدرة المصرف على توليد الدخل ووسيلة لتوسيع العمليات, وتقديم خدمة عالية الجودة, ومن ثم يساهم في خلق الميزة التنافسية للمصرف وبقائه قادراً على الاستمرار بالمنافسة (Odekina & art, 2019: 109).

ثانياً: أهمية كفاية رأس المال المصرفي

يتمثل سبب الاهتمام بكفاية رأس المال المصرفي في إنها تعد بمثابة "خط وقائي" يحمي المصارف من التعرض إلى الخسائر الناشئة عن الأعمال سواء كانت داخل أو خارج الميزانية العمومية للمصارف, كذلك تدعم كفاية رأس المال مستقبل النمو وتعزز ثقة الجمهور في المصارف, وهي كذلك تعد قضية مركزية تتعلق بالتنظيم التحوطي, وتشمل كفاية رأس المال تحديد الحد الأدنى من متطلبات مخاطر السوق في سجلات المصارف وشركات الاستثمار, وهذا يتضمن تحديد المعايير التي تغطي متطلبات إدارة المخاطر ونسبة الملاءة, ومن الناحية التقليدية يعد رأس المال القانوني للمصارف كافياً إذا كان كافياً لتغطية النفقات التشغيلية للمصارف, وإرضاء العملاء في تلبية احتياجات السحب وحماية المودعين من الخسارة الكلية أو الجزئية في حالة التصفية أو الخسائر التي تتكبدها المصارف, ومن ثم فإن رأس المال الكافي يعد شرطاً لا غنى عنه في القطاع المالي والمصرفي على وجه الخصوص (Udom & Eze, 2018: 80).

الفصل الثاني.....المبحث الأول : المحددات الداخلية والخارجية

وذكر (Dang) أن كفاية رأس المال تقاس على أساس نسبة كفاية رأس المال، وتكشف نسبة كفاية رأس المال عن القوة الداخلية للبنك لتحمل الخسائر خلال فترة الأزمة، إذ كلما ارتفعت نسبة كفاية رأس المال، فإنها تشير إلى أن المصرف لديه القوى والقدرة الأكثر على حماية حقوق المستثمرين، وهذه النسبة تضمن أن المصارف قادرة على الوفاء بالالتزامات والمخاطر الأخرى مثل المخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق (Dang, 2011: 17).

وقد جاء في دراسة (Fani & art,) أن نسبة كفاية رأس المال ذات علاقة بمسؤولية كفاية رأس المال التي يمكن حسابها في الميزانية العمومية للمصرف من خلال قسمة إجمالي رأس مال المصرف على إجمالي موجودات المصرف، وتساعد هذه النسبة المحلل في تحديد المستوى الذي يمكن للمصرف من خلاله استيعاب المستوى المؤكد من الخسائر قبل إعساره، كذلك فإن المصارف مطلوب منها توفير مستوى معين مرتبط بنسبة معينة حداً أدنى من الإيرادات، يعمل هذا المستوى الأدنى من كفاية رأس المال بوصفه ضماناً لحماية حقوق العملاء المودعين في المصرف، وهذا المستوى الأدنى من كفاية رأس المال يعد مؤشراً على استقرار وكفاءة النظام المالي للمصرف، وبما أن كفاية رأس المال تمثل حماية لمودعي المصرف فمن الأفضل أن يكون بمستوى أعلى، مما يدل على استقرار المصرف، وجاء في الدراسة نفسها رأي بعض الباحثين أن كفاية رأس المال تمنع المصرف من أن يصبح معسراً مما يزيد من ثقة العملاء بالمصرف. (Fani, & art, 2018: 68)

كذلك فسر (Topak & Talu) كفاية رأس المال بوصفها مؤشراً لقوة رأس المال، وهذا المؤشر مقبول على نطاق واسع، إذ أن المصارف التي تمتلك مستويات عالية من رأس المال، من المؤكد أن يشير ذلك إلى قوة ومتانة مركزها المالي، ويمثل هذا المؤشر الأساس لاعتبارات بازل بالنسبة لرؤوس الأموال (Topak & Talu, 2017: 576).

ثالثاً: تطوير قياس نسبة كفاية رأس المال

مرت نسبة قياس كفاية رأس المال بمراحل تطوير عدة، ففي البداية ومنذ العام ١٩١٤ استخدمت نسبة حقوق المساهمين إلى الودائع مؤشراً لقياس كفاية رأس المال، إذ يعني ارتفاع هذه النسبة توفير المزيد من الأمان لأموال المودعين (Goodhart, 2011: 198-199)، إذ حددت هذه النسبة بـ ١٠٠%، وبعد ذلك استخدمت نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات باعتبار أن النسبة تقيس كيفية استخدام الأموال في توظيفات مختلفة، ومدى ما توفره هذه الموجودات من سيولة، وبعد ذلك تم استخدام نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات الخطرة لقياس كفاية رأس المال. (Goodhart, 2011: 198-199) ، أما

الفصل الثاني.....المبحث الأول : المحددات الداخلية والخارجية

بعد أثر تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية، ومن ثم زيادة حجم الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها المصارف العالمية، فقد تم استحداث نسبة أحدث لقياس كفاية رأس المال، وهي رأس المال المرجح بالمخاطر الائتمانية وذلك في العام ١٩٨٨ بواسطة لجنة عرفت باسم لجنة بازل للإشراف المصرفي (Penikas, 2015: The Basel Committee on Banking Supervision (BCBS) (15)، ويمكن توضيح تطور نسبة كفاية رأس المال منذ إصدار لجنة (BCBS) بازل في الجدول (٢ - ١) الذي يوضح تطور نسبة كفاية رأس المال.

جدول (٢ - ١) تطور نسبة كفاية رأس المال منذ إصدار متطلبات لجنة بازل (BCBS1)

ت	لجنة بازل I	لجنة بازل II
١	نسبة كفاية رأس المال = رأس المال الإجمالي / (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) $\leq 8\%$	نسبة كفاية رأس المال = رأس المال الإجمالي / (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل) $\leq 8\%$
٢	في عام ١٩٨٨ لجنة بازل أخذت مخاطر واحدة بنظر الاعتبار وهي المخاطر الائتمانية، وفي عام ١٩٩٦ شملت مخاطر السوق وكذلك مخاطر الائتمان، وتعد أقل حساسية في قياس المخاطرة.	بالإضافة الى المخاطر المحسوبة في لجنة بازل I تم ضم مخاطر التشغيل، والتي تعني حساسية أكبر في قياس المخاطر.
٣	لديها طريقة واحدة فقط في حساب نسبة كفاية رأس المال.	لديها أكثر من طريقة في حساب نسبة كفاية رأس المال، دعائم بازل II.
٤	الاساليب المستخدمة هي متشابهة في جميع المؤسسات المالية.	المؤسسات المالية يمكن أن تختار الطريقة التي تناسبها وذلك حسب مميزاتها.
٥	طرائق أقل لحساب جميع المخاطر (الائتمان، السوق).	طرائق أكثر لحساب جميع المخاطر (الائتمان، السوق، التشغيل).

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على (Psorn, 2013: 20)

رابعاً: قياس نسبة كفاية رأس المال بموجب متطلبات لجنة بازل III Basel

إن إقرار متطلبات لجنة بازل Basel II، وما صاحبها من حدوث الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، قد جعلها في موضع الشك وذلك لأن هذه المتطلبات جاءت لتعزيز صلابة الأداء المالي وحماية المصارف من الأزمات المالية، الأمر الذي دعى لجنة بازل إلى القيام بمراجعة الأنظمة المالية لأجل أن تكون قادرة بسهولة على معالجة الأزمات المالية.

لقد عقد اجتماع للقائمين على لجنة بازل للإشراف المصرفي (BCBS) بعد حدوث الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، وذلك لوضع قواعد جديدة لتخلص النظام المصرفي من هذه الأزمة، وقد أطلق عليها تسمية متطلبات لجنة بازل Basel III.

لقد قامت لجنة بازل (Basel) بإقرار الإصلاحات بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠١٠، إذ تقوم المصارف بحماية نفسها بصورة فاعلة دون أن تحتاج إلى مساعدة أو تدخل من قبل المصرف المركزي أو الحكومة (Psorn, 2013:18)، لأن العديد من المصارف اكتشفت خلال الأزمة أنها غير قادرة على امتصاص

الفصل الثاني المبحث الأول : المحددات الداخلية والخارجية

الخسائر التي حلت بها من جهة، وتضخم ديونها من جهة أخرى. وكان الهدف من الإصلاحات الجديدة التي أقرتها لجنة بازل Basel III يتمثل في تعزيز الدعائم الأساسية لمتطلبات لجنة بازل Basel II من خلال التركيز على جودة ونوعية رأس المال المطلوب، كذلك يُعد هذا النظام مقبولاً من الناحية العملية لأنه يسمح للمصارف بزيادة مقدار رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات، مما يتطلب من المصارف الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال ذي النوعية المطلوبة، ويتم حساب نسبة كفاية رأس المال تبعاً لمتطلبات لجنة بازل Basel III بموجب المعادلة الآتية: (Aspal & art, 2019:170)

$$CAR = \frac{TC}{RWA(CR+MR+OR)} \times \%100 \geq 8\%$$

إذ إنّ:

المصطلح	اسم المصطلح باللغة الانكليزية	اسم المصطلح باللغة العربية
CAR	Capital Adequacy Ratio	نسبة كفاية رأس المال
TC	Total Capital	إجمالي رأس المال
RWA	Risks Weighted Assets	الموجودات المرجحة بالمخاطر
MR	Market Risk	مخاطر السوق
CR	Credit Risk	مخاطر الائتمان
OR	Operational Risk	مخاطر التشغيل

إذ يمكن حساب رأس المال الإجمالي من خلال حاصل جمع كل من رأس المال الأساس، ورأس المال المساند وكما في المعادلة الآتية: (Agyapong & art, 2019: 4)

$$TC = CCT1 + SCT2$$

إذ إنّ:

المصطلح	اسم المصطلح باللغة الانكليزية	اسم المصطلح باللغة العربية
TC	Total Capital	إجمالي رأس المال
CCT1	Tier Capital Core1	رأس المال الأساس (الشريحة الاولى)
SCT2	Supplementary Capital Tier2	رأس المال المساند (الشريحة الثانية)

ويجري حساب الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان من خلال حاصل جمع كل من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان داخل وخارج الميزانية العمومية على وفق المعادلة الآتية: (Salgotra & Wadhwa, 2015: 57):

$$RWA (CR) = WBCRWA + OBCRWA$$

إذ إنّ:

المصطلح	اسم المصطلح باللغة الانكليزية	اسم المصطلح باللغة العربية
(CR) RWA	Risk Weighted Assets	الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان.
WBCRWA	Within-Balance Credit Risk Weighted Assets	الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان داخل الميزانية.
OBCRWA	Off-balance Credit Risk Weighted Assets	الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان خارج الميزانية

خامساً: قياس كفاية رأس المال في البيئة العراقية وفقاً لمتطلبات لجنة بازل III

في إطار مواكبة المعايير الدولية للتنظيم المصرفي، وتنفيذاً لمتطلبات لجنة بازل III، فقد قام البنك المركزي العراقي بوضع آلية لغرض حساب نسبة كفاية رأس المال، وذلك بعد إجراء تكيف للتسميات وتغيير للنسب استناداً إلى واقع النظام المصرفي العراقي، ويتم تطبيقها على بنود الموجودات داخل ميزانية المصرف وخارجها لغرض ترجيح مبلغها والوصول إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر التي تعتمد على حساب نسبة كفاية رأس المال من خلال الاحتفاظ بنسبة لا تقل عن ١٥٪، التي خفضت لاحقاً إلى نسبة ١٢٪ من الموجودات المرجحة بالمخاطر، وتحسب على أساس الميزانية الموحدة لكل من الإدارة العامة وفروع المصرف داخل وخارج العراق، والمؤسسات المالية التابعة للمصرف، وعلى أن لا يقل مبلغ الأموال الخاصة عن مبلغ رأس المال المحدد بموجب قانون المصارف، مع حق البنك المركزي العراقي فرض نسبة أعلى لكفاية رأس المال ولأي مصرف كان إذا ما تطلبت الضرورة ذلك، ويجري قياس نسبة كفاية رأس المال في الدراسة الحالية على وفق المعادلة الآتية (تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم ٤ لعام ٢٠١٠، م ١٨):

رأس المال الأساس + رأس المال المساند

= نسبة كفاية رأس المال

الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية + الموجودات المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية + مخاطر السوق

مما تقدم يرى الباحث أن زيادة رأس المال يجعل المصارف التجارية أكثر سيطرة على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة، كذلك فإن زيادة رأس المال تجنب المصرف من الإعسار، وعندما يكون للمصرف القدرة الكافية بالوفاء بالالتزامات التي بذمته فإن ذلك يمنع المصرف من الإعسار، ومن ثم تؤدي زيادة رأس المال إلى زيادة الربحية للمصرف، كذلك فإن عكس الزيادة في رأس المال يؤدي إلى انعكاس الآثار السلبية على المصرف، ومن الطبيعي أن الزيادة في رأس المال بشكل مستمر يحقق أرباحاً مستمرة للمصرف، إذ أن تحقيق الربح باستمرار يدل على أن المصرف سيستمر في ممارسة نشاطاته مستقبلاً دون توقف، ومن ثم فإن زيادة رأس مال المصرف يجعله أكثر سيطرة على الوفاء بالتزاماته، وتحقيق ربحية عالية، وإن ذلك يعزز من سمعته في السوق ومن ثم زيادة القيمة السوقية لأسهم المصرف،

الفصل الثاني.....المبحث الأول : المحددات الداخلية والخارجية

وهذا يظهر وجود علاقة إيجابية بين كفاءة رأس المال واستمرارية ربحية المصارف التجارية، كذلك يبين العلاقة الإيجابية بين كفاية رأس المال والقيمة السوقية للمصارف التجارية.

٢.١.٢ جودة الموجودات (AQ) Asset Quality

أولاً: مفهوم جودة الموجودات

تمثل جودة الموجودات مراجعة أو تقييماً للمخاطر الائتمانية المرتبطة بموجود معين، وتتطلب هذه الموجودات عادةً وجود مدفوعات فوائد، مثل القروض والمحافظ الاستثمارية، وإن مدى فاعلية الإدارة في مراقبة مخاطر الائتمان يمكن أن تؤثر كذلك على نوع التصنيف الائتماني، إذ يتم أخذ العديد من العوامل بعين الاعتبار عند تقييم جودة الموجودات، فعلى سبيل المثال يجب النظر فيما إذا كانت المحفظة متنوعة بشكل ملائم، وما هي الأنظمة أو القواعد التي وضعت للحد من مخاطر الائتمان ومدى كفاءة استخدام العمليات وما إلى ذلك (Alamirew, 2015: 15).

ثانياً: أهمية جودة الموجودات

تحتل جودة الموجودات أهمية خاصة في نظام التقييم المصرفي لأنها تمثل الجزء الحاسم في نشاط المصرف الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، إذ أن حيابة المصرف على موجودات ذات كفاءة عالية يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ولرأس المال (Aspal & art, 2019: 170)، كذلك تعد نسبة جودة الموجودات مقياساً لدرجة القوة المالية للمصرف، وإن قياس جودة الموجودات مهم للغاية بالنسبة للمصارف لأنه يعكس ربحيتها.

كما أن تقييم جودة الموجودات يشمل تصنيف عوامل مخاطر الاستثمار التي قد تواجه المصرف قياسها بأرباح المصرف، فضلاً عن إن جودة الموجودات تمثل انعكاساً لكفاءة القرارات الائتمانية للمصرف وسياسات الاستثمار وممارسات القروض والسلف التي تشكل جزءاً كبيراً من موجودات المصارف (Boateng, 2019: 44).

ثالثاً: تصنيف درجة مخاطر جودة الموجودات

لقد قام أغلب الباحثين بتصنيف جودة موجودات المصارف على أساس تصنيف (CAMELS) Capital adequacy, Asset quality, Management quality, Earning quality, Liquidity والذي أنشأ في عام ١٩٣٣ بعد إفلاس أكثر من ٤٠٠٠ مصرف في أمريكا الذي تُعرفه منظمة

الفصل الثاني.....المبحث الأول : المحددات الداخلية والخارجية

(Accion¹)⁰ بأنه نظام للتقييم يُمكن المنظمين المصرفيين من قياس الأداء المالي والإداري وتحديد السلامة المالية للمصارف من خلال استخدام النسب والمؤشرات والسياسات والإجراءات المؤسسية (علي، ٢٠١٩: ٤٥)، وقد صنف نموذج (CAMELS) جودة الموجودات للمصارف إلى خمسة تصنيفات هي:

التصنيف الأول: المصرف الذي يتم تصنيف جودة موجوداته من الدرجة الأولى: يتصف التصنيف الأول بالمؤشرات والخصائص الآتية:

١. حجم الموجودات المتعثرة لا تتجاوز نسبة محدودة من رأس المال.
٢. وجود اتجاه إيجابي وثابت في عمليات سداد القروض التي فات موعد تسديدها أو تلك التي تم تمديدها.
٣. الضبط الجيد للتركيزات الائتمانية وقروض الموظفين بما يعطي حداً أدنى من المخاطرة.
٤. الضبط الجيد لمحفظة القروض، ووجود رقابة فعالة على عملياتها ومتابعة الالتزام بالمعايير والضوابط التي تضعها الإدارة في هذا الخصوص.
٥. احتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافية واللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض.
٦. الموجودات المصرفية الأخرى (غير الائتمانية) التي تحتوي على مخاطر مصرفية طبيعية لا تنير أي تهديد بالخسائر.

التصنيف الثاني: المصرف الذي يتم تصنيف جودة موجوداته من الدرجة الثانية: يظهر التصنيف الثاني خصائص مشابهة لجودة الموجودات المصنفة بالتصنيف الأول، ولكن يشهد نقاط ضعف أو عيوب في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة، فالإدارة قادرة على معالجة نقاط الضعف بنفسها، كذلك تتصف بوجود حجم من الموجودات المتعثرة (لا تتجاوز بالعادة 25 % من إجمالي رأس المال) بوحدة أو أكثر من الخصائص الآتية:

١. يشهد المصرف اتجاهات سلبية في مستوى الائتمان والقروض التي فات موعد تسديدها والتي تم تمديدها و/أو في مستوى مخصص الخسائر المكونة لمواجهتها.

(1) **Accion** : "Americans for Community Co-operation In Other Nations" هي منظمة عالمية غير ربحية تابعة للولايات المتحدة تتواجد في ٢٣ بلداً في أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية والكاريبي وأفريقيا وآسيا ، وتهدف إلى دعم المؤسسات المالية لغرض توفير الخدمات المالية للعملاء ذوي الدخل المنخفض، وقامت بتطوير ووضع أوزان لنموذج التقييم (CAMEL) عام ١٩٩٨.

٢. توجد نقاط ضعف في معايير الائتمان والإجراءات اللازمة للمتابعة والتحصيل.

٣. تثير القروض الممنوحة للموظفين بعض الملاحظات المخالفة للموجودات والترتيبات التنظيمية الموضوعية بشأنها.

٤. انخفاض العائد على الموجودات غير الائتمانية التي تعكس أخطاراً تتجاوز الأخطار الطبيعية، ولكن لا تثير تهديدات بالخسائر. (المحمود، ٢٠١٤، : ٨٠ - ٨١)

التصنيف الثالث: المصرف الذي يتم تصنيف جودة موجوداته من الدرجة الثالثة: يظهر التصنيف الثالث نقاط ضعف رئيسة التي إذا لم يتم تصحيحها مباشرة فإن ذلك يؤدي إلى نفاذ أو تآكل رأس المال أو إعسار المصرف، مما يستدعي وجود إشراف رقابي فعال لضمان إتخاذ الإدارة خطوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب. كذلك يتميز هذا التصنيف بزيادة حجم الائتمان المتعثر (لا يتجاوز 40 % من رأس المال الإجمالي) (علوان، ٢٠١٦: ٨٧).

التصنيف الرابع: المصرف الذي يتم تصنيف جودة موجوداته من الدرجة الرابعة: يظهر التصنيف الرابع ضعفاً عاماً في العديد من العناصر المذكورة ، مما تبرز الحاجة إلى إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من قبل السلطة النقدية لإعادة تفعيل الأوضاع وتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين، ويتميز هذا التصنيف بكبر حجم الائتمان المتعثر وقد يصل إلى (60 % من إجمالي رأس المال)، ورغم ذلك تتوفر احتمال قبول نجاح إجراءات الإدارة لتحسين جودة تلك الموجودات.

التصنيف الخامس: المصرف الذي يتم تصنيف جودة موجوداته من الدرجة الخامسة: يظهر التصنيف الخامس مستوى عالٍ من الموجودات المتعثرة التي تهدد رأس المال بصورة حادة حيث يتجاوز نسبة (60% من إجمالي رأس المال) أو تسبب في وجود مركز سلبي له، مما يتطلب وجود إشراف رقابي فعال للحد من استنزاف رأس المال أكثر من ذلك، وتوفير الحماية للمودعين والدائنين، وعلى الرغم من ذلك فإنه يوجد احتمال ضئيل بنجاح إجراءات تحسين جودة موجودات المصرف. (علي، ٢٠١٩: ٤٩) ويمكن توضيح تصنيف درجة المخاطر الائتمانية لجودة موجودات المصارف من خلال جدول (٢ - ٢) الآتي:

جدول (٢ - ٢) تصنيف درجة المخاطر الائتمانية لجودة موجودات المصارف

درجة التصنيف	نسبة الموجودات %	نسبة إجمالي التصنيف	التفسير لتحليل تصنيف
قوي	اقل من 5	اقل من ٢٠	وهو أعلى تصنيف ويدل على الأداء أعلى بكثير من المتوسط.
مرضي	من 5 - 15	من ٢٠ الى ٥٠	وهو يعكس الأداء الذي يعتبر متوسط أو أعلى. ويشمل الأداء التي توفر على نحو كاف للتشغيل الآمن والسليم للمصارف.
جيدة بعض الشيء	من 15 - 35	من ٥٠ الى ٨٠	تمثل الأداء الذي معيب إلى حد ما أنها ليست مرضية ولا غير مرضية ولكن يتميز أداء بمتوسط الجودة.
حدية	من 35 - 60	من ٨٠ الى ١٠٠	تمثل الأداء أقل من المتوسط. إذا لم تتغير
غير مرضية	أكثر من 60	أكثر من ١٠٠	هو أدنى تصنيف ويدل على ضعف الأداء وتحتاج إلى اهتمام التصحيحي فورية لهذا الأداء في حد ذاته

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (Sarker, 2011: 9-10)

مما تقدم يرى الباحث أن التصنيف داخل الجدول أعلاه هو الأكثر شيوعاً واستخداماً عالمياً، فضلاً عن أنه في الوقت الحالي يمكن تطبيقه في جميع المصارف العراقية لتصنيف القروض الممنوحة ومدى نسبة تعثرها لذا يرى الباحث أن هذا التصنيف يتناسب تطبيقه في البيئة المصرفية العراقية.

رابعاً: طريقة قياس جودة الموجودات

يمكن تفسير مخاطر الائتمان بأوسع معانيها على أنها مخاطر الخسارة المالية بسبب إخفاق المقترض في أداء التزاماته، ويمكن أن تنشأ هذه المخاطر أساساً من أنشطة المصرف في تقديم الائتمان والأنشطة الأخرى مثل أنشطة التداول وأسواق رأس المال، وعادة ما تستخدم نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض بوصفه متغيراً بديلاً لقياس مخاطر الائتمان، (Aspal & Dhawan, 2016:13)

لقد أجرت العديد من الدراسات قياس جودة الموجودات من خلال قسمة مخصص خسائر القروض على إجمالي القروض الذي يشير إلى قدرة المصارف على استيعاب الخسائر من القروض المتعثرة ومن هذه الدراسات دراسة سفيان (Sufian, 2011:49)، ويتمثل مخصص خسائر القروض في القروض والحسابات الجارية المدينة والسندات التجارية المخصومة.

وفي هذه الدراسة سيتم قياس جودة الموجودات من خلال قسمة القروض المتعثرة على إجمالي القروض للمصرف وباعتماد على ماجاء في دراسة (Ekinci & Poyraz, 2019: 981) ودراسة (علي، ٢٠١٩: ٦١) وعلى وفق المعادلة الآتية:

$$NPLL R = \frac{NPL}{L} \times 100\%$$

إذ أن :

المصطلح	اسم المصطلح باللغة الانكليزية	اسم المصطلح باللغة العربية
NPLLR	Ratio Non-Performing Loans to Total Loans	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض.
NPL	Non - Performing Loans to Total Loans	القروض المتعثرة
L	Loans	القروض

وإذا كانت هذه النسبة مرتفعة فإنها تشير إلى انخفاض جودة الموجودات، ومن ثم فإن ذلك ينعكس على ربحية المصرف التي ستكون هي الأخرى منخفضة، وذلك بسبب زيادة حجم القروض المعرضة لعدم السداد، وإذا كانت هذه النسبة منخفضة فإنها تشير إلى ارتفاع جودة الموجودات، أي أنه كلما انخفضت هذه النسبة كان أفضل للمصرف أو الشركة المصرفية، لأنها تعطي مؤشرات مقبولة لدى المصرف مثل انخفاض نسبة مخصص الديون المتعثرة إلى حقوق الملكية، ملاء رأس المال فعالة، مخصصات الديون المتعثرة كافية لمواجهة هذه المخاطر، إمكانية شطب الديون المتعثرة منخفضة نسبياً، سياسة منح ائتمان رشيدة (Sufian, 2011: 49).

٣.١.٢ السيولة Liquidity

أولاً: تعريف السيولة

لقد وردت تعاريف عدة تخص السيولة المصرفية يمكن ذكر البعض منها، السيولة تمثل قدرة المصرف على مواجهة المسحوبات من الودائع ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة، وكذلك مواجهة الطلب على القروض دون تأخير (Lucy & art, 2018:19)، كذلك عرفت السيولة بأنها تمثل مدى توافر موجودات سريعة التحول إلى سيولة نقدية من دون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير، فهي ذات متغيرين أساسيين هما موجودات سائلة وتواريخ استحقاق الديون (Nabeel & Hussain, 2017: 28).

وتُعرف السيولة بأنها قدرة المصرف على تسديد جميع التزاماته التجارية نقداً، والاستجابة لطلبات الائتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يتطلب توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عبر طريق تسهيل بعض موجوداته.

مما تقدم يرى الباحث أنه يمكن تعريف السيولة المصرفية على أنها قدرة المصرف على مواجهة التزاماته القصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها، وكذلك قدرته على الاستجابة لطلبات الائتمان. الأمر الذي يتطلب من المصرف الاحتفاظ بجزء من موجوداته على شكل أموال نقدية متاحة، فضلاً عن موجوداته شبه السائلة، أي تلك التي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة وبسهولة ومن دون خسائر في قيمتها، كذلك قدرة المصرف على الاقتراض وذلك لمقابلة حركة السحوبات العادية والمفاجئة أو لمنح قروض جديدة.

ثانياً: وظائف السيولة functions of Liquidity

تقوم السيولة بأدوار ووظائف عدة، فهي تمكن من مواجهة سحب الودائع غير المستقرة وكذلك مقابلة الطلبات غير المتوقعة لسحب الودائع تحت الطلب، ويحدد حجم هذا النوع على وفق الخبرة (الودائع تحت الطلب التي تقع تحت بند السحب غير المتوقع تساوي حجم الودائع تحت الطلب ناقصاً ذلك الجزء من الودائع تحت الطلب غير المستقر)، ويعني هذا توافر قدر ملائم من السيولة لمواجهة هذا النوع بصفه خاصة، وهي تعمل على مواجهة احتمال السحب من ودائع التوفير والودائع لأجل، فقد يتم السحب من هذا النوع من دون مقدمات أو دلائل أو مؤشرات تعطي الإدارة فرصة لتدبير السيولة الكافية لمواجهة طلبات هذا السحب. وأخيراً تمكن السيولة من تلبية طلبات السحب من قبل المودعين لظروف استثنائية ويتوقف حجم الرصيد النقدي الذي يخصص لمواجهة مثل هذه الظروف على مدى إمكانية المصرف في تدبير موارد مالية أخرى لمواجهة هذه السحوبات (عتروس ، ٢٠١٥: ٣-٤).

ثالثاً: أهمية وأهداف السيولة Importance and Objectives of Liquidity

تأتي أهمية السيولة في العمل المصرفي من الأمور الآتية:

١. تعد السيولة مؤشراً حيوياً لبيان درجة الأمان في السوق المالية.
 ٢. تعزز السيولة ثقة كل من المقترضين والمودعين وحملة الأسهم، والتأكيد على الاستجابة السريعة لمتطلباتهم كلما ظهرت.
 ٣. تبين السيولة القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.
 ٤. تجنب السيولة المصرف من عدم قيامه ببيع موجوداته بخسارة من أجل الوفاء بالتزاماته، أو الاقتراض من المصارف أو البنك المركزي (Macharia, 2013: 6).
- أما بالنسبة لأهداف السيولة في المصارف التجارية فتتمثل بما يأتي:
١. تهدف السيولة إلى مواجهة الالتزامات في تاريخ استحقاقها مما له الأثر الكبير في دعم ثقة المودعين أو الدائنين.
 ٢. تعد السيولة مؤشراً إيجابياً في الكثير من الأحيان إذا تمت إدارتها بشكل فعال من قبل الإدارة (طابي، ٢٠١٧: ١٧).
 ٣. تحمي السيولة الموجودات من البيع الاضطراري عند الحاجة لأن ذلك يعرض المصرف لمخاطر كبيرة على المدى الطويل.
 ٤. تؤكد السيولة مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه الآخرين.

الفصل الثاني.....المبحث الأول : المحددات الداخلية والخارجية

٥. تجنب السيولة المصرف من اللجوء للمصارف الأخرى والبنك المركزي للاقتراض بشروط قد تكون أحياناً صعبة (عتروس ، ٢٠١٥ : ٧).

رابعاً: أنواع السيولة Types of Liquidity

تنقسم السيولة على نوعين:

أ. السيولة الحاضرة: تمثل أرصدة نقدية حاضرة في خزائن المصرف التجاري وأرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي إضافة إلى وجود أرصدة سائلة أخرى، أي أن السيولة الحاضرة لدى المصرف التجاري وتحت تصرفه ، ويشمل هذا النوع من السيولة ما يأتي:

١. النقدية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية.

٢. الودائع لدى المصارف الأخرى ولدى البنك المركزي.

٣. الشيكات تحت التحصيل .

ب. السيولة شبه النقدية: تمثل الاحتياطات الثانوية لدى المصرف التجاري منها الحوالات المخصصة التي تتكون من أدوات الخزنة التي يمكن إعادة خصمها بسهولة لدى البنك المركزي، وتتميز هذه الحوالات بقصر أجل الاستحقاق وإمكانية التصرف السريع سواء بالبيع أو الرهن مع ملاحظة أنه كلما كانت هذه الاستثمارات حكومية أو مضمونة من الحكومة كلما كانت أسهل بالتصرف فيها (طابي، ٢٠١٧ : ١٠ - ١١).

خامساً: مكونات السيولة Components of Liquidity

يُمكن تقسيم مكونات السيولة المصرفية على جزأين رئيسين:

١. الاحتياطات الأولية: تتمثل في الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكتسب منها عائداً، وتتألف هذه الاحتياطات على مستوى المصرف الواحد من المكونات الآتية : (كاظم، ٢٠١٤ : ٦٠)

أ. النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق: يشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات. وتسعى المصارف التجارية إلى تقليل هذا المجموع إلى أقل حدٍّ يمكنها من مواجهة التزاماتها المصرفية تجاه الآخرين، وإنَّ السبب في ذلك يعود إلى أنَّ هذا الرصيد لا يُدرّ أية عوائد، كذلك أنَّه قد يتعرض إلى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل، وقد يتعرض إلى السرقة من الخارج، خاصة في المناطق غير الآمنة.

الفصل الثاني.....المبحث الأول : المحددات الداخلية والخارجية

ب. الودائع النقدية لدى البنك المركزي: تنص التشريعات الحديثة على إلزام المصرف التجاري بالاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي التي تعرف بنسبة الاحتياطي القانوني. والبنك المركزي لا يدفع أية فوائد على نسبة الاحتياطي القانوني الذي يودّعه المصرف التجاري لديه، ولكن إذا زادت نسبة الإيداع عن النسبة المقررة التي نصّت عليها القوانين، فإنّ البنك المركزي يدفع فائدة على هذه الزيادة المودّعة لديه.

ج. الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى: تمثل الأموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصارف المحلية الأخرى من أجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات أخرى من الديون، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودّعة صعوبة في تشغيل النقد لديها أو زادت علاقاتها المصرفية مع المصارف المراسلة داخل البلد وخارجها.

د. الصكوك تحت التحصيل: تمثل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى التي لم يتم استلام قيمتها لحد الآن.

هـ. الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج: تستطيع المصارف التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في خارج البلد، بما لا يزيد على نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والاقتصادية في ذلك البلد، من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة والتزاماتها الأخرى. وتنقسم الاحتياطات الأولية من حيث مشروطيتها القانونية على نوعين هما: (عتروس ، ٢٠١٥: ٩ - ١٠)

- الاحتياطات القانونية: تشمل مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف على وفق للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي، فالجزء النقدي من هذه الأموال يكون ضمن الاحتياطات الأولية الذي يأخذ شكل نقد في الصندوق، وودائع لدى البنك المركزي، والجزء شبه النقدي يكون ضمن الاحتياطات الثانوية، الذي يأخذ صور حوالات الخزينة وسندات الحكومة. إنّ وجود جزء من الاحتياطات القانونية على شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة (أموال شبه نقدية) له غرضان هما: الأول مساعدة المصارف على تحقيق أرباح متواضعة من بعض احتياطاتها القانونية. والثاني تشجيع المصارف التجارية على مسك الدين العام، الذي هو عبارة عن قروض مقدمة من المصارف إلى الحكومة وتكون لفترات قصيرة الأجل، كذلك في حوالات الخزينة، وطويلة الأجل كذلك في السندات، وهي تمثل ديناً على الدولة لتغطية العجز الحاصل في ميزانيتها.

- الاحتياطات العامة: تمثل الأموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية، وإنما يحتفظ ببعض منها ويستخدم بعضاً آخر على وفق لسياسته المصرفية.

٢. **الاحتياطات الثانوية:** الاحتياطات الثانوية في المصرف التجاري هي عبارة عن موجودات سائلة تدرّ لها عائداً، وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة التي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطات في مجال السيولة فوائد عدة، منها أنها تساهم في تدعيم الاحتياطات الأولية، وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطات الأولية عن متطلبات المصرف، وكذلك إنها تساهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف (كاظم، ٢٠١٤: ٦١).

وتتكون الاحتياطات الثانوية من جزأين، الأول محدد قانوناً، ويسمى بالاحتياطات القانونية، والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة، ويظهر هذا الجزء واضحاً عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، أما الجزء الثاني من الاحتياطات الثانوية، فيكون محدداً بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته، أي إنها تعد بمثابة إيداع يُستخدم عند الحاجة إليه، كأن يتم تحويل جزء منه إلى احتياطات أولية، أو تحويل جزء من الأخيرة إليه. (عتروس، ٢٠١٥: ١٠).

يرى الباحث إنّ المصارف التجارية كغيرها من منشآت الأعمال، تسعى إلى زيادة أرباحها، ومن ثم ليس من مصلحتها الاحتفاظ باحتياطات أولية تفوق حاجتها الفعلية، أي إنها يمكن أن تستخدم جزءاً من أموالها في استثمارات قصيرة الأجل، ك شراء الأوراق المالية، والأوراق التجارية التي هي إضافة إلى أنها مربحة فإنّها تتمتع بسيولة عالية.

سادساً: قياس نسب ومؤشرات السيولة

هنالك نسب ومؤشرات لقياس السيولة في المصارف ومن أهمها : (Alamry, 2020: 144)

١. نسبة التداول	Current Ratio
٢. نسبة التدفق النقدي	Fund Flow Ratio
٣. نسبة السيولة السريعة	Quick Liquidity Ratio

ويرى الباحث أنه يمكن توضيح النسب أعلاه مع التركيز على نسبة السيولة السريعة بوصفها مقياساً لسيولة المصارف التجارية في هذه الدراسة لأنها تعد النسبة الأكثر تشدداً لسيولة المصارف من نسبة التداول العامة، إذ أن نسبة السيولة السريعة تعد من المؤشرات المالية الأفضل لدعم متطلبات المصارف التجارية في الاحتفاظ بنقدية سائلة لقياس قدرتها على الاستجابة السريعة لمتطلباتها قصيرة الأجل.

١. نسبة التداول (CR) Current Ratio

تشير نسبة التداول إلى قدرة المصارف على تغطية المطلوبات المتداولة من خلال الموجودات المتداولة، والنسبة العالية تدل على أن المصارف لديها القدرة الكافية على سداد التزاماتها المتداولة، مما يعزز ثقة المودعين، ويتم قياسها من خلال قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة من خلال المعادلة الآتية: (Aspal & Dhawan, 2016:13)

$$CR = \frac{CA}{CL} \times \%100$$

إذ أن

المصطلح	اسم المصطلح باللغة الانكليزية	اسم المصطلح باللغة العربية
CR	Current Ratio	نسبة التداول
CA	Current Assets	الموجودات المتداولة
CL	Current Liabilities	المطلوبات المتداولة

ويمكن توضيح الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة التي تستخدم لقياس نسبة التداول على النحو الآتي: (Malahimm & Al khatib, 2018:15) تتمثل الموجودات المتداولة لنسبة التداول بما يأتي:

الموجودات المتداولة = صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

اما المطلوبات المتداولة لنسبة التداول تتمثل بما يأتي:

المطلوبات المتداولة = عملاء الودائع + المصارف وودائع المؤسسات المالية

ويدل ارتفاع نسبة التداول على أن السيولة جيدة، وأن المعيار الذي يمكن الاسترشاد به هو في حدود (٢ - ١) وهذا يعني أن الموجودات المتداولة تكون ضعف المطلوبات المتداولة، وإن انخفاض الموجودات المتداولة إلى النصف يعني إنَّ المصرف ليس لديه القدرة على الوفاء بالتزاماته المستحقة الإداء خلال الفترة المالية. كذلك فإن ارتفاع هذه النسبة لا يدل على إن الإدارة كفؤة وإنما يدل على عجز المصرف عن توظيف الأموال في استثمارات جديدة بدليل وجود فائض في رأس المال العامل، إذ تنعكس آثاره سلباً على ربحية المصرف (Durrah & art, 2016:436):

٢. نسبة التدفق النقدي (FFR) Fund Flow Ratio

تعد نسبة التدفق النقدي أحد النسب المهمة لقياس السيولة، وتمثل نسبة النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الودائع، والنسبة المرتفعة هي أفضل لدعم موقف السيولة في المصرف، ومن ثم تعزيز ثقة المودعين بالمصرف في قدرته على تسديد الالتزامات المستحقة عليه

الفصل الثاني.....المبحث الأول : المحددات الداخلية والخارجية

(Aspal & Dhawan, 2016:13)، وهذه النسبة تحقق هدفين أولاً تعزز ثقة المودعين في المصرف من خلال معرفة أن المصرف يمتلك إضافة إلى النقدية استثمارات قصيرة الأجل في محفظته الاستثمارية التي تدعم موقف السيولة، وثانياً إن المودعين يشعرون بثقة في حالة انخفاض النقدية لأن المصرف يلجأ إلى بيع هذه الاستثمارات بسهولة وفي أي وقت من خلال السوق الثانوية، ويجري استخراج هذه النسبة بالمعادلة الآتية: (Durrah & art, 2016: 436)

$$CSIDR = \frac{C+SI}{D} \times \%100$$

إذ أن:

المصطلح	اسم المصطلح باللغة الانكليزية	اسم المصطلح باللغة العربية
CSIDR	Cash and Short-term Investments to Deposits Ratio	نسبة النقد والاستثمارات الى الودائع
C	Cash	النقد
SI	Short-term Investments	الاستثمارات قصيرة الاجل
D	Deposits	الودائع

ويمكن توضيح الاستثمارات قصيرة الأجل والودائع التي تستخدم لقياس نسبة السيولة النقدية على النحو الآتي: (Malahimm & Al khatib, 2018:15)

أ. تتمثل الاستثمارات قصيرة الاجل لنسبة السيولة النقدية بما يأتي:

النقدية والاستثمارات قصيرة الاجل = (النقدية وأرصدة في البنوك المركزية + أرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية + ودائع المصارف والمؤسسات المالية + موجودات مالية بالقيمة العادلة + الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة).

ب. أما إجمالي الودائع التي تقيس نسبة النقدية لسيولة المصرف تتمثل بما يأتي:

إجمالي الودائع = (ودائع الزبائن لدى المصرف + ودائع المؤسسات المالية)

٣. نسبة السيولة السريعة (QLR) Quick Liquidity Ratio

تعد النسبة الأفضل لقياس قدرة المصارف على الاستجابة السريعة لمتطلباتها قصيرة الأجل، وسرعة تحويل الموجودات إلى نقد، وهي تبين مقدرة الموجودات السائلة (النقدية، استثمارات قصيرة الأجل، المدينون) على تغطية المطلوبات المتداولة (Alrgaibat, 2016: 94)، ويجري حسابها على وفق المعادلة الآتية:

$$QLR = \frac{LA}{CL} \times \%100$$

إذ أن:

المصطلح	اسم المصطلح باللغة الانكليزية	اسم المصطلح باللغة العربية
QLR	Quick Liquidity Ratio	نسبة السيولة السريعة
LA	Liquid Assets	الموجودات السائلة
CL	Current Liabilities	المطلوبات المتداولة

كذلك تُعد نسبة السيولة السريعة من النسب الأكثر تشدداً لسيولة المصارف من نسبة التداول العادية لمتطلباتها في الاحتفاظ بنقدية سائلة، والمعيار الذي يمكن الاسترشاد به هو في حدود (١:١). (Durrah & art, 2016:436)، ويمكن توضيح الموجودات السائلة والمطلوبات المتداولة التي تستخدم لقياس النسبة السريعة للسيولة على النحو الآتي: (Malahimm & Al khatib, 2018: 15)

تتمثل الموجودات السائلة لنسبة السيولة السريعة بما يأتي:

الموجودات السائلة = (النقدية + استثمارات قصيرة الاجل + المدينون)

ب. المطلوبات المتداولة لنسبة السيولة السريعة تتمثل بما يأتي:

المطلوبات المتداولة = (ودائع العملاء لدى المصارف + ودائع المؤسسات المالية)

وتعد السيولة من الأهداف الأساسية للمصرف وتعني حجم التمويل الكافي لتلبية مسحوبات الودائع عند الطلب أو الأزمات المالية الأخرى الحاصلة للمصرف في ظروف معينة، وتمثل السيولة قدرة المصرف على سداد الالتزامات حين الاستحقاق أو حين الطلب، أو إنها تمثل قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات الفورية والمتوقعة من دون تأخير مثل إقبال العملاء على سحب الودائع في الوقت نفسه، وتهتم المصارف التجارية بالسيولة أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة، وهذا يعود إلى سببين: الأول يتمثل في زيادة حجم مطلوباتها النقدية عن مجموع مواردها، والثاني يتمثل في إن قسماً كبيراً من مطلوباتها يتكون من الالتزامات قصيرة الأجل.

علاوة على ما تقدم تقيس نسب السيولة قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل بما لديه من نقدية أو موجودات أخرى سريعة التحول إلى نقدية، ومن أهم الالتزامات القصيرة الأجل الودائع بصفة عامة، إذ تمثل السيولة سيقاً ذا حدين ، فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي فإن ذلك يؤثر سلباً على ربحية المصرف، ومن ناحية أخرى إذا انخفضت السيولة عن الحد المطلوب أدى ذلك إلى حدوث العسر المالي وضعف في كفاءة المصرف وقدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه المتعاملين. (فخري وقادر، ٢٠١٦: ١٥٣)

مما تقدم يرى الباحث بما أن السيولة ذات أهمية للمصارف، فإن الأخيرة لابد أن تلتزم بالاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية معينة لا تقل عن حد أدنى من التزاماتها لمواجهة المتطلبات المالية المستحقة. الأمر

الفصل الثاني.....المبحث الأول : المحددات الداخلية والخارجية

الذي يتطلب ضرورة تقدير احتياجات السيولة النقدية من خلال التنبؤ بالطلب على القروض قصيرة الأجل والسلف والسحب على المكشوف ودراسة سلوك الدائع، مما يجعل المصرف أكثر سيطرة وبعده عن الاضطرار إلى التصفية الإجبارية لبعض موجوداته، وما قد يترتب على ذلك من مخاطر الخسائر، وإن هذا التقدير من الممكن أن يساعد المصرف في المواءمة بين متطلبات السيولة وربحية المصرف. ومهما كانت الأمور يتعين على المصرف أن يقوم بالموازنة بين هدفين هما السيولة النقدية والربحية، إذ أنهما هدفان مختلفان لكنهما متلازمان، فزيادة الربحية تتطلب الاستثمار في المزيد من الأموال والموجودات التي تكون سيولتها النقدية أقل وهذا يتعارض مع هدف السيولة، فضلاً عن إن الاحتفاظ بالأموال بشكل نقدي أو شبه نقدي يؤدي إلى زيادة الموجودات التي عادة ما تكون العوائد عليها ضئيلة ولا تحقق عوائد مرتفعة، وهذا يتعارض مع هدف الربحية، ومن ثم فإنه من الواجب على إدارة المصرف أن تعمل على خلق توازن بين السيولة النقدية وربحية المصرف.

٢.٢ المحددات الخارجية (ED) External Determinants

هنالك العديد من المحددات الخارجية، من أهمها وأبرزها معدل الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم السنوي ومعدل الفائدة السنوي وسعر الصرف. وهذه المحددات تدخل في إطار المؤشرات الاقتصادية التي يمكن أن تتحكم بالنشاطات المصرفية ذات العلاقة باستمرارية الأرباح المصرفية والقيمة السوقية للمصارف، وفي هذه الدراسة يمكن التركيز على أبرز المحددات الاقتصادية التي يمكن قياسها ومعرفة مدى علاقتها وتأثيرها في استمرارية الأرباح والقيمة السوقية وهي معدل الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم السنوي.

١.٢.٢ الناتج المحلي الإجمالي (GDP) Gross Domestic Product

أولاً: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن النشاط الاقتصادي في الاقتصاد ومسار التنمية فيه، وفي الوقت نفسه تعطي فكرة فعالة عن مستوى المعيشة في بلد ما، (Constantin & Gabriela, 2017: 5) وهو مقياس موحد بين البلدان، ويعتمد عليها صناع القرار لتحديد ما إذا كانت هنالك حاجة إلى اتخاذ إجراءات للحد من التضخم، أو لتحقيق الاستقرار أو النمو الاقتصادي (Fraumeni, 2017:1).

كذلك يمثل الناتج المحلي الإجمالي أحد الطرائق لقياس حجم الاقتصاد بحساب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محلياً في بلد ما خلال فترة زمنية معينة عادة تحدد بسنة واحدة

الفصل الثاني.....المبحث الأول : المحددات الداخلية والخارجية

(Ache & art, 2018:15)، وبتعبير آخر يتضمن الناتج المحلي الإجمالي حساب القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية لكل ما يتم إنتاجه حالياً في بلد ما، (Fraumeni, 2017:2)، ولا يتم قياس قيم السلع الأولية أو السلع الوسيطة وذلك من أجل تجنب الوقوع في مشكلة ازدواجية الحساب، ويمثل الناتج المحلي الإجمالي تدفقاً، إذ يتم قياس السلع والخدمات التي تم إنتاجها تحديداً خلال السنة (Samson & art, 2019: 69).

وعادة ما يتأثر الناتج المحلي الإجمالي سلباً وإيجاباً بحجم الناتج الكلي في الاقتصاد، فعندما يرتفع حجم الناتج الكلي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك يزيد من فرص العمل وزيادة الإنتاج وزيادة في الاستهلاك والاستثمار، أما في حال انخفاض حجم الناتج الكلي فإن ذلك يؤدي إلى تقليص حجم الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي إلى انخفاض دخول العاملين وفرص العمل والإنتاجية ومن ثم يؤدي إلى تراجع الاستثمار (Alper & Anbar, 2011:145).

كما إن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر في الطلب على خدمات المصارف وبالأخص الائتمان، فعلى سبيل المثال، عندما يكون النمو الاقتصادي في حالة الازدهار يكون الناتج المحلي الإجمالي مرتفعاً، وبذلك يكون له تأثير إيجابي على الطلب على الائتمان، وعلى العكس من ذلك، عندما يكون النمو الاقتصادي للبلد في وضع الركود أو الكساد فإن الناتج المحلي الإجمالي ينخفض، والطلب على الائتمان يتراجع، وهذا بدوره له تأثير سلبي على الائتمان (Aspal & art, 2019:171).

وأن سبب الانخفاض أو الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي هو سعر الفائدة الذي يعد أحد الأدوات الرئيسية المستخدمة في التحكم في حجم الائتمان، ومن ثم في حجم العرض النقدي، إذ يعكس توجه السياسة النقدية في تشجيعها للاستثمار أو الحد منه ومدى دورها في مواجهة التضخم، إذ أن سعر الفائدة يتفاوت بين البلدان المختلفة بسبب اختلاف معدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي المتوقعة ووضع ميزان المدفوعات. (Seip, 2017:13).

ثانياً: تعريف الناتج المحلي الإجمالي:

هنالك تعريف عدة للناتج المحلي الإجمالي، فقد عرف بأنه عبارة عن كمية أو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها عادة أفراد مجتمع معين خلال السنة الذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد، سواء كانوا من مواطني البلد أو من المقيمين الأجانب، وهذا يعني أن الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي يتحدد قياسه بالرقعة الجغرافية لذلك البلد (Fraumeni, 2017:2). وعرف الناتج المحلي بأنه

الفصل الثاني.....المبحث الأول : المحددات الداخلية والخارجية

قيمة العملة لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود البلاد لفترة معينة عادة سنة (Cannon & art, 2011: 4).

كذلك عرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه يمثل المؤشر الأكثر استخداماً للأداء الاقتصادي يشير إلى القيمة السوقية الإجمالية للمنتجات والخدمات النهائية التي أنشأها سكان بلد ما في غضون فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة واحدة)، ويمثل رصيد إجمالي قيمة المنتج الاجتماعي بعد خصم قيمة الوسيط المنتج، أي الإنتاج النهائي للفترة والقيمة الإجمالية للثروة، وتتمثل الوظائف الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي في قياس حجم القوة الاقتصادية ومستوى الفقر في البلد، لتحليل حجم الاقتصاد ونموه المحتمل في بلد ما (Zhang & Song, 2018: 247).

ثالثاً: أهمية الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي مهماً لقياس اقتصاد البلد، ويمكن تلخيص أهمية الناتج المحلي الإجمالي كما أوردها (السلمان والبكر، ٢٠١٦: ٦) بما يلي:

١. يلخص الناتج المحلي الإجمالي النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع لفترة معينة غالباً سنة.

٢. يلخص الناتج المحلي الإجمالي ما حصلت عليه عناصر الانتاج من عوائد نتيجة مساهمتها في الانتاج المحلي.

٣. يعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً اقتصادياً هاماً يمكن استخدامه للتحليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية، ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية.

٤. يمكن من خلال الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق، معرفة توجهات الاستهلاك للقطاعات الرئيسية والمستهدفة.

٥. تستخدم السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي لإجراء التنبؤات الاقتصادية الهامة لمتخذي القرارات.

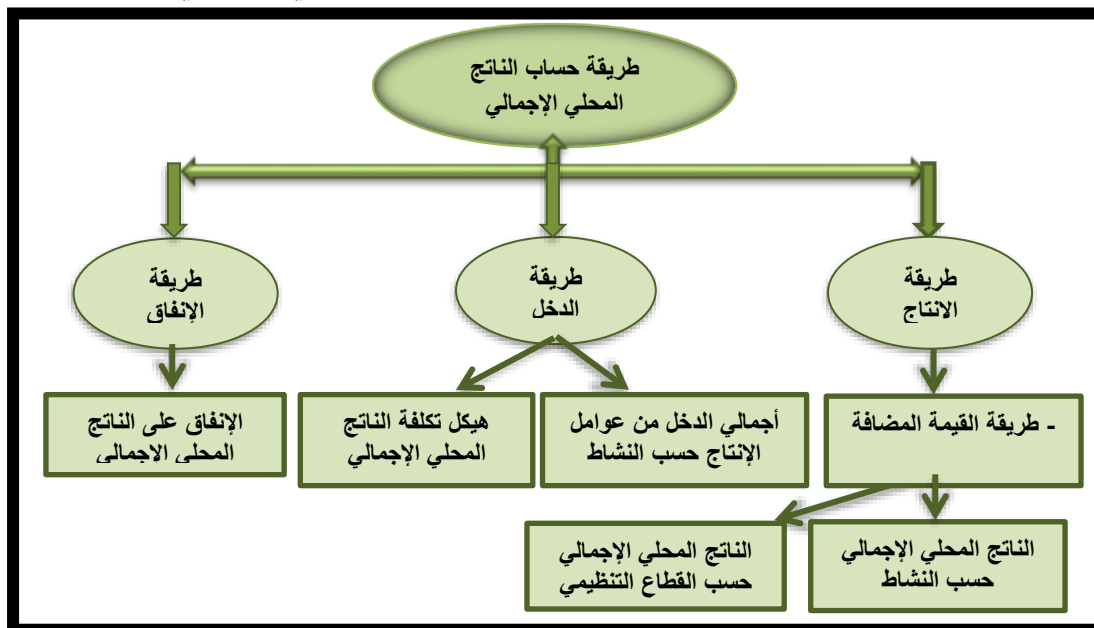
٦. يمكن استخدام الناتج المحلي الإجمالي بوصفه مؤشراً لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بوصفه مقياساً لمستوى المعيشة بشكل تقريبي.

٧. استخدام الناتج المحلي الإجمالي بوصفه مؤشراً للمقارنة بين الدول من ناحية تحديد مستوى الاداء الاقتصادي للدولة.

ثالثاً: طرائق قياس الناتج المحلي الإجمالي

هنالك ثلاث طرائق لقياس الناتج المحلي الإجمالي يمكن ايجازها بالآتي:
(Zhang & Song, 2018: 247): طريقة الإنتاج، طريقة الدخل، وطريقة الإنفاق، وتقوم هذه الطرائق بإعطاء نفس النتيجة تماماً، ولكن تختلف في كيفية تقدير الناتج المحلي الإجمالي وكل طريقة لها بنود حساب خاصة بها (Constantin & Gabriela, 2017:5)، وبعضها تحتوي على أكثر من طريقة حساب. تحتوي طريقة الانتاج على المسارين الآتين للتقدير: (Axenciuc & Georgescu, 2017:11-12)، المسار الأول يمثل طريقة القيمة المضافة، والمسار الثاني يمثل طريقة القيمة النهائية. كذلك يتم عرض حساب كل طريقة من هاتين الطريقتين بأسلوبين للحساب، الأسلوب الأول حسب النشاط الاقتصادي، والأسلوب الثاني تنظيمي (Ache & art, 2018:17)، وطريقة الدخل تتضمن طريقتين للحساب هما: الأولى إجمالي الدخل من عوامل الإنتاج حسب النشاط، والثانية حسب هيكل تكلفة الناتج المحلي الإجمالي، أما طريقة الإنفاق فتتضمن طريقة حساب واحدة وهي الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، (Feldstein, 2017:156)، ويمكن بيان طرائق قياس الناتج المحلي الإجمالي في شكل (٢ - ١) الآتي:

شكل (٢ - ١): طرائق قياس الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (Alexander, Dziobek, Marini, Metreau, & Stanger, 2017).

الفصل الثاني.....المبحث الأول : المحددات الداخلية والخارجية

ويرى الباحث انه في هذه الدراسة يتم الاعتماد على الأرقام الثابتة للناتج المحلي الإجمالي على وفق التقارير السنوية المنشورة من قبل البنك المركزي العراقي/ الجهاز المركزي للإحصاء, وهي الطريقة الأكثر استخداماً وصدقاً, وفيما يأتي جدولاً يتضمن الناتج المحلي الإجمالي في العراق للسنوات (٢٠٠٩ - ٢٠١٨).

جدول (٢ - ٣) الاسعار الثابتة للناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الإجمالي	54.720	58.495	142.7	162.587	174.99	175.335	182.051	199.335	201.528	199.129

المصدر: البنك المركزي العراقي, الجهاز المركزي للإحصاء, التقارير السنوية

٢.٢.٢ معدل التضخم الاقتصادي السنوي Annual Economic Inflation Rate

أولاً: مفهوم وتعريف التضخم الاقتصادي

يحدث التضخم الاقتصادي عندما يكون هنالك ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار أو انخفاض في قيمة العملة خلال فترة زمنية معينة. وبعبارة أخرى، يمثل التضخم الارتفاع السائد والمستمر في المستوى الإجمالي للأسعار التي تقاس بمؤشر تكلفة السلع والخدمات المختلفة، الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والمالي والاجتماعي (Muraina, 2018: 42).

ويعني التضخم بالمفهوم الاقتصادي ضعف القوة الشرائية للعملة النقدية، والتضخم أمر لا بد منه فالأشياء ترتفع أسعارها بمرور الزمن، وبذلك تقل قيمة النقود أمام السلع المقتناة أو الاستثمارات المختارة ومن ثم تتحقق الخسائر ليس بسبب سوء الاختيار وإنما بسبب عامل آخر هو التضخم الذي قد قضى على قدر كبير من قيمة السلعة أو الاستثمار (الزبيدي، ٢٠١١: ٣٧).

لقد اختلف الاقتصاديون بشأن وضع تعريف محدد حول موضوع التضخم، ويتضح أنه لم يتم الاتفاق على معنى واحد لمصطلح التضخم، وسوف يتم التطرق إلى بعض التعاريف المهمة للتضخم كما وردت في الأدبيات الاقتصادية والمحاسبية، إذ يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستويات العامة للأسعار خلال فترة معينة من الزمن (مشكور و رشم، ٢٠١٢: ١٨). كذلك عرف التضخم بأنه الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في الاقتصاد على مدى فترة من الزمن، وهذا يعكس أساساً انخفاضاً في القوة الشرائية للنقود (Arikewuyo & Akingunola, 2019:97).

الفصل الثاني.....المبحث الأول : المحددات الداخلية والخارجية

مما تقدم يرى الباحث أنه يمكن تعريف التضخم بشكل عام بأنه يتمثل في الارتفاع المتواصل والمحسوس للمستوى العام للأسعار الذي بدوره يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقد، فضلاً عن أن التضخم يمثل عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة زمنية طويلة نسبياً تعبر عن حالة عدم التوازن بين الطلب والعرض الكليين، ومن الجدير بالذكر أن أغلب التعاريف المذكورة آنفاً كانت قد اشتقت من النظريات الاقتصادية.

ثالثاً: أساليب قياس التضخم (INF) Measurement Methods of Inflation

هنالك أساليب عدة لقياس التضخم يتمثل أغلبها في الأرقام القياسية للأسعار مثل: الرقم القياسي لأسعار الجملة، والرقم القياسي لأسعار التجزئة، والرقم القياسي ذي العلاقة بالنواتج المحلي الإجمالي، والرقم القياسي لأسعار الأسهم، والرقم القياسي لأسعار المستهلكين، وغير ذلك من الأرقام القياسية، وإن كل هذه الأرقام تستخدم لقياس متوسط التغير في الأسعار بحيث أن أغلب الاقتصاديين يكاد يجمع على أن أفضل طريقة لقياس التضخم من بين الأرقام القياسية، والذي يعد مؤشراً ومقياساً أثناء فترات التضخم ، هو الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (Antonio, 2017: 3-4).

وهناك أنواع وأساليب عدة من الأرقام القياسية لقياس وتقدير التضخم، لا مجال لذكرها هنا، طرحها العديد من المفكرين أمثال (لاسييرز وفيشر وباشي) في قياس التضخم وتغيرات الأسعار، لكن يرى الباحث أنه يمكن التركيز في هذه الدراسة على الطريقة المتبعة لقياس التضخم في البيئة العراقية التي تؤثر على أنشطة المصارف التجارية، إذ تعتمد هذه الدراسة على معدل التضخم السنوي على وفق التقارير السنوية المنشورة من قبل البنك المركزي العراقي، الجهاز المركزي للإحصاء، وهي الطريقة الأكثر استخداماً وصدقاً، وفيما يأتي جدول يتضمن معدل التضخم السنوي في العراق للسنوات (٢٠٠٩ - ٢٠١٨).

جدول (٢ - ٤) معدل التضخم السنوي

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الرقم القياسي العام (مليون دينار)	122.1	125.1	132.1	140.1	142.7	145.9	148.0	104.1	104.3	104.7
معدل التضخم السنوي	2.8	2.4	5.6	6.1	1.9	2.2	1.4	0.5	0.5	0.4

المصدر: البنك المركزي العراقي، الجهاز المركزي للإحصاء، التقارير السنوية

الفصل الثاني.....المبحث الأول : المحددات الداخلية والخارجية

علاوة على ما تقدم يرى الباحث عند ارتفاع معدل التضخم تفقد النقود قوتها الشرائية، وإن النقود التي تحصل عليها المصارف تكون منخفضة القيمة أمام العملات الأخرى، بينما من المعروف أنه عند ارتفاع معدل التضخم يرتفع المستوى العام للأسعار ومن ضمن هذه الأسعار أسعار الأوراق المالية، ومن ذلك يتبين أن للتضخم علاقة سلبية مع استمرارية الأرباح للمصارف التجارية بينما تكون علاقته إيجابية مع القيمة السوقية للمصارف التجارية.

المبحث الثاني

ربحية المصارف واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية

يتناول هذا المبحث من جانب، ربحية المصارف التجارية من حيث المفهوم والتعريف وأهميتها وقياسها، وجودة الأرباح ومن خلالها التركيز على استمرارية الأرباح، ومن الجانب الآخر القيمة السوقية من حيث مفهومها وتعريفها وأهميتها والعوامل المؤثرة فيها، فضلاً عن أسلوب قياسها المستخدم في هذه الدراسة.

١.٢.٢ ربحية المصارف Profitability of Banks

أولاً: مفهوم وتعريف الربحية

يلعب القطاع المصرفي دوراً جوهرياً للاقتصاد كونه القطاع الذي يوفر الأموال للقطاعات الأخرى في الاقتصاد، وهذه القطاعات لا يمكنها أن تؤدي وظائفها إذا كان القطاع المصرفي غير مربح (Sarwar & Mustafa, 2018: 39)، وبذلك تستخدم الربحية لسنوات عديدة، باعتبارها أولوية قصوى للعمليات المصرفية، حتى في السنوات الأخيرة، التي نالت قدراً كبيراً من الاهتمام من قبل الخبراء (Do & art, 2020: 374) وتعد الأرباح مصدراً أساسياً للمصارف من حيث التمويل الذاتي لها، وتحقيق الأرباح يجعل المصارف أكثر سيطرة واستعداداً على مواجهة الصعوبات المستقبلية عند حدوثها، ويمكن التعرف على ماهية أرباح وربحية المصارف من خلال المفاهيم أدناه:

١. تتمثل الأرباح في ضرورة التوسع في التوظيف وتحقيق عائد مالي مجزٍ للمساهمين.(طابي،

(٢٠١٧: ٢٤)

٢. يمثل الربح زيادة إجمالي الإيرادات عن إجمالي التكاليف، أي تمثل مقدار الزيادة في

الموجودات عن المطلوبات (Do & art, 2020: 374).

٣. يمثل الربح في المنظور الاقتصادي الزيادة في الثروة التي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة

عن تكاليفها مضافاً إليها تكاليف الفرص البديلة، ويعبر عن زيادة الإيرادات الكلية على

التكاليف الكلية (نبيلة، ٢٠١٦: ٣).

يمكن تعريف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الإيرادات التي تحققها المنظمة والاستثمارات

التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعد هدفاً للمنظمة ومقياساً للحكم على كفاءتها على

مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية، ويتم قياس الربحية أما من خلال العلاقة بين الأرباح

والمبيعات، أو من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها (Macmillan, 2019: 24).

ومن هنا يمكن القول بأن الدافع الرئيسي لعمل المصارف التجارية يتمثل في تحقيق الأرباح، إذ يوفر للمصارف التجارية الاستقرار المالي ويجعلها أكثر استعداداً لمقاومة الصدمات السلبية (Otekunrin & art, 2019: 154)، والربح يمثل عنصراً أساسياً لبقاء المؤسسات المالية، إذ يعد أنسب مصدر لأموال المصارف، ويفترض أن تكون الرغبة الأساسية لإدارة أي مصرف هي تحقيق الربح، (Udom & Eze, 2018: 80) وذلك لأن الاقتصادات التي لديها قطاع مصرفي مربح يكون أكثر قدرة على تحمل الصدمات السلبية وتسهم في استقرار النظام المالي (Islam & art, 2017: 2).

كذلك يعد الربح الهدف الجوهرى للمصارف التجارية، وإن جميع الاستراتيجيات المصممة والأنشطة التي يتم تنفيذها من قبل المصارف التجارية هي لأجل تحقيق هذا الهدف الكبير، ومع ذلك هذا لا يعني أن المصارف التجارية ليس لها أهداف أخرى، كذلك يمكن أن يكون للمصارف التجارية أهداف إضافية كالأهداف الاجتماعية والأهداف الاقتصادية، ولكن تمثل الربحية الهدف الأساسي منها (Ongore & Kusa, 2013:239)، إذ أن الربحية بالمعنى الدقيق لها تمثل القدرة على تحقيق الربح من جميع الأنشطة التجارية للمؤسسة أو الشركة أو المنظمة، وهذا يبين مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الربح من خلال استخدام جميع الموارد المتاحة في السوق، ولكن مصطلح الربحية ليس مرادفاً أو نفس المعنى لمصطلح الكفاءة بل الربحية تمثل مقياساً مهماً للكفاءة، وعلى الرغم من أن الربحية تمثل معياراً هاماً لقياس كفاءة الإداء، إلا أنه لا يمكن للربحية أن تؤخذ لوحدها دليلاً نهائياً أو مؤشراً لقياس الكفاءة (Yenesew, 2014: 20).

ثانياً: أهمية الربحية Importance of Profitability

تعد الربحية مهمة جداً ليس بسبب المعلومات التي تقدمها حول صحة وازدهار الاقتصاد في أي سنة من السنوات فحسب، وإنما كذلك لأن الأرباح تمثل المحدد الرئيس للنمو والتوظيف في المدى المتوسط. كذلك تعد التغييرات في الربحية عاملاً مساهماً مهماً للغاية في تحقيق التقدم الاقتصادي من خلال تأثير الأرباح الواضح على قرارات الاستثمار وادخارات الشركات، وذلك لأن الارتفاع في معدل نسبة الأرباح يحسن موقف السيولة النقدية من خلال التدفقات النقدية، وبذلك فإن الربحية تحسن وضع التدفق النقدي للشركات وتوفر قدراً أكبر من المرونة في مصادر التمويل لاستثمارات الشركات أي من

خلال الاحتفاظ بالأرباح (Ayanda & art, 2013:156)، ومن ثم فإن الربحية تمثل معياراً لقياس الكفاءة التشغيلية للمؤسسة (Chiboole & Jagongo, 2020: 63).

ثالثاً: قياس الربحية Measure of Profitability

تمثل الربحية إحدى المؤشرات الرئيسة في تقييم الأداء المالي، وهي تمثل مقياساً نسبياً يشير إلى قدرة المنشأة لكسب الربح، كذلك تمثل الربحية النتيجة النهائية للقرارات التي تتخذها إدارة المصرف، وذلك لأنّ نسب الربحية هي أكثر النسب مصداقية وأهمية في فحص وتحديد مقدرة المصرف على توليد الأرباح، إذ تقوم الربحية بقياس مدى فاعلية السياسات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية والقرارات التي تتخذها الإدارة (Do & art, 2020: 374).

هنالك مؤشرات مالية، يمكن من خلال حسابها وتحليلها وتقييمها، قياس ربحية المصارف بما يساهم في تعظيم قدرة المصارف على تغطية المخاطر أو تعظيم الثروة أو القيمة السوقية للسهم الواحد، ولحساب الربحية في المصارف هنالك ثلاثة معدلات مالية رئيسة تعد أكثر دقة في قياس الربحية لدى المصارف وهي:

- معدل العائد على الموجودات Return On Asset, ROA

- معدل العائد على حق الملكية Return On Equity, ROE

- هامش صافي الربح Net Profit Margin NPM

ويمكن تلخيص هذه المعدلات بما يأتي: (Abate & Mesfin, 2019: 882)

١. معدل العائد على الموجودات (ROA) Return On Asset,

يعرف العائد على الموجودات بأنه صافي الدخل من الإيرادات بعد الفوائد والضرائب مقسوماً على مجموع الموجودات (Moussa, 2012: 20)، وتعد هذه النسبة من أوسع النسب التي يجري استخدامها في قياس ربحية المصرف، إذ يقوم هذا المعدل بقياس قدرة الصناعة المصرفية على قياس الأداء المالي للمصرف ومدى توليد الدخل. كذلك توضح هذه النسبة مدى قدرة الإدارة في الحصول على الودائع بتكلفة معقولة واستثمارها في أنشطة مالية واقتصادية مربحة، مما ينعكس على قدرة النسبة في قياس الأداء المالي (Ongore & Kusa, 2013: 239).

ويمكن حساب نسبة العائد على الموجودات من خلال قسمة صافي الدخل على إجمالي الموجودات، على وفق المعادلة الآتية: (Bhattarai, 2017:4)

$$ROA = \frac{NI}{TA} \times 100\%$$

إذ أن :

المصطلح	اسم المصطلح باللغة الانكليزية	اسم المصطلح باللغة العربية
ROA	Return On Asset	العائد على الموجودات
NI	Net Income	صافي الدخل
TA	Total Asset	إجمالي الموجودات

كذلك يوضح مؤشر معدل العائد على الموجودات كيفية تحويل موجودات المصرف الى أرباح، إذ أن ارتفاع المعدل يدل على تحسن الأداء المالي في المصرف، والاستخدام الفعال للموجودات أما انخفاض المعدل يشير الى انخفاض كفاءة استخدام الموجودات (Ongore & Kusa, 2013: 239).

٢. معدل العائد على حق الملكية (ROE) Return On Equity

يعرف العائد على حقوق الملكية بأنه حاصل قسمة صافي الدخل بعد الفوائد والضرائب على حقوق الملكية (Moussa, 2012: 20)، وهو يشبه الى حد كبير العائد على الموجودات، كذلك يعد هذا المعدل من أكثر النسب استخداماً في تقييم الاداء المالي للمصارف (Do & art, 2020: 375)، لبساطته في حساب وقياس الاداء المالي، وفي الوقت نفسه يعد مؤشر فعال يعبر عن الاداء المستقبلي (Ongore & Kusa, 2013: 239)، ومن خلال هذه النسبة يمكن المقارنة بين المصارف المختلفة من حيث الحجم والهيكل (Kalunda & Ogada, 2019:137). ويتم حساب النسبة من خلال قسمة صافي الدخل على إجمالي حق الملكية وكما في المعادلة الآتية: (Alamry, 2020: 148)

$$ROE = \frac{NI}{TE} \times 100\%$$

إذ أن :

المصطلح	اسم المصطلح باللغة الانكليزية	اسم المصطلح باللغة العربية
ROE	Return On Equity	العائد على حق الملكية
NI	Net Income	صافي الدخل
TE	Total Equity	إجمالي حق الملكية

وتشير هذه النسبة إلى مدى إمكانية المصرف في توظيف أموال المساهمين بكفاءة وفاعلية من أجل تحقيق الربح خلال فترة محددة (Ongore & Kusa, 2013: 239)، فكلما ارتفعت نسبة العائد على حق الملكية كلما كان استخدام المصارف لمصادرهما المالية بمستوى أفضل من الفاعلية والكفاءة (Kalunda & Ogada, 2019:137).

٣. هامش صافي الربح (NPM) Net Profit Margin

يمثل هامش صافي الربح مقياس الفرق بين إيرادات الفوائد الناتجة عن المصارف ومقدار الفوائد المدفوعة إلى المقرضين (على سبيل المثال الودائع) (Ongore & Kusa, 2013: 239)، وتُعد هذه النسبة إحدى أهم النسب التي تقيس كفاءة المصرف، ويمثل الوسيط الذي يساهم بتجميع المدخرات وتقديم القروض، وتحسب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الدخل على إجمالي الإيرادات على وفق المعادلة الآتية: (Do & art, 2020:375).

$$NPM = \frac{NI}{R} \times 100\%$$

إذ أن:

المصطلح	اسم المصطلح باللغة الانكليزية	اسم المصطلح باللغة العربية
NPM	Net Profit Margin	هامش صافي الربح
NI	Net Income	صافي الدخل
R	Revenue	الإيرادات

وكما كانت هذه النسبة مرتفعة فإنها تدل على أن موقف الربحية مقبول بشكل أفضل، وأن المصرف له سيطرة جيدة على التكاليف قياساً بالمصارف المنافسة، ويكون العكس عندما تكون هذه النسبة منخفضة (Kalunda & Ogada, 2019:137).

٢.٢.٢ استمرارية الأرباح (CP) Continuity of Profits

تعد استمرارية الأرباح إحدى المؤشرات المهمة التي تقيس جودة الأرباح، وبما إن استمرارية الأرباح تحتل أهمية بالغة في قياس جودة الأرباح، فلا بد من الدخول إلى موضوع استمرارية الأرباح من خلال التطرق إلى موضوع جودة الأرباح.

أولاً: تعريف جودة الأرباح Definition of Profits Quality

عرفت جودة الأرباح بأنها تمثل مدى قدرة الأرباح الحالية على تقديم صورة حقيقية عن واقع المؤسسة وقدرتها على الاستمرارية في المستقبل، ولذلك فقد عرفت جودة الأرباح على أنها مدى استمرارية تدفق الأرباح الحالية في الفترات المستقبلية، وقدرة الأرباح الحالية على عكس الأداء الحالي والمستقبلي للمؤسسة، كذلك تمثل مدى قدرة استمرارية المؤسسة في المحافظة على أرباحها على المدى الطويل، أو تمثل جودة الأرباح قدرة المؤسسة في المحافظة على أرباحها على المدى الطويل، أو أن جودة الأرباح تمثل قدرة الأرباح الحالية في إعطاء مؤشر حقيقي عن الأرباح المستقبلية (An, 2017: 82-83).

ويلحظ مما تقدم أن جودة الأرباح يمكن تحقيقها من خلال مدى قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار في الفترات المستقبلية، فإذا كانت الأرباح تتمتع باستمرارية أكبر، فإن ذلك يعطي مؤشراً واضحاً على ارتفاع مستوى جودة الأرباح المستقبلية، أما على مستوى الهدف من التحليل المالي المتمثل في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وإلى أي مدى يمكن الاعتماد على هذا الأداء، فإن جودة الأرباح تمثل قدرة الأرباح المفصح عنها للتنبؤ بالأداء المستقبلي للمؤسسة. كذلك أن جودة الأرباح، المستخدمة في التعبير عن الأداء الحقيقي للمؤسسة والتنبؤ بالأرباح المستقبلية، تتمثل في استمرارية الأرباح (An, 2017: 82-83).

ثانياً: أهمية جودة الأرباح Importance of Profits Quality

أصبحت جودة الأرباح ذات أهمية عالية لدى المؤسسات المالية (Lyimo, 2014: 20)، لأن أرباح الأخيرة تتمتع بأهمية بالغة، وتعود تلك الأهمية إلى استخدام الأرباح في تقييم الأداء والسلامة المالية للمؤسسة من قبل عدد كبير من المستخدمين، وبما أن جودة الأرباح تعود إلى قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأرباح الحقيقية للمؤسسة ومنفعتاتها في التنبؤ بالأرباح المستقبلية، فإن جودة الأرباح تمثل جانباً مهماً في تقييم الوضع المالي للمؤسسة (Doustian & Mashayekh, 2019: 1089).

ومن جانب آخر واعتماداً على مبدأ منفعة القرار الذي تتبناه أغلب الجهات المهنية لوضع المعايير المحاسبية، ومنها مجلس معايير المحاسبة المالية، إذ يرى مجلس المعايير المحاسبية بأن جودة الأرباح موضوع ذو أهمية بالغة للذين يستخدمون القوائم المالية (Houqe, Zijl, Dunstan, & Karim, 2010: 3)، كذلك تعد جودة الأرباح سمة رئيسية في نظام إعداد التقارير المالية واعتبارها ذات جودة عالية عندما يحسن كفاءة سوق رأس المال، لأن المستثمرين ينظرون للمؤسسة بوصفها كياناً يولد منافع طويلة الأجل (Musa & bin Aziz, 2018:14).

وعليه فإن جودة الأرباح تستخدم لأغراض التعاقد من قبل المستثمرين فتشكل جزءاً مهماً في عملية التحليل المالي، وإن الأرباح ذات الجودة العالية تساعد المحللين في تحليل المعلومات من حيث الأداء التشغيلي الحالي للمؤسسة، والأداء التشغيلي المستقبلي وقيمة المؤسسة، كذلك أن جودة الأرباح تستخدم كمؤشر على توزيعات الأرباح، إذ أن جودة الأرباح تساعد المستخدمين للبيانات المالية في عملية اتخاذ قرارات أفضل، فضلاً عن ذلك فإن جودة الأرباح العالية تعكس شفافية تحقيق الأرباح للمؤسسة، وتؤدي بذلك إلى زيادة قيمة المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين (An, 2017: 83).

كما أن أهمية جودة الأرباح تتمثل في استمرارية التدفقات النقدية أكثر من استمرارية المستحقات لأن العلاقة تكون سلبية بينهما، ولهذا فقد يزداد اهتمام المستثمرين بجودة الأرباح فهم يهتمون بشكل كبير بقدرة الوحدات الاقتصادية على توزيع الأرباح واستمرارية هذه التوزيعات ومقدار هذه التوزيعات، كذلك أن قرار الاستثمار الإضافي يتخذ في ضوء تقييم الأداء المستقبلي للوحدة الاقتصادية، وبذلك يستفيد حملة الاسهم والمستثمرون المحتملون من جودة الأرباح بوصفها مؤشراً فعالاً عن الأرباح المستقبلية عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، إذ أن الأرباح ذات الجودة المنخفضة تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، أي تعبر عن انخفاض كفاءة الإدارة (AL- Shar, 2017: 22)، علاوة على ما تقدم فإن جودة الأرباح قد تأخذ أهميتها من زوايا مختلفة طبقاً لأهداف مستخدمي القوائم المالية وكما يأتي: (جمعه ٢٠١٦: ١٠١)

١. تعد جودة الأرباح من أهم مصادر المعلومات للمستثمرين والمحليلين لتقييم أداء ومخاطر الشركة.

٢. تعد جودة الأرباح مؤشراً مباشراً لتقييم جودة معايير المحاسبة المطبقة في الوحدة الاقتصادية، إذ توجد علاقة طردية بين جودة الأرباح وبين نوعية النظام المحاسبي المطبق ومدى التزامه بالمعايير المحاسبية.

٣. تفيد جودة الأرباح الدائنين والمقرضين لمعرفة مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد ديونها، ومن ثم استمرار علاقتهم بالوحدة الاقتصادية مستقبلاً.

٤. تهتم إدارة الشركة بتحقيق أرباح تتسم باستمرارية عالية وبقدرة تنبؤية فعالة، مما يشير إلى وجود علاقة بين جودة الأرباح وإدارة الشركة.

٥. يهتم المستثمرون الحاليون والمحتملون بشكل كبير بقدرة الشركة على توزيع الأرباح واستمرارية هذه التوزيعات ومقدارها، مما يشير إلى وجود علاقة بين جودة الأرباح وتوزيع الأرباح.

رابعاً: مؤشرات قياس جودة الأرباح Measure index of Profits Quality

من خلال اطلاع الباحث على العديد من الدراسات يلحظ هنالك العديد من المقاييس التي تم استخدامها لتحديد مستوى جودة الأرباح، ويرجع ذلك إلى اختلاف مستخدمي القوائم المالية والنظر إلى استمرارية الأرباح من زوايا مختلفة تبعاً لأهدافها من استخدام التقارير المالية، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى الاختلاف في المقاييس المستخدمة، فقد تم تصنيف مقاييس جودة الأرباح من قبل الباحثين إلى تصنيفات مختلفة، ولكن هنالك من المؤشرات المقبولة قبولاً عاماً لطريقة قياس جودة الأرباح.

لقد جاء في دراسات عدة إن المعايير المستخدمة لقياس جودة الأرباح يمكن تقسيمها على فئتين، الفئة الأولى قائمة على السوق، والفئة الثانية قائمة على أساس المحاسبة، فالفئة التي تستند إلى السوق تتضمن أهمية ملائمة القيمة والتحفز والوقت المناسب، وتستند هذه التدابير إلى العلاقة بين الأرباح المحاسبية المقدرة والعوائد السوقية أو أسعار السوق، أما الفئة التي تستند إلى المحاسبة، فتتكون من استمرارية الأرباح والقدرة على التنبؤ وتمهيد الدخل والتغذية الراجعة، وتقاس هذه المؤشرات عن طريق استخدام المعلومات المحاسبية مثل النقد والمستحقات والأرباح، كذلك تطرق بعض الباحثين إلى وجود مقاييس عدة يتم استخدامها لتقييم جودة الأرباح حيث تم تقسيم المقاييس على المجموعات الثلاثة الآتية: (Mohammady, 2010: 1)

أ. المقاييس المشتقة من السلاسل الزمنية للأرباح.

ب. المقاييس المشتقة من العلاقات بين الدخل والنقدية والمستحقات.

ج. المقاييس المشتقة من القرارات التنفيذية.

وفي هذه الدراسة يرى الباحث أن المؤشر الذي يمكن استخدامه فيها يتمثل في استمرارية الأرباح، ويمثل أحد مؤشرات الفئة الأولى من مقاييس جودة الأرباح (المقاييس المستمدة من السلاسل الزمنية للأرباح)، الذي يعد مؤشراً مهماً لجودة الأرباح، وبذلك فإن هذه الدراسة تركز على مؤشر استمرارية الأرباح لأنه المستخدم بشكل فعلي في الدراسة الحالية، أما المؤشرات الأخرى فيمكن التطرق إليها بشكل مختصر.

أ. المقاييس المشتقة من السلاسل الزمنية

يتم قياس جودة الأرباح على وفق مقاييس مستمدة من السلاسل الزمنية باستخدام المعلومات المحاسبية، وتأخذ المقاييس المستمدة من السلاسل الزمنية، النقد أو الأرباح نفسها أساساً مرجعياً التي تتمثل بالآتي: (AL- Shar, 2017: 23) استمرارية الأرباح، القدرة على التنبؤ، تمهيد الدخل، والتغذية العكسية، ويمكن تناولها كما يأتي:

١. استمرارية الأرباح Continuity of profits

استخدمت استمرارية الأرباح من قبل الكثير من الباحثين بوصفها مقياساً لجودة الأرباح، إذ تستخدم استمرارية الأرباح المعلن عنها بشكل شائع بأنها مقياس لجودة الأرباح، والتي تقاس باستمرارية أرباح الوحدة الاقتصادية المعلنه، إذ يمكن اعتبار الأرباح المستمرة سمة مرغوبة لأن الأرباح القادرة على التنبؤ بنفسها تكون أكثر قيمة للمستخدمين في أغراض التقييم، لذلك يتم استخدام الاستمرارية أو الاستدامة

مقياساً لجودة الأرباح المحاسبية، أكثر فائدة للأداء المستقبلي والسبب في ذلك أن الأرباح المستمرة ستجعل الأرباح الحالية مقياساً (Herly, 2012: 34)، وتعد الأرباح التي تتحقق بشكل أكثر استمرارية هي التي تكون أكثر استدامة وتكون ذات جودة عالية، وبالمقابل فإن الأرباح التي تتحقق بشكل أقل استمرارية تعد أقل استمرارية أي وقتية وتكون ذات جودة أقل (Lyimo, 2014:19).

كذلك تشير استمرارية الأرباح إلى مدى قدرة الأرباح الحالية في أن تكون مستمرة ومتكررة في الفترة المستقبلية، وبهذا فإن استمرارية الأرباح تساعد متخذي القرار في القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، لذا تعد استمرارية الأرباح عاملاً مهماً لأنها تزيد من مستوى الدقة في التنبؤ بالأرباح المستقبلية (AL- Shar, 2017: 23)، ومن خلال ذلك يمكن القول إن المؤسسات التي تحقق أرباحاً بصورة مستمرة وبشكل مستقر هي التي تسير باتجاه المسار الصحيح من حيث اتخاذ القرار في الاستثمار (Musa & bin Aziz, 2018:14).

كذلك تعد استمرارية تحقيق الأرباح مقياساً إحصائياً يبين مدى ارتباط الأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية، ويتم الاعتماد على معامل بيتا المستخرج من معادلة الانحدار البسيط التي تربط بين الأرباح الحالية والمستقبلية، ويتمثل بالعوامل ذات التأثير على قرارات المستثمرين التي تشير إلى مدى قدرة مكونات الأرباح على الاستمرار بشكل مستمر من سنة إلى أخرى، ويمكن تقسيم مكونات صافي الربح حسب درجة الاستمرارية (استمرارية مكونات صافي الربح) على مكونين رئيسيين هما: (جمعه، ٢٠١٦: ١٠٣).

أ. الأرباح المتوقعة استمرارها في المستقبل (الدخل الدائم Income Core or Permanent): وهي ترتبط بالأنشطة الاعتيادية لمنشأة الأعمال التي من المتوقع تكرارها أو استمرارها في المستقبل، وهذا الجزء من الأرباح يكون ذا محتوى معلوماتي أثناء التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

ب. الجزء غير المتكرر (المؤقت Temporary): الذي لا يتوقع تكراره في المستقبل، ويرتبط بالأنشطة غير الاعتيادية لمنشأة الأعمال التي من المتوقع عدم تكرارها في المستقبل، وهذا الجزء من الأرباح لا يكون ذا محتوى معلوماتي أثناء التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

كذلك توجد عدة مقاييس لاستمرارية الأرباح، إذ قامت العديد من الدراسات بوضع مقاييس عدة ومختلفة لاستمرارية الأرباح، وكل منها يتناول استمرارية الأرباح حسب طبيعة الدراسة التي يجريها ويمكن ذكر البعض منها بالآتي:

الفصل الثاني.....المبحث الثاني: استمرارية الأرباح والقيمة السوقية

استخدمت بعض الدراسات أنموذجاً في قياس استمرارية الأرباح ومن بين هذه الدراسات دراسة الشار (AL- Shar, 2017: 24) إذ قام بقياس استمرارية الأرباح على وفق المعادلة الآتية:

$$EPS_{i,t} = x_0 + x_1 EPS_{t-1} + \sigma_{i,t}$$

إذ أن :

$EPS_{i,t}$: ربحية السهم الوحدة الاقتصادية خلال السنة.

$\sigma_{i,t}$: معامل الانحدار أخطاء الانحدار.

ومن خلال معادلة الانحدار أعلاه وعند اقتراب المعامل من (١) فإن هذا يدل على استمرارية الأرباح وجودتها، وعند اقترابه من (٠) فيشير الى ضعف الاستمرارية وانخفاض الجودة.

كذلك من النماذج التي تم استخدامها وصياغتها من قبل بعض الدراسات في هذا المجال لقياس استمرارية الأرباح إنموذج يربط الأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية، ومن هذه الدراسات دراسة (Doustian & Mashayekh, 2019: 1091) ودراسة (يعقوب و طاهر، ٢٠١٤ : ٢٤٧)، إذ قاموا باحتساب استمرارية الأرباح وفقاً للمعادلة الآتية:

$$X_{t+1} = \sigma_t + \beta X_t + \varepsilon_t$$

إذ أن:

$$X_{t+1} = \text{أرباح السنة القادمة}$$

$$\alpha_t = \text{حد ثابت}$$

$$\beta = \text{معامل الاستمرارية}$$

$$X_t = \text{أرباح السنة الحالية}$$

ε = معامل الخط ويتم الاعتماد على بيتا (β) أي كلما اقتربت من واحد (١) كلما كانت (X_t) أكثر استمرارية وكلما اقتربت بيتا (β) من صفر (0) كلما كانت (X_t) أقل استمرارية.

في حين استخدم الباحث في الدراسة الحالية إنموذجاً قد استخدم في بعض الدراسات ومن بين هذه الدراسات، دراسة (شرشاب، ٢٠١٨ : ٥٥) ودراسة (حمدان، مشتهى، و عواد، ٢٠١٢ : ٤١٧)، إذ قاموا باحتساب استمرارية الأرباح على وفق المعادلة الآتية:

$$ROA_{t+1} = \gamma_0 + \gamma_1(ROA_t - TACC_t) + \gamma_2 TACC_t + \ell_{i,t}$$

إذ أن :

$$ROA_{t+1} = \text{العائد على الموجودات للسنة القادمة}$$

$$ROA_t = \text{العائد على الموجودات للسنة الحالية}$$

$$TACC_t = \text{المستحقات الكلية}$$

$$\gamma_1 = \text{استمرارية التدفقات النقدية}$$

$$\gamma_2 = \text{استمرارية المستحقات}$$

$$\ell_{i,t} = \text{الخطأ العشوائي}$$

وبموجب هذا النموذج فإن استمرارية الأرباح تعني أن أرباح العام القادم التي تتمثل في العائد على الموجودات للعام القادم، تتأثر بأرباح العام الحالي المتمثلة في المعامل (Y_1) أكثر من المستحقات الكلية والمتمثلة بالمعامل (Y_2)، ولذلك فإن الافتراض في المعادلة السابقة وهو ($y_2 - y_1 > 0$) يعني استمرارية الأرباح في المستقبل أكثر من استمرارية المستحقات.

وإن بعض الدراسات استخدمت النماذج التي تمت صياغتها في هذا المجال لقياس استمرارية الأرباح أنموذج يربط الأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية، أو بعبارة أخرى إن النموذج يربط الأرباح السابقة بالأرباح الحالية وذلك من خلال دراسة (An, 2017: 83) على وفق المعادلة الآتية:

$$NI_t / \text{Total Asset}_{t-1} = \beta_0 + \beta_1 NI_{t-1} / \text{Total Asset}_{t-1} + \varepsilon_t$$

إذ أن:

$$NI_t = \text{تمثل دخل الوحدة الاقتصادية للسنة الحالية}$$

$$NI_{t-1} = \text{تمثل أرباح السنة السابقة للوحدة الاقتصادية}$$

$$TA_{t-1} = \text{إجمالي الموجودات السنة السابقة}$$

$$\varepsilon_t = \text{الخطأ العشوائي}$$

ومن خلال معادلة الانحدار يمكن تحديد مستوى استمرارية الأرباح من خلال معامل الانحدار (β_1)، إذ كلما ارتفعت قيمة المعامل واقتربه من (الواحد) دل ذلك على زيادة العلاقة بين الأرباح الحالية والمستقبلية ومن ثم ارتفاع استمرارية الأرباح.

ولأجل قياس استمرارية الأرباح في هذه الدراسة، فقد استعان الباحث في النموذج المستخدم في دراسة (An, 2017: 83) بوصفه مقياس لاستمرارية الأرباح في الدراسة الحالية، وذلك لتوفر البيانات المالية التي تستخدم في قياس المؤشر، كذلك فإنه يعطي قيمة حقيقة غير معقدة وغير قابلة للأخطاء، فضلا عن أنه مؤشر شائع الاستخدام لقياس استمرارية الأرباح.

مما تقدم يرى الباحث أن أهمية استمرارية الأرباح مستمدة من أهمية الربح المعلن لدى الوحدة الاقتصادية بشكل خاص، وجودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها بشكل عام، وتعد ذات أهمية كبيرة

لأولئك الذين يستخدمون القوائم المالية لأغراض التعاقدات واتخاذ قرارات الاستثمار, وبذلك فإن استمرارية الأرباح تعد من العوامل ذات التأثير على قرارات المستثمرين التي تشير إلى مدى قدرة مكونات الأرباح على الاستمرار بشكل مستقر من سنة إلى أخرى, كذلك فإن استمرارية الأرباح تقيس قدرة الوحدة الاقتصادية على المحافظة على أرباحها على المدى الطويل, كذلك تقيس قدرة الأرباح الحالية في إعطاء مؤشر جيد في المستقبل, علاوة على ذلك فإن استمرارية الأرباح تعكس مدى قدرة الأداء الحالي والمستقبلي للوحدة الاقتصادية.

٢. القدرة على التنبؤ بالأرباح Ability to Predict Profits

إن القدرة على التنبؤ بالأرباح واستمرارية الأرباح تعد من العوامل المهمة, لأن هذه العوامل تزيد من مستوى الدقة في التنبؤ بالأرباح المستقبلية, (AL- Shar, 2017: 23), وتعرف القيمة التنبؤية بأنها قدرة الأرباح المحاسبية على التنبؤ بنفسها, كذلك عرفت بأنها قدرة التقارير المالية في تحسين قدرة قرارات المستخدمين في التنبؤ بالبنود الجوهرية (Herly, 2012: 35), وإن الارتفاع في جودة الأرباح يشير إلى أن الربح يميل إلى تكرار نفسه ليكون مؤشر على القدرة التنبؤية بالأرباح المستقبلية, (AL- Shar, 2017: 23).

٣. تمهيد الدخل Smoothing of Income

نظراً لأهمية الدخل المحاسبي المعلن فإن المدراء يسعون إلى ضمان دخل ممهد مع مرور الوقت الذي يظهر بوصفها دخلاً أكثر استقراراً مع فروقات أقل من سنة إلى أخرى, والذي يحقق تقييماً أعلى لأسهم الشركات, ويوجد رأيان متناقضان حول علاقة تمهيد الدخل بجودة الأرباح, الرأي الأول مبني على فكرة مفادها أن المدراء يقومون بتمهيد الدخل للتقليل من تقلبات الأرباح, وهذا يؤدي إلى تقليل الفائدة من المعلومات التي تحملها الأرباح, فالأرباح الممهدة تكون ذات جودة منخفضة. (العاني, ٢٠١٧: ٤٨٨).

٤. التغذية الراجعة Feedback

تشير التغذية الراجعة إلى قدرة المعلومات على التأثير في القرارات عن طريق تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة لصانع القرار, ومن ثم فإن قيمة التغذية الراجعة للأرباح تشير إلى قدرة الأرباح الحالية على تغيير التوقعات حول الأرباح المستقبلية. (جمعه, ٢٠١٦: ١٠٨).

ب. المقاييس المشتقة من العلاقات بين الدخل والنقدية والمستحقات

يتكون محور العلاقات بين الدخل والنقدية والمستحقات من المداخل الآتية:
(سعيد وحسن، ٢٠١٩: ٣٨٦)

١. نسبة التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية إلى الدخل: تعد نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافي الربح إحدى المقاييس التي يمكن استخدامها لقياس جودة الأرباح، ومن الأفضل التعبير عن العلاقة بين التدفقات والمستحقات في صورة نسبية.

٢. التغيرات في إجمالي المستحقات: تقوم فكرة قياس جودة الأرباح من هذا المنظور على أساس قياس التقديرات الموجودة في الاستحقاقات التي تعكسها التغيرات في إجمالي الاستحقاقات، طالما أن هنالك جزءاً من الاستحقاقات لا يمكن التلاعب فيه ويكون ثابتاً تقريباً على إمتداد السنوات المالية.

٣. التقديرات المباشرة للمستحقات الاختيارية باستخدام الأسس المحاسبية: تعتمد هذه الطريقة على أسس المحاسبة لفصل المستحقات في مكونات اختيارية وأخرى غير اختيارية، ومن ثم فإن المستحقات الاختيارية تعكس إدارة الأرباح وهي مقياس عكسي لجودة الأرباح المحاسبية.

وخلاصة ما تقدم في هذا المبحث فقد قام الباحث بالتطرق إلى ربحية المصارف وجودة الأرباح من حيث المفاهيم والعوامل المؤثرة والمقاييس وغيرها، بينما ما يهم هذه الدراسة من هذا المبحث هو مؤشر استمرارية الأرباح لذا كان تركيز الدراسة في هذا المبحث على استمرارية الأرباح من حيث المفهوم والتعريف والقياس، فضلاً عن النموذج الذي سيستخدم في الجانب العملي لقياس استمرارية الأرباح لمصارف عينة الدراسة، إذ استعان الباحث بالنموذج المعتمد في دراسة (An, 2017) لقياس استمرارية الأرباح للمصارف عينة الدراسة.

٣.٢.٢ القيمة السوقية

أولاً: مفهوم القيمة Concept of value

قد حدد أكثر من مفهوم للقيمة وحسب استخداماتها وغايتها لتشمل الإدراك والمجتمع والسياسة والعاطفة والاستخدام والتبادل، كذلك يوجد العديد من التعاريف للقيمة إلا أن جميع التعاريف تتفق على فكرة واحدة، ولهذا السبب يمكن تعريف القيمة بأنها تمثل الجودة التي تجعل شيئاً قيماً أو مفيداً، كذلك تمثل أدراك المشتري لفائدة شيء ما، وإن معدل ميل المشتري على الشيء يمكن أن يزداد مع إدراك المشتري لفائدة الشيء، إذ إن هذه الفائدة تتناسب مع وضع المشتري وذلك من خلال الاقتناء الحالي والمستقبلي (Oladele, 2013: 90). بينما تقيّم المصارف هو تقدير لقيمتها السوقية من حيث المال في

تاريخ معين، مع الأخذ في الاعتبار عوامل إجمالي المخاطر وتوقعات الوقت والدخل، كذلك فإن تقييم المصارف يساعدها على تحقيق أهم أهدافها وأهمها التي تخلق نمواً مستداماً ومستمرّاً في قيمة حقوق المساهمين (Gounder & 2018)

ثانياً: مفهوم وأنواع وقيم الأسهم Shares values

يمثل السهم نصيباً أو حصة في ملكية مؤسسة ما، ويطلق عليه أحياناً مصطلح حصة الشركة، إذ تعد الأسهم وسيلة للتمويل، وإن المساهمات الادخارية تكون على شكل أسهم تضمن لصاحبها أو لحاملها حق الحصول على قسم من الأرباح، فضلاً عن ذلك فإن الأسهم تميل إلى الارتفاع في قيمتها بمرور الوقت. (صادق، ٢٠١٨: ٤٩)، وإن زيادة قيمة حقوق المساهمين مشروطة بزيادة في قيمة المؤسسة (Kaczmarek, 2018: 376)

وتعد الأسهم أداة التمويل الأولى لتكوين رأس مال الوحدات الاقتصادية المساهمة، ويمثل السهم جزءاً من رأس المال للوحدة الاقتصادية التي أصدرته، وكذلك يمثل حصة السهم من أسهم الوحدة الاقتصادية التي يمتلكها شخص معين، وكما هو معروف فإن الوحدة الاقتصادية تطرح للاكتتاب العام الأسهم التي قامت بإصدارها، ويمكن أن يعرف السهم على أنه الوريقة التي تمثل حصة الشخص المساهم في رأس مال الوحدة الاقتصادية (علي، ٢٠١٩: ٤٦)، وكما أشار (Levišauskaite, 2010) إلى أن الأنواع الأساسية للأسهم تتكون من نوعين رئيسيين هما الأسهم العادية والأسهم الممتازة (Levišauskaite, 2010: 71)، ويمكن توضيح كل من هذين النوعين بإيجاز على وفق الآتي:

أ. الأسهم العادية Common Stock

تعد الأسهم العادية النوع الأكثر استخداماً التي تصدرها الشركة للمستثمرين أو المساهمين، وتمثل حق المطالبة بالملكية للمساهمين على المؤسسة المصدرة للأسهم العادية، كذلك تعد الأسهم العادية أكثر مخاطرة من غيرها لأن ارتفاع السعر السوقي للأسهم العادية، أو انخفاضه سوف يؤثر على حجم التدفقات النقدية، وعليه فإن حامل الأسهم العادية سوف يحصل على عائد نقدي يعتمد على مقدار الأرباح التي تحققها الشركة التي تقوم بإصدار هذا النوع من الأسهم، وكذلك قرار مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح هذه الأسهم. ففي حالة تعرض المنشأة للخسارة أو الإفلاس فإن حملة الأسهم العادية لا يحق لهم المطالبة بأموالهم إلا بعد تصفية و سداد كافة التزامات المؤسسة، وبذلك فإن حملة هذا النوع من الأسهم سيكونون

آخر من يحصل على استحقاقاتهم إذا تبقى لهم شيء بعد توزيع مستحقات حملة السندات وحملة الأسهم الممتازة (Eliodor & Ovidiu, 2014: 8-10).

ب. الأسهم الممتازة Preferred Stock

تقوم المؤسسة بإصدار أسهم ممتازة، مثلما هو الحال بالنسبة للأسهم العادية، كذلك تمثل الأسهم الممتازة حق لمطالبة بالملكية، لأنها تمثل حقوق ملكية للمساهمين على المؤسسة المصدرة لهذا النوع من الأسهم. وعلى العكس من الأسهم العادية، فإن أصحاب الأسهم الممتازة لديهم بعض الامتيازات المرتبطة بها ، فلهم الحق بالمطالبة بالدخل والموجودات وقيمة السهم عند التصفية (إذا تمت تصفية المؤسسة) قبل حملة الاسهم العادية، كذلك يحق لأصحاب الأسهم الممتازة الحصول على الأرباح الحالية الموزعة قبل أن يتم الإعلان عن أي أرباح لحملة الأسهم العادية. وفي حالة تصفية المؤسسة، يتم توزيع العائدات من بيع الموجودات في الترتيب الآتي: الدائنون وحاملو السندات، وحملة الأسهم الممتازة، ومن ثم حملة الأسهم العادية، وبعبارة أخرى يمكن القول إن حملة الأسهم الممتازة هم الذين لديهم حقوق معينة أعلى من حقوق حملة الأسهم العادية، وعليه فإن حملة الاسهم الممتازة ليس لهم حق المشاركة في التصويت على عضوية المؤسسة، كذلك لا يحق لهم الترشيح لعضوية المؤسسة على العكس من أصحاب الأسهم العادية الذين يحق لهم ذلك. وإن للأسهم الممتازة أنواع عدة يمكن ذكرها بالآتي: (Levišauskaite, 2010: 71)

- الأسهم الممتازة القابلة للاستدعاء، والأسهم الممتازة غير القابلة للاستدعاء.

- الأسهم الممتازة ذات الربح التراكمي، والأسهم الممتازة ذات الربح غير التراكمي.

- الأسهم الممتازة القابلة للتحويل، والأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل.

- الأسهم الممتازة المشاركة بالأرباح، والأسهم الممتازة غير المشاركة بالأرباح.

ثالثاً: مفهوم القيمة السوقية

يعد مفهوم القيمة السوقية من الموضوعات التي تبلورت وخضعت للنقاش ولمدة طويلة لاسيما في تاريخ الفكر الاقتصادي ثم المحاسبي والمالي، (مصطفى و إسماعيل، ٢٠١٨: ١٢٥)، إذ أصبحت الآن القيمة السوقية مؤشراً مقبولاً عالمياً لتقييم الأعمال لدى المؤسسات، إذ انها تمثل القيمة الإجمالية للشركة أو القيمة الإجمالية للسهم، وتعد القيمة السوقية بمثابة مؤشرٍ سوقي هام لقيمة الأسهم وقيمة الشركات بشكل عام. كذلك تمثل القيمة السوقية القيمة التي يباع بها السهم في سوق الأوراق المالية، الذي يتمثل بعدد الأسهم العادية مضروبة بسعر السهم الواحد في السوق (Almumani, 2018: 39).

وقد تكون هذه القيمة أكبر أو أصغر من القيمة الأسمية والقيمة الدفترية، إذ يتم تقييم سعر السهم في السوق على أساس العلاقة بين سعر ذلك السهم والأرباح المحتجزة والربح الذي تحصل عليه الشركة، وذلك تبعاً لما تمتلكه الشركة من موجودات (صادق، ٢٠١٨: ٥١)، وقد جاء في دراسة (Hart) أن العالم الاقتصادي فريدمان أشار إلى أن المؤسسات يجب أن تعظم الربح أو القيمة السوقية، ويمكن أن ينظر إلى القيمة السوقية على أنها توفير الأساس لقيمة ثروة المساهمين (Hart & Zingales, 2017: 248)، إذ أن القيمة السوقية تعد مفيدة للمستثمرين بشكل مستقل عن موقفهم تجاه المخاطر (El Ibrami, 259: 2012)، كذلك إن المساهمين لديهم محافظ متنوعة، ولذلك يهتمون في إجمالي القيمة السوقية لقيمة المؤسسة (Hart & Zingales, 2017: 251).

وعلى الرغم من أن القيمة السوقية غالباً ما يشار إليها بقيمة المؤسسة، أو ما تستحقه المؤسسة، فإن القيمة السوقية الحقيقية للمؤسسة أكثر تعقيداً مما يتصوره بعضهم، إذ يتم تحديد القيمة السوقية من خلال التقييمات التي يمنحها المستثمرون للشركات، مثل سعر السهم في السوق إلى المبيعات، وسعر السهم في السوق إلى الأرباح، وقيمة الشركة إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاندثار وإطفاء الدين، وما إلى ذلك تأخذ هذه المقاييس المختلفة في الاعتبار عوامل عدة، فضلاً عن حقوق المساهمين، مثل السندات القائمة وإمكانات النمو على المدى الطويل وديون الشركات والضرائب ومدفوعات الفائدة، أي كلما ارتفعت التقييمات زادت القيمة السوقية (Boyte, 2020).

وبما إن القيمة السوقية للسهم تعد من المعايير والمؤشرات الأساسية التي يمكن استخدامها للتعبير عن قيمة المؤسسة فإن هنالك تعاريف عدة للقيمة السوقية، وكذلك تتمتع القيمة السوقية ببعض المزايا، فضلاً عن إن القيمة السوقية تتأثر بعدد من العوامل المؤثرة سواء داخلية أو خارجية.

رابعاً: تعريف القيمة السوقية

هنالك تعاريف عدة للقيمة السوقية يمكن التعرف على أبرزها من خلال التعاريف الآتية: تمثل القيمة السوقية القيمة التي تحدد على وفق تفاعل قوى العرض والطلب في السوق المالية وهذه القيمة تكون متغيرة باستمرار ولا يمكن أن تظهر في الميزانية العمومية للمؤسسة (Lind & Nordlund, 3: 2019)، كما عرفت القيمة السوقية بأنها تمثل السعر الذي يجلبه الأصل في السوق، أو القيمة التي يقدمها مجتمع الاستثمار إلى أسهم أو أعمال معينة، كذلك تُستخدم القيمة السوقية بشكل شائع للإشارة إلى قيمة أسهم الشركة المتداولة علناً في السوق، كما عرفت على أنها تمثل القيمة السوقية سعر السهم في السوق وتتغير بحسب الظروف والعوامل التي يمكن أن تؤثر في تقلب أسعار الأسهم (Umobong &

(Egber, 2019: 180) ويتم حسابها عن طريق ضرب عدد الأسهم المتداولة بسعر السهم الحالي (Scott, 2020).

وتمثل القيمة السوقية أعلى سعر سيدفعه المشتري الراغب مقابل سلعة أو خدمة وأقل سعر يبيعه البائع الراغب إذا كان لدى كل من المشتري والبائع جميع المعلومات ذات الصلة بالشراء والسلعة أو الخدمة تعرض للسوق لفترة معقولة (Sanders, 2018: 207), كذلك عرفت القيمة السوقية بأنها تمثل مقياساً بسيطاً يعتمد على سعر السهم في السوق لحساب القيمة السوقية للمؤسسة (Boyte, 2020). كذلك عرفت القيمة السوقية على وفق المعايير المحاسبية الدولية بأنها تمثل المبلغ الذي يمكن الحصول عليه أو دفعه عند بيع أو شراء أداة مالية في السوق النشط (Lind & Nordlund, 2019: 8), وعرفت القيمة السوقية كذلك بأنها تمثل القيمة التي يتوقع حامل السهم الحصول عليها في حال تصفية موجودات المشروع, وإنهاء أعماله بالكامل بعد استبعاد كافة الالتزامات المترتبة على الشركة بما في ذلك حقوق الأسهم الممتازة (الأسدي و اخرون، ٢٠١٨: ٦٨).

خامساً: العوامل المؤثرة على القيمة السوقية

هنالك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر في القيمة السوقية للأسهم, وإن العديد من الدراسات تذكر العوامل التي يمكن أن تؤثر في القيمة السوقية, وكل دراسة تحدد عوامل مؤثرة مختلفة عن الدراسات الأخرى, وحسب ما تركز عليه دراساتهم, وفي هذه الدراسة يقوم الباحث بجمع بعض العوامل المختلفة التي ذكرت من قبل الدراسات وسيتم ذكر بعضها.

لقد حددت دراسة (مشكور و صادق، ٢٠١٩) أن القيمة السوقية تتأثر بمجموعة من العوامل ومن هذه العوامل ما يأتي: التنبؤات الخاصة بربحية السهم، وقت تدفق الأرباح، درجة المخاطر واحتمال تدفق الأرباح، هيكل التمويل، وسياسات توزيع الأرباح (مشكور و صادق، ٢٠١٩: ٣٨٠).

وحدد (مصطفى و إسماعيل، ٢٠١٨) في دراستهما بعض العوامل التي يمكن أن تؤثر على القيمة السوقية للأسهم ومنها: (مصطفى و إسماعيل، ٢٠١٨: ١٢٥)

- توقعات المستثمرين لربح الشركة في المستقبل، ومن ثم التنبؤ بربحية السهم.

- التنبؤ بمقدار الأرباح المتوقع توزيعها.

- الظروف الاقتصادية والسياسية المتوقعة.

كذلك حددت دراسة (جججج، ٢٠١٧) أن هنالك بعض العوامل التي يمكن أن تؤثر على القيمة

السوقية للمؤسسة ومن أهم هذه العوامل ما يأتي: (جججج، ٢٠١٧: ٣٤)

الفصل الثاني.....المبحث الثاني: استمرارية الأرباح والقيمة السوقية

١. المعلومات المفصّل عنها: تتعكّس أهمية المعلومات المالية وغير المالية المفصّل عنها على ثقة المستثمرين بكفاءة سوق الأوراق المالية، إذ تحدّد هذه الثقة بنوعية وكمية المعلومة المتاحة للمستثمرين بكلفة أرخص وذات دلالة، على أن تعطي هذه المعلومة مؤشرات حقيقية عن واقع الشركة المصدرة لها، إذ أن توفر المعلومات في الوقت المناسب وبشكل واضح ومفهوم يلعب دوراً أصيلاً في تقدير القيمة السوقية للمؤسسة، ويجنب المساهمين من التسعير الخاطئ للأسهم.
٢. الأرباح المحقّقة: يعدّ ربح المؤسسة من المحدّدات الأساسية لسعر السهم، ومع هذا فقد يتضح في الأجل القصير عدم وجود ارتباط بين أسعار الأسهم والربح، ويعود ذلك إلى مدى ثقة المستثمر بأسهم المؤسسة.
٣. القيمة الدفترية: يهتم أغلب المحللين بالسعر الذي يباع ويشترى به السهم خصوصاً إذا كان أقل من القيمة الدفترية للسهم، وهذا يفسّر بأنّه إشارة للشراء.
٤. توزيعات الأرباح: يتأثر سعر السهم السوقي بنصيبه من الأرباح الموزعة أكثر من تأثره بنصيبه من الأرباح المحتجزة، فالأرباح المحتجزة في الغالب لا تكون على شكل نقد جاهز للتصرف به، فالنقد بحد ذاته غير منتج، وليس من صالح المؤسسة أن تجمد أموالها في موجودات غير منتجة.
٥. الموقف المالي للمؤسسة ومدى قوته: يعدّ تحليل المركز المالي للمؤسسة نقطة الانطلاق لتحليل الظروف التي يحتمل أن تواجهها المؤسسة في المستقبل، إذ أن أهمية القوائم المالية تنبع من كونها تساعد المستثمرين ومتخذي القرار على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.
٦. الأوضاع الاقتصادية: إن الحالة الاقتصادية للدولة تؤثر في سعر السهم السوقي، وتتأثر بمجموعة من التغيرات، على سبيل المثال لا الحصر (درجة النمو الاقتصادي، مستوى التضخم السنوي، تجاه سعر الفائدة، معدل الناتج المحلي الإجمالي، نسبة البطالة).
٧. توقعات المستثمرين والمحللين الماليين حول مستقبل المؤسسة: لتقدير القيمة الحقيقية التي ينبغي أن يكون عليها سعر السهم السوقي، يجب على المستثمرين والمحللين الماليين تقدير الربحية المستقبلية للسهم، وذلك لإجراء تحليل تفصيلي لمعدل العائد على حقوق الملكية بوصفه محدداً رئيسياً لمعدل نمو ربحية السهم، وتحليل الربحية الحالية للسهم تمهيداً لقيامه بتقدير قيمتها في المستقبل.
٨. مستوى الاستقرار السياسي: يؤثر الوضع السياسي والمعلومات المتاحة عنه على حركة أسواق رأس المال، وعلى أسعار الأسهم، ويكون ذلك التأثير بالإيجاب أو السلب حسب طبيعة تلك المعلومات.

الفصل الثاني.....المبحث الثاني: استمرارية الأرباح والقيمة السوقية

كذلك أوضح (صادق، ٢٠١٨) أن من أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر على القيمة السوقية للسهم هو ما ينتجاً به المتعاملون من ربحية المؤسسة في المستقبل، إذ إن هذا التوقع ليس إلا تنبؤاً بما سيكون عليه سعر السهم في المستقبل، وكذلك يختلف من شخص إلى آخر ومن فترة إلى أخرى، فضلاً عن وجهات النظر المختلفة والمتعددة، ونتيجة لذلك يظهر التغيير أو عدم الثبات في سعر السهم، كذلك فإن القيمة السوقية قد تكون أعلى أو أقل أو تعادل القيمة الاسمية للسهم، وتتفاوت القيمة السوقية للسهم على وفا العوامل الآتية: (صادق، ٢٠١٨: ٥٤ - ٥٥)

١. العرض والطلب: تتغير أسعار الأسهم في أسواق الأسهم بشكل يومي، وهناك عدة عوامل تكون وراء زيادة أو نقصان الطلب والعرض في السعر السوقي للسهم حيث يمكن أن تشمل العوامل الخارجية وسلوك السوق.

٢. الأداء المالي: يعد الأداء المالي للشركة من العوامل الأساسية التي تؤثر على أسعار الأسهم، وهناك عدد من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة، فالعوامل الداخلية تتمثل في تغيير مجلس الإدارة للمؤسسة، وتعيين أو وضع إدارة جديدة وأنشاء موجودات جديدة، وقد تشمل العوامل الخارجية القواعد المحاسبية والتضخم والظروف الاقتصادية وسلوك المستثمرين وظروف السوق والمنافسة.

٣. الاتجاهات الاقتصادية: تمثل الحالة الاقتصادية من كساد أو تضخم، مثال ذلك إذا كان بلد معين في حالة ازدهار وانتعاش اقتصادي ففي هذه الحالة يرتفع السعر السوقي للسهم مع ارتفاع السعر السوقي للأسهم الأخرى، وبالعكس ذلك إذا كان السعر السوقي للسهم التابع للمؤسسة التي تواجه انخفاضاً في مستوى أعمالها نتيجة تأثرها بالأوضاع الاقتصادية فإنه سينخفض سعر سهم المؤسسة في السوق نتيجة تأثرها بالظروف الاقتصادية.

كما أشار (الدهلكي، ٢٠١٨) في دراسته إلى أن القيمة السوقية للأسهم تتأثر بعاملين أساسيين وهما (العائد، والمخاطرة) باعتبار إن المبدأ الأساسي في الإدارة المالية والمصرفية يمثل المبادلة بين العائد والمخاطرة، إذ أن جميع المستثمرين يتخذون قراراتهم الاستثمارية على أساس العائد والمخاطرة. وقد تم تقسيم العوامل الرئيسية المؤثرة على القيمة السوقية على عوامل داخلية وعوامل خارجية مستنداً بذلك إلى الأدبيات المالية، واختصر ذلك بالآتي: (الدهلكي، ٢٠١٨: ١٥٣ - ١٥٤)

١. عوامل خاصة بالمؤسسات: يتأثر سعر كل سهم من أسهم المؤسسة بمجموعة من العوامل الخاصة بأدائها، ومن المعروف أن هذه العوامل تنقسم على قسمين هما (عوامل تشغيلية، وعوامل مالية)،

الفصل الثاني.....المبحث الثاني: استمرارية الأرباح والقيمة السوقية

التي تعكس المخاطرة التشغيلية والمالية للمؤسسة والتي تسمى بالمخاطر القابلة للتنوع أو غير النظامية، وتضم هذه العوامل مجموعة كبيرة مثل التكاليف التشغيلية والتكاليف المالية، مستوى الأرباح، عدد الأسهم، سمعة الشركة، الأرباح الموزعة، القيمة الدفترية للسهم، توقعات المستثمرين، وغيرها من العوامل التي يمكن أن تؤثر في القيمة السوقية للسهم.

٢. العوامل العامة: تمثل العوامل العامة مجموعة العوامل التي تؤثر في الاقتصاد بصورة عامة، وتشمل في تأثيراتها كل المؤسسات والقطاعات المالية، وتتمثل في المخاطرة العامة أو غير القابلة للتنوع أو النظامية وتشمل (التضخم، حجم السيولة المتاحة للاستثمار، أسعار الفائدة، أسعار الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، السياسة النقدية والمالية، الظروف السياسية وغيرها، ومن الواضح أن تأثير بعض هذه العوامل قد يكون مباشراً في حين يكون تأثير العوامل الأخرى غير مباشر.

كذلك صنف (Kumar, 2017) العوامل التي تعد أكثر تأثيراً في القيمة السوقية للأسهم إلى العوامل التي تتمثل في العوامل الداخلية والخارجية ويمكن ذكر بعضها بالآتي:

(Kumar, 2017: 113)

١. عوامل خارجية: يمكن أن تمثل العوامل الخارجية الظروف الاقتصادية، البيئة السياسية، معدل الفائدة، معدل التضخم، تدفق المؤسسات الاستثمارية، الأحداث الدولية.

٢. عوامل داخلية: يمكن أن تمثل العوامل الداخلية حجم حصة الشركة في السوق، العائد على استثمارات الشركة، معدل النمو.

وأشارت دراسة (Murthy & art) إلى أن العوامل المؤثرة على الأسعار السوقية للأسهم تتمثل في محددات الاقتصاد الكلي، وذكروا بذلك على وجه التحديد سعر الصرف، وسعر الفائدة، والمعرض النقدي، وسعر النفط، كذلك ربطوا أثر سعر النفط بعامل التضخم وأثره على القيمة السوقية للسهم (Murthy & art, 2017: 122).

علاوة على ما تقدم حددت دراسة (Islam & art) أن القوة المؤثرة لتحريك سعر السهم في السوق تمتد إلى خمسة عوامل، وهذه العوامل الخمسة يمكن تسميتها على النحو الآتي: أداء الصناعة، وأداء السوق، وأداء الشركة وقرارات المستثمرين والاعتبارات المالية. وأخيراً يمكن القول إن هذه العوامل الخمسة تؤثر على حركة الأسعار في سوق الأسهم (Islam & art, 2015:261).

كذلك ذكر في دراسة (Wang & Guo) أن لمحددات الاقتصاد الكلي أثر على القيمة السوقية، ومن المتعارف عليه والأكثر شيوعاً أن محدّدات الاقتصاد الكلي تتمثل بالنتائج المحلي الإجمالي، والتضخم، وسعر الفائدة، وسعر الصرف (Wang & Guo, 2019: 46).

وأشار كذلك (Levišauskaite) في دراسته إلى أن محدّدات الاقتصاد الكلي ومحدّدات الأداء المالي للمؤسسة لها أثر على قيمة المؤسسة، وذكر ذلك على شكل أسئلة وتحليل، ويرى الباحث أن ما ذكر في هذه الدراسة هو ما ينسجم مع الدراسة الحالية مثل (النتائج المحلي الإجمالي، والتضخم). (Levišauskaite, 2010: 73-75)

ومما سبق يلحظ أن أغلب الدراسات أشارت إلى أن المحدّدات الداخلية والخارجية من العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للأسهم مثل دراسة (الدهلكي، ٢٠١٨) الذي قام بتحديد المحدّدات حسب تصنيف (CMAELS) والمعروفة بكفاية رأس المال، وجودة الموجودات، وكفاءة الأداء، والربحية، والسيولة، والحساسية، وهذا يدل على أن المحدّدات الداخلية تعد من العوامل المؤثرة في القيمة السوقية، وكذلك هنالك بعض الدراسات حددت بأن عوامل الاقتصاد الكلي لها أثر في القيمة السوقية.

ومن هنا يمكن إدراج المحدّدات الداخلية والخارجية عوامل مؤثرة في القيمة السوقية، لذا توصل الباحث إلى أنه يمكن تلخيص بعض العوامل المؤثرة في القيمة السوقية بالآتي:

١. المحدّدات الداخلية: تتمثل المحدّدات الداخلية في المحدّدات التي يمكن للمؤسسة التحكم بها وتخضع إلى سيطرتها، ومن هذه المحدّدات ما يأتي: كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، كفاءة الإدارة، الربحية، الحساسية، الودائع، حجم المصرف، عمر المصرف.

٢. المحدّدات الخارجية: تتمثل المحدّدات الخارجية في العوامل التي تؤثر على القيمة السوقية للأسهم، ولا يمكن للمؤسسة التحكم بها أي أنها تكون خارج إرادة المؤسسة التي يمكن أن تتمثل بالآتي: الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم السنوي، معدل الفائدة، سعر الصرف، أداء سوق الأوراق المالية، الظروف السياسية.

وسيتّم تركيز الدراسة الحالية على بعض تلك المحدّدات على النحو الآتي: المحدّدات الداخلية المتمثلة بكفاية رأس المال وجودة الموجودات والسيولة، أما المحدّدات الخارجية فتتمثل في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم السنوي. ويتم بيان أثر تلك المحدّدات على القيمة السوقية، علاوة على قياس أثرها في الجانب العملي.

سادساً: أنموذج Tobin's Q Model (Tobin's Q) في قياس القيمة السوقية

ظهر هذا النموذج على يد العالم جيمس توبين (Tobin James) في الستينيات من القرن الماضي باعتباره نموذج يقيس الأداء المالي، إذ اعتبره جيمس توبين (Tobin James) على أنه مؤشر يقيس الربح المستقبلي للاستثمار، كذلك تم تعريفه على أنه يقيس نسبة القيمة السوقية للشركات ويستخدم عادةً في مجال الاقتصاد والعلوم المالية بوصفه مؤشراً لأداء فعال للشركات، وكذلك ينظر لهذا النموذج على أنه يعد أفضل المقاييس للأداء المالي، كذلك يتميز (Tobin's Q) بسهولة احتسابه إذا ما تم الاستناد إلى المعلومات المالية والمحاسبية الصحيحة والمتاحة في القوائم المالية الصادرة عن الشركات، وفي هذا السياق فإن هنالك بعض الدراسات التي تطرقت لمقياس نسبة (Tobin's Q) في تفسير وتحليل القيمة، إذ حاول العديد من الباحثين تحليل التفسيرات حول هذه المعادلة، إذ ذهبوا إلى نسبة (Q) (Tobin's) وتأثيراتها المختلفة على إدارة الشركات. (العودات، ٢٠١٥: ٤٨)

وتعد قيمة (Tobin's Q) مقياساً لفرص نمو الشركة، إذ يتم مقارنة قيمتها السوقية مع القيمة الدفترية لأجمالي موجودات الشركة، فضلاً عن أنها تشير إلى أن أكبر قدر من العائد الحقيقي على الاستثمار يتحقق مع ارتفاع النسبة. كذلك انتشر استخدام نسبة (Tobin's Q) مقياساً للأداء نظراً لقدرته على تجاوز بعض المشاكل التي قد تواجهها المقاييس المحاسبية مثل الاختلاف في المخاطر وقوانين الضرائب، وغيرها. وكذلك لوحظ أن هذا المقياس يمثل المقياس الملائم الذي يقيس تأثير التنوع على أسعار الأسهم الذي يحدد التغييرات التي تحدث في القيمة، كما أنه يمثل مقياساً لرأس المال السوقي وتستخدم ضمناً أسعار الخصم الصحيحة المعدلة حسب المخاطر وتقلل من التشوهات التي قد تحدث بسبب القوانين الضريبية والمحاسبية. وينظر إلى نسبة (Tobin's Q) على أنها أفضل القياسات لقياس أداء الشركات قياساً بأي إجراءات محاسبية أخرى مثل العائد على الموجودات (ROA)، أو العائد على حقوق الملكية (ROE)، إذ يمكن حساب نسبة (Tobin's Q) بسهولة بناء على المعلومات المالية والمحاسبية المتاحة في البيانات المالية (Khasawneh & Obeidat, 2016:193).

كذلك تستعمل نسبة (Tobin's Q) لتحديد الفرضيات المتعلقة بالاستحواذ على الشركات، إذ أن تحقيق نسبة عالية من تلك النسبة يمنح الشركة إمكانية الاستحواذ على شركات أخرى، في حين أن انخفاضها يجعلها أكثر عرضة للاستحواذ (شرشاب، ٢٠١٨: ٦٨). كذلك تشير بعض الدراسات إلى أن هذا المقياس يعد الأنسب لقياس قيمة الشركات من وجهة نظر المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين،

الفصل الثاني.....المبحث الثاني: استمرارية الأرباح والقيمة السوقية

وذلك بسبب اعتماده على الأسعار السوقية للأسهم الذي يعد مرتكزاً مهماً لتقييم الشركات من قبل المستثمرين على المدى الطويل ويتناسب مع الإفصاح الاختياري بشكل أكثر.

وقد اعتمد الباحث في دراسته لحساب القيمة السوقية على نموذج (Tobin's Q) الذي قام باستحدثاته العالم جيمس توبين (Tobin James) في عام ١٩٦٩ وتمت صياغة هذه النسبة على وفق الآتي: (Bartlett & Partnoy, 2020: 358).

قيمة الشركة = القيمة السوقية لحقوق الملكية ÷ القيمة الاستبدالية لإجمالي الموجودات

ونظراً لصعوبة احتساب القيمة الاستبدالية للموجودات، فقد دعى ذلك غالبية الباحثين إلى استخدام النموذج المعدل منها وكما ورد في مجموعة من الدراسات مثل دراسة (العودات، ٢٠١٥: ٤٩)، ودراسة (Fu & art, 2016: 3)، ودراسة (Khasawneh & Obeidat, 2016: 193)، ودراسة (Harrigan & DiGuardo, 2018: 10)، ودراسة (شرشاب، ٢٠١٨: ٦٨) ليصبح الأنموذج بشكله الآتي :

قيمة الشركة = القيمة السوقية لحقوق الملكية ÷ القيمة الدفترية لإجمالي الموجودات

إذ أن:

القيمة السوقية لحقوق الملكية = (سعر السهم العادي في ١٢/٣١ من نهاية كل عام × عدد الأسهم العادية المكتتب بها)

القيمة الدفترية لإجمالي الموجودات = (قيمة الموجودات المسجلة نهاية العام)

وقد اعتمد الباحث على مقياس (Tobin's Q) المعدل لقياس قيمة مصارف عينة الدراسة، لكونه أكثر المقاييس دقة في النتائج، فضلاً عن توافر البيانات المالية المصرفية التي يتطلبها هذا المقياس، كذلك لأنه يعد المقياس الأكثر شيوعاً في الاستخدام من قبل غالبية الباحثين.

وخلاصة ما تقدم في هذا المبحث فقد قام الباحث بالتطرق إلى القيمة بشكل عام والقيمة السوقية بشكل خاص من حيث المفهوم والتعريف وأنواع القيم والعوامل المؤثرة ونماذج القياس، بينما ما يهم هذه الدراسة من هذا المبحث هو قياس القيمة السوقية لمصارف عينة الدراسة إذ استعان الباحث بنموذج (Tobin's Q) لاستخدامه في الجانب العلمي لقياس القيمة السوقية لمصارف عينة الدراسة الذي استخدم من قبل العديد من الباحثين الذين تم ذكرهم آنفاً.

وفي ضوء ما تقدم من دراسة هذا الفصل، يرى الباحث أن استمرارية الأرباح تمثل مفهوماً متعدد الأبعاد استناداً لاختلاف الأطراف المستعملة للتقارير المالية والهدف من هذا الاستعمال وتبعاً لتباين وجهات النظر لما تحتويه تلك التقارير من خصائص تجعلها تتمتع بالجودة العالية، وغالباً ما تصنف

الفصل الثاني.....المبحث الثاني: استمرارية الأرباح والقيمة السوقية

الأرباح المحاسبية بأنها ذات جودة عالية متى ما حققت الاستمرارية في الأرباح، والتعبير بشكل حقيقي عن الأداء التشغيلي وأنّ المزايا التي تحققها متعددة ومفيدة لأطراف مختلفة، كذلك إن التعدد في الأبعاد التي ينظر من خلالها لمفهوم استمرارية الأرباح انعكس على المداخل التي يمكن من خلالها قياس هذا المفهوم والأساس الذي يركز عليه كل منها في القياس.

ومن جانب آخر فإن أهمية استمرارية الأرباح ودورها بموصفها مرتكزاً أساسياً لإضافة قيمة للمؤسسة المالية دعت الحاجة للوقوف على قيمة المؤسسة المالية، وأهميتها للأطراف المتعددة والتي تتعلق بها من إدارة ومستثمرين ومقرضين وجهات حكومية، وبشكل عام فإنها تمثل العوائد المتوقعة الحصول عليها مستقبلاً والقدرة على الاستمرارية في النشاط، والحفاظ على مكانتها وخلق ميزة تنافسية في السوق، كذلك أن الكثير من الدراسات والأبحاث ذات الصلة اهتمت وهدفت بشكل كبير لوضع مقاييس ومؤشرات يمكن من خلالها تحديد تلك القيمة، ومن المنطق أنّ يتم التركيز على كيفية دعم وتعزيز استمرارية الأرباح والقيمة السوقية من خلال الاستناد إلى المتغيرات التي يمكن أن تحقق ذلك ومنها ما يتمثل في المحددات الداخلية والمحددات الخارجية، وتوضيح تأثيرها في استمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية.

المبحث الثالث

العلاقة والأثر بين متغيرات الدراسة

يتناول هذا المبحث خمسة متغيرات مهمة تبين أثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الأرباح والقيمة السوقية التي تتمثل في كفاية رأس المال وجودة الموجودات والسيولة والنتائج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم السنوي، وإن كل متغير من هذه المتغيرات تربطه علاقة مع المتغيرين التابعين وهما استمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية وحسب نوع العلاقة فيما إذا كانت العلاقة إيجابية أو سلبية، ويمكن توضيح العلاقة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة مع المتغيرين التابعين في هذا المبحث وتبعاً للآتي:

١.٣.٢ أثر المحددات الداخلية على استمرارية الأرباح والقيمة السوقية

أولاً: أثر كفاية رأس المال على استمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية

تكشف نسبة كفاية رأس المال عن القوة الداخلية للمصرف لتحمل الخسائر المحتملة، إذ أن ارتفاع هذه النسبة ، تدل على أن المصرف لديه القوة والقدرة الأكثر على حماية حقوق المستثمرين، كما تضمن أن المصرف قادر على الوفاء بالخصوم والمخاطر الأخرى مثل المخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق.

وهناك العديد من الدراسات التي اشارت إلى أن نسبة كفاية رأس المال لها علاقة مع ربحية المصارف ومن بين تلك الدراسات دراسة (Almaqtari, Al-Homaidi, Tabash, & Farhan, 2018) والتي وجدت علاقة إيجابية بين نسبة رأس المال وربحية المصارف التجارية، وتتوافق هذه الدراسة مع دراسة (Alper & Anbar, 2011)، والتي توصلت إلى العلاقة نفسها بين كفاية رأس المال وربحية المصرف التجارية، بينما وجدت دراسة (Fani, Khan, Kumar, & Kumar , 2018) أن كفاية رأس المال ترتبط ارتباطاً وثيقاً ولكن غير مباشراً مع ربحية المصارف.

وكما جاء في دراسة (Alamirew) أن المصارف في البلدان النامية تحتاج إلى هيكل رأسمالي فعال، لأنها توفر لها القدرة على البقاء أمام الأزمات المالية وتتيح للمودعين شبكة أمان أفضل في أوقات الإفلاس والصعوبات المالية والتقلبات الاقتصادية، ويمكن للمصارف التي تتمتع بمستوى عالٍ من الأسهم في تخفيض تكلفة رأس المال التي يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي على الربحية. وكشفت المؤشرات التجريبية لبعض الدراسات حول محددات ربحية المصارف التجارية، عن أن نسبة حقوق المساهمين هي مقياس لقوة رأس المال للمصارف وسجلت علاقة إيجابية للعائد على الموجودات (ROA). وإن بعض

الباحثين قد توصل الى النتائج التي تكشف عن وجود علاقة إيجابية بين مستوى كفاية رأس المال وربحية المصارف (Alamirew, 2015: 16-17).

وفي هذا الصدد يتبين من الدراسات السابقة بالتجربة أنه وجدت علاقة ارتباط بين كفاية رأس المال وربحية المصارف التجارية، وأثبتت أن تلك العلاقة إيجابية أي عندما يزداد رأس مال المصرف فإن أرباحه تزداد هي الأخرى، وأن استمرار تلك الزيادة في رأس المال تجعل الأرباح مستمرة بالزيادة وإذا كان رأس المال مستمر بالانخفاض قد تؤدي إلى استمرار الانخفاض في تحقيق الأرباح.

وقد أكدت دراسة (الدهلكي، ٢٠١٨) والتي هدفت إلى دراسة أثر تصنيف (CAMELS) على القيمة السوقية للمصارف التجارية على أن ارتفاع التصنيف يزيد من القيمة السوقية للمصارف التجارية، وأن كفاية رأس المال هي المؤشر الأول في ذلك التصنيف. وتفسير ذلك عند ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف تزيد من قيمتها السوقية، وفي حال انخفاض نسبة كفاية رأس المال المصارف تخفض قيمتها السوقية، وتعني تلك العلاقة بأنها علاقة طردية بين كفاية رأس المال والقيمة السوقية للمصارف التجارية، وتوافق دراسة الدهلكي مع دراسة (الحسناوي، ٢٠١٣) والتي توصلت إلى وجود علاقة وثيقة بين حجم رأس المال والقيمة السوقية ويتبين من الدراسة أن العلاقة طردية.

ومن خلال ما تقدم يرى الباحث أن الزيادة في رأس مال المصرف التجاري تحقق عدة امتيازات وخصائص للمصارف، يتمثل أبرز هذه الامتيازات في جعل المصرف يتمتع باستقرار مالي يعزز من قدرته على مواجهة المخاطر التي قد تحدث مستقبلاً، فضلاً عن تعزيز ثقة المودعين حول مخاطر الإفلاس والإعسار، كما أن توظيف تلك الأموال في الاستثمار بالشكل الاقتصادي الأمثل يؤدي إلى ارتفاع ربحية المصارف، ومن المعروف أن ارتفاع ربحية المصرف يوفر انطباعاً لدى المساهمين على أن الأرباح القابلة للتوزيع سوف ترتفع، فضلاً عن ارتفاع الأرباح المحتجزة التي توضع بشكل احتياطي، ومن ثم فكل ذلك يعزز من ثقة المساهمين بالمصرف مما يرفع من سمعة المصرف في البيئة التي يعمل فيها ويمكن من جذب الزبائن، ومن ثم ترتفع القيمة السوقية للمصرف.

وفي السياق نفسه يلحظ أن الزيادة المستمرة في كفاية رأس المال يعطي انطباعاً على زيادة مستمرة في ربحية المصرف، ومن ثم فإن تلك الزيادة في كفاية رأس المال تعزز من سمعة المصرف وتجعل من قيمة المصرف مرتفعة. ومن ذلك يستنتج أن زيادة كفاية رأس المال تؤدي الى زيادة الاستمرارية في الأرباح وكذلك الزيادة في القيمة السوقية، ويفسر أن العلاقة بين كفاية رأس المال واستمرارية الأرباح علاقة طردية، كما أن العلاقة بين كفاية رأس المال والقيمة السوقية علاقة طردية.

ثانياً: أثر جودة الموجودات على استمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية

إن تقييم جودة الموجودات يشمل تصنيف عوامل مخاطر الاستثمار التي قد تواجه المصرف قياسها بأرباح المصرف، فضلاً عن أن جودة الموجودات تمثل انعكاساً لكفاءة القرارات الائتمانية للمصرف وسياسات الاستثمار وممارسات القروض والسلف التي تشكل جزءاً كبيراً من موجودات المصرف، وإن ارتفاع هذه النسبة تشير إلى انخفاض جودة الموجودات، وبالعكس عند انخفاضها فإنها تدل على أن جودة الموجودات عالية.

وهناك العديد من الدراسات التي أشارت إلى أن هذه النسبة تربطها علاقة مع ربحية المصرف ومن بين تلك الدراسات دراسة (Aspal & art, 2019) التي أكدت على أن انخفاض نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض تعطي مؤشراً جديداً لجودة موجودات المصرف وذات كفاءة عالية، وبالعكس عند ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض تعكس انطباعاً أن جودة موجودات المصرف منخفضة، وأشارت الدراسة إلى أنه كلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما تكون أفضل للمصرف، وكما أكدت دراسة (Fani & art, 2018) أن جودة موجودات المصرف ترتبط بعلاقة قوية مع ربحية المصرف، ولكن ذلك الارتباط غير مباشر مع ربحية المصرف، في حين وجدت دراسة (Almaqtari & art 2018) علاقة عكسية بين جودة موجودات المصرف وربحيته، وتفسر الدراسة أن ارتفاع نسبة جودة الموجودات تؤدي إلى انخفاض ربحية المصرف، وعند انخفاض نسبة جودة الموجودات تؤدي إلى ارتفاع ربحية المصرف، وتتوافق هذه الدراسات مع الكثير من الدراسات ومن بينها دراسة (Almaqtari & art 2018) ودراسة (Alper & Anbar, 2011) إذ توصلت كلا الدراستين إلى نتائج تنص على وجود علاقة عكسية بين نسبة جودة الموجودات وربحية المصرف.

ومما تقدم يرى الباحث أن الدراسات السابقة بالتجربة قد وجدت علاقة ارتباط بين نسبة جودة الموجودات وربحية المصارف التجارية، وثبت أن تلك العلاقة عكسية أي أن انخفاض نسبة جودة موجودات المصارف يؤدي إلى زيادة أرباحها، وأن استمرار ذلك الانخفاض في نسبة جودة الموجودات تجعل الأرباح مستمرة بالزيادة، أما إذا كانت نسبة جودة الموجودات متجهة نحو الارتفاع فإن ذلك قد يؤدي إلى استمرار الانخفاض في الأرباح.

أما بالنسبة إلى علاقة جودة الموجودات بالقيمة السوقية للمصارف التجارية فقد أكدت دراسة (الدهلكي, ٢٠١٨) التي هدفت إلى دراسة أثر تصنيف CAMELS على القيمة السوقية للمصارف

التجارية، على أن ارتفاع التصنيف يزيد من القيمة السوقية للمصارف التجارية، وأن جودة الموجودات تمثل إحدى تلك المؤشرات المهمة في ذلك التصنيف، وتفسير ارتفاع جودة الموجودات في التصنيف هو أن تكون نسبة جودة الموجودات في الانخفاض، أي أن المصارف التي تكون نسبة جودة موجوداتها منخفضة تكون في التصنيف المرتفع من حيث جودة الموجودات، وبالعكس فإن المصارف التي تكون نسبة جودة موجوداتها مرتفعة يكون تصنيفها منخفضاً، وهذا يدل على أن الدراسة قد توصلت إلى وجود علاقة سلبية مابين جودة الموجودات والقيمة السوقية للمصارف. وتوافق دراسة الدهلكي مع دراسة (الحسناوي، ٢٠١٣) التي توصلت إلى وجود علاقة وثيقة بين جودة الموجودات والقيمة السوقية وتبين من الدراسة أن العلاقة سلبية.

ومن خلال ما تقدم يرى الباحث أن توظيف الأموال في الاستثمارات يكون مضموناً ومنح قروض مقابل ضمانات، مما يضمن استرجاع تلك القروض مع فوائدها ومن ثم الاستفادة من تلك الفوائد على انها زيادة لربحيته، وهذا يحصل عندما تكون جودة الموجودات عالية، ويتحقق ذلك عند الانخفاض في نسبة جودة موجودات المصارف التجارية، ذلك يدل على أن المصارف محافظة على تخفيض مخاطر عدم السداد، وأن عمل إدارة المصرف على تخفيض نسبة جودة الموجودات بشكل مستمر والسيطرة على مخاطر القروض الممنوحة من عدم السداد وبشكل مستمر وتحصيلها في مواعيدها مع الفوائد فذلك يحقق الحصول على فوائد مستمرة مع أصل مبلغ القرض، وكلما انخفضت النسبة كلما زادت ربحيتها، ومن ثم تعزيز القيمة السوقية للمصارف مما يجعلها تتمتع بالارتفاع، وبالعكس عند استمرار ارتفاع نسبة جودة الموجودات للمصارف فإنها تعطي انطباعاً على انخفاض جودة الموجودات للمصارف ومن ثم عدم السيطرة على تحصيل القروض الممنوحة وكثرة تعثرها وهذا ما يؤدي الى استمرار الانخفاض في تحقيق الربحية ومن ثم انخفاض القيمة السوقية لدى المصارف.

وفي السياق نفسه يمكن القول إن استمرار انخفاض هذه النسبة يعطي انطباعاً على زيادة مستمرة في ربحية المصارف، ومن ثم فإن ذلك الانخفاض في النسبة يعزز من سمعة المصارف ويجعل من قيمة المصارف مرتفعة، ومن ذلك يستنتج أن استمرار العمل على انخفاض نسبة جودة الموجودات يؤدي إلى زيادة الاستمرارية في الأرباح وكذلك الزيادة في القيمة السوقية والعكس صحيح.

ثالثاً: أثر السيولة على استمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف

نظراً لأهمية السيولة لدى المصارف التجارية اهتمت الدراسة الحالية بمعرفة أثر السيولة على استمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية، فهناك العديد من الدراسات التي أشارت إلى أن السيولة المصرفية ترتبط بعلاقة مع ربحية المصارف، فضلاً عن أن لها ارتباطاً بالقيمة السوقية لدى المصارف، ومن بين هذه الدراسات دراسة (Durrah & art, 2016) ودراسة (Macharia, 2013) ودراسة (Nabeel & Hussain, 2017) ودراسة (Lucy & art, 2018) التي قامت تلك الدراسات بقياس أثر السيولة على ربحية المصارف التجارية إذ توصلت الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين السيولة والربحية، وهذا ما يفسر أن زيادة السيولة لدى المصارف يؤدي إلى زيادة في ربحيتها، وبالعكس عند انخفاض السيولة المصرفية تؤدي إلى الانخفاض في ربحيتها، ومن الطبيعي أن استمرار الزيادة في السيولة يؤدي إلى الزيادة المستمرة في ربحية المصارف.

وعلى العكس من ذلك في دراسات أخرى والتي توصلت إلى وجود علاقة سلبية بين سيولة المصارف وربحيتها، أي أن ارتفاع مستوى السيولة لدى المصارف تؤدي إلى انخفاض ربحية المصارف، وبالعكس عند انخفاض مستوى السيولة لدى المصارف مما يدفع إلى الزيادة في ربحية المصارف، وان استمرار المصارف بالاحتفاظ لموجوداتها السائلة بشكل متزايد ومن عام إلى عام مما يؤدي إلى الاستمرار في الانخفاض في تحقيق الربحية.

ومن خلال ما تقدم يتضح أن بعض الدراسات وجدت أن العلاقة التي تربط السيولة المصرفية مع ربحيتها هي علاقة إيجابية، وبعض الدراسات الأخرى قد وجدت العلاقة التي تربط السيولة المصرفية مع ربحيتها هي علاقة سلبية، وقد جاء في بعض الدراسات أن ارتفاع مستوى السيولة يجعل من المصرف أكثر قدرة على الوفاء بالتزاماته، وإن عدم كفاية السيولة قد يكون أحد الأسباب التي تؤدي إلى فشل المصرف، وإن الاحتفاظ بقدر عالٍ من الموجودات السائلة قد تذهب بالمصرف إلى عدم استغلال الفرص في الاستثمارات المربحة ومن ثم عدم تحقيق ربحية للمصرف نتيجة للاحتفاظ بقدر عالٍ من الموجودات

السائلة، وهذا ما جاء في دراسة (Alper & Anbar, 2011) ودراسة (Almaqtari & art, 2018)

إذ تفسر أن السيولة المصرفية كلما ارتفعت كلما كان المصرف أكثر سيولة، وإن عدم كفاية السيولة هو أحد الأسباب الرئيسية لفشل المصارف، لكن الاحتفاظ بالموجودات السائلة لديها قد تتطوي على تكلفة فرصة الحصول عائدات أعلى.

وقد جاء في دراسة (Alper & Anbar) رأياً لبعض الباحثين أن هنالك علاقة إيجابية بين السيولة لدى المصرف وربحيته، ولكن في أوقات حالة عدم الاستقرار المالي والاقتصادي للمصرف قد يختار المصرف حيازة المزيد من السيولة لغرض تخفيض المخاطر التي تتوقع حدوثها مما قد يؤدي الى ايجاد علاقة سلبية بين سيولة المصرف وربحيته، وهذا ما توصل اليه بعض الباحثين إذ خلصت باستنتاج ١ أن هنالك علاقة سلبية بين السيولة ومستويات الربحية (Alper & Anbar, 2011, p. 144).

أما العلاقة بين السيولة وربحية المصارف فقد أكدت دراسة (الدهلكي, ٢٠١٨) التي هدفت إلى دراسة أثر تصنيف (CAMELS) على القيمة السوقية للمصارف التجارية على أن ارتفاع التصنيف يزيد من القيمة السوقية للمصارف التجارية، وإن السيولة المصرفية هي إحدى المؤشرات المهمة في ذلك التصنيف، وتفسير السيولة عند ارتفاع التصنيف من حيث السيولة أي أن المصارف التي تتمتع بسيولة عالية تكون درجة تصنيفها عالية من حيث السيولة وهذا يعطي تفسيراً بأن ارتفاع مستوى السيولة لدى المصارف تزيد من قيمتها السوقية وفي حال انخفاض مستوى سيولة المصارف تخفض من قيمتها السوقية وتعني تلك العلاقة بأنها علاقة طردية بين مستوى السيولة والقيمة السوقية للمصارف التجارية.

ويرى الباحث إنَّ العلاقة بين السيولة المصرفية وربحية المصارف التجارية تكون ايجابية عندما تكون المصارف ملتزمة بالاحتفاظ بالنسبة المحددة كما عندما يكون جزءاً من الموجودات السائلة لديه تستخدم في استثمارات قصيرة الاجل ومربحة التي تكون درجة مخاطرها منخفضة وبذلك فإن المصرف يحقق ربحية أعلى وباستمرار العمل على ذلك فسوف تكون ربحية المصرف متسمة بالتزايد أما إذا كان المصرف يحتفظ بموجودات سائلة دون توظيف جزء منها في استثمارات تدر عائداً فقد تؤدي هذه الحالة الى الحصول على علاقة سلبية ما بين سيولة المصرف وربحيته، وإن استمرار المصرف بالاحتفاظ بموجودات مالية سائلة أكبر وعدم توظيفها في الأعوام المقبلة يؤدي إلى استمرار الانخفاض في تحقيق الأرباح.

٢.٣.٢ أثر المحددات الخارجية على استمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف

أولاً: أثر الناتج المحلي الإجمالي على استمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف

يعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً مهماً للأداء الاقتصادي في أي بلد ما خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة واحدة)، إذ تتمثل الوظائف الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي في قياس حجم القوة الاقتصادية، وتحليل حجم الاقتصاد ونموه المحتمل، ومستوى الفقر في بلد ما.

وهناك العديد من الدراسات التي أشارت إلى أن الناتج المحلي الإجمالي له علاقة مع ربحية المصارف ومن بين تلك الدراسات دراسة (Fani & art, 2018) التي توصلت إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يرتبط بعلاقة إيجابية مع ربحية المصارف التجارية، كما جاءت دراسة (Almaqtari & art, 2018) بنتائج تشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي والذي يمثل أحد أهم عوامل الاقتصاد الكلي والأكثر شيوعاً على نطاق واسع القياس الذي يستخدم لقياس تأثير عوامل الاقتصاد الكلي على ربحية المصارف، بأن العلاقة التي تربطه بربحية المصارف هي علاقة إيجابية.

وأشارت دراسة (Aspal & art, 2019) التي هدفت إلى تحليل تأثير بيئة الاقتصاد الكلي على الأداء المالي للمصرف. إلى أن الطلب على موجودات المصارف يتأثر بحسب اتجاه الناتج المحلي الإجمالي للبلد، على سبيل المثال، خلال الموقف من الازدهار في الاقتصاد فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي يكون متجهاً نحو الارتفاع ويكون إيجابي التأثير على الطلب على الائتمان، وعلى العكس من ذلك، خلال فترة الركود أو الكساد فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يتجه نحو الانخفاض ومن ثم يؤدي إلى انخفاض الطلب على الائتمان الذي بدوره له تأثير سلبي على ربحية المصارف، وتوصلت الدراسة إلى أن معدل الناتج المحلي الإجمالي يؤثر بشكل إيجابي على ربحية المصارف، وتتوافق هذه الدراسات دراسة (Alamirew, 2015) ودراسة (Boadi & art, 2016)، إذ توصلت الدراستان إلى جملة نتائج كان أهمها أن الناتج المحلي الإجمالي له أثر إيجابي وكبير على ربحية المصارف التجارية.

مما تقدم يتضح أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يرفع الطلب على الائتمان ومن ثم تزداد ربحية المصارف من خلال الفوائد التي تحصل عليها من عمليات الائتمان، وإن استمرار الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع من عام إلى عام يؤدي إلى استمرار الزيادة في تحقيق الأرباح، وهذا ما يؤكد أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وربحية المصارف هي علاقة طردية.

أما علاقة الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة السوقية لدى المصارف التجارية، فهناك العديد من الدراسات التي قامت بقياس العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والقيمة السوقية للمصارف التجارية ومن

بين تلك الدراسات (المعموري و آخرون، ٢٠١١) ودراسة (الدوري و عباس، ٢٠١٨) التي أفصحت نتائج التحليل لكلا الدراستين عن وجود علاقة سلبية ما بين الناتج المحلي الإجمالي والقيمة السوقية للمصارف، وهذا يتوافق مع دراسة (الحسناوي، ٢٠١٥) التي قامت بتحليل نتائج المحددات الداخلية والخارجية للقيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ووضحت الدراسة الأخيرة أن الناتج الكلي يؤثر سلباً وإيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي، ذلك أن الارتفاع في حجم الناتج الكلي يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وبذلك يزيد من فرص العمل وزيادة الإنتاج فضلاً عن زيادة في الاستهلاك، وإن الانخفاض أو الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي يسبب الارتفاع أو الانخفاض في أسعار الفائدة التي تعد إحدى الأدوات الهامة المستخدمة في التحكم في حجم الائتمان، ومن ثم في حجم المعروض النقدي، ويعكس توجه السياسة النقدية في تشجيعها للاستثمار أو الحد منه ودورها في مجابهة التضخم، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج تدل على أن الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى نقص في القيمة السوقية وهذا يعني أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والقيمة السوقية هي علاقة عكسية.

ومن خلال ما تقدم يرى الباحث أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر بشكل سلبي على القيمة السوقية، فعندما يرتفع الناتج المحلي الإجمالي ستخفض القيمة السوقية، وبالعكس عندما ينخفض الناتج المحلي الإجمالي سترتفع القيمة السوقية، ويمكن تجسيد تلك العلاقة في الجانب العملي من هذه الدراسة.

ثانياً: أثر معدل التضخم السنوي على استمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف

هنالك العديد من الدراسات التي أشارت إلى أن معدل التضخم السنوي له علاقة مع ربحية المصارف ومن بين تلك الدراسات دراسة (Almaqtari & art, 2018) التي جاء فيها أن معدل التضخم السنوي هو المعدل الذي يكون فيه المستوى العام لأسعار السلع والخدمات مرتفعاً، ونتيجة لذلك فإن القوة الشرائية للعملة المحلية تنخفض، وقد جاء في أغلب الدراسات والأبحاث المتنوعة في مجال الاقتصاد والمحاسبة والمالية أن معدل التضخم السنوي يؤثر بشكل سلبي على ربحية المصارف، بينما وجدت دراسة (Aspal & art, 2019) أن معدل التضخم السنوي كان أثره ضعيفاً على ربحية المصارف التجارية، في حين وجدت دراسة (Fani & art, 2018) أن معدل التضخم السنوي يرتبط ارتباطاً وثيقاً وبشكل سلبي بربحية المصارف التجارية. وقد ظهرت في نتائج دراسة (Boadi art, 2016) أن معدل التضخم السنوي يرتبط بعلاقة سلبية مع ربحية المصارف التجارية.

ومن خلال ما تقدم يرى الباحث أن معدلات التضخم المرتفعة مرتبطة مع أسعار الفائدة على القروض، ومن ثم فإن الفائدة المكتسبة من القروض الممنوحة في الفترات المالية السابقة، تكون في وقت ارتفاع معدل التضخم، ذات قوة شرائية منخفضة. الأمر الذي يترتب عليه زيادة تكاليف إيرادات المصارف بشكل سريع، ومن ثم يؤثر سلباً على ربحية المصارف، وأن الارتفاع المستمر في معدل التضخم التراكمي من سنة لأخرى قد يؤدي إلى الانخفاض المستمر في القيمة النقدية للأرباح التي تحصل عليها المصارف. أما علاقة معدل التضخم السنوي بالقيمة السوقية للمصارف التجارية، فقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن معدل التضخم السنوي يرتبط بالقيمة السوقية ويؤثر فيها، ومن بين تلك الدراسات دراسة (المستوي، ٢٠١٨) التي أجرت تحليل أثر التضخم على الأسعار السوقية للأسهم في المصارف، وقد توصلت الدراسة إلى أبرز النتائج التي تنص على وجود علاقة إيجابية بين معدل التضخم والأسعار السوقية للأسهم أي أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية للأسهم.

مما تقدم يرى الباحث أن القوة الشرائية للنقود التي يتم استخدامها اليوم لشراء الموجودات الاستثمارية تختلف عن القوة الشرائية لنفس القيمة والكمية بعد سنتين أو أكثر مثلاً، فإذا ارتفعت معدلات التضخم التي بدورها تؤدي إلى ارتفاع المستويات العامة لأسعار السلع والخدمات، فإنه من المؤكد أن أسعار الموجودات الاستثمارية سترتفع وهذا ما يشير إلى أن العلاقة طردية ما بين معدل التضخم السنوي والقيمة السوقية للمصارف.

وفي نهاية هذا الفصل وبعد التعرف على جميع المتغيرات المستقلة (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم السنوي) والمتغيرات التابعة (استمرارية الأرباح، القيمة السوقية) من حيث المفاهيم النظرية وطرائق قياس كل متغير منها من خلال وضع المعادلات الرياضية الخاصة بها، فضلاً عن التعرف على ما طبيعة العلاقة والأثر بين متغيرات الدراسة من خلال تجارب الدراسات السابقة، فيرى الباحث أنه من الممكن استخدام المعادلات الرياضية التي تم التعرف عليها في هذا الفصل، وبالاعتماد على بيانات المصارف عينة الدراسة وتوظيفها في المعادلات الرياضية الخاصة بكل متغير لاستخراج نتائج كل متغير، وبذلك تكون تلك النتائج جاهزة لتوظيفها في البرنامج الإحصائي لفحص وتحليل علاقة الأثر لكل متغير مستقل على المتغيرين التابعين ومن ثم اختبار الفرضيات، لذا يرى الباحث بعد انجاز هذا الفصل أنه يمكن الانتقال إلى الفصل الثالث المتمثل بالجانب العملي للدراسة.

الفصل الثالث

**قياس وتحليل أثر المحددات الداخلية والخارجية على
استمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية
واختبار الفرضيات
(الجانب العملي)**

**المبحث الأول: قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية واستمرارية الأرباح والقيمة
السوقية .**

**المبحث الثاني: القياس والتحليل الإحصائي لأثر المحددات الداخلية والخارجية على
استمرارية الأرباح والقيمة السوقية واختبار الفرضيات.**

تمهيد:

بعد استعراض المفاهيم النظرية لكل المتغيرات المشمولة في الدراسة وهي المتغيرات المستقلة (نسبة كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم السنوي)، والمتغيرات التابعة (استمرارية الأرباح، القيمة السوقية)، والتي تم استعراضها في الفصل السابق (الفصل الثاني)، من حيث المفهوم والتعريف والاهمية ومؤشرات القياس، ففي هذا الفصل يتم تطبيقها رياضياً وتوظيف نتائجها في البرنامج الإحصائي spss لغرض قياس وتحليل العلاقة والاثـر بين متغيرات الدراسة. يتناول المبحث الأول من هذا الفصل قياس وتحليل المتغيرات المستقلة وهي (نسبة كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم السنوي)، كما يتم قياس وتحليل نتائج المتغيرات التابعة وهي (استمرارية الأرباح، القيمة السوقية)، ويتم ذلك من خلال جمع البيانات الخاصة بكل متغير التي تم جمعها من البيانات المنشورة للمصارف عينة الدراسة وتوظيفها في المعادلات الرياضية الخاصة بكل متغير مشمول في هذه الدراسة.

في حين يتناول المبحث الثاني من هذا الفصل قياس أثر المحددات الداخلية (نسبة كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة)، والمحددات الخارجية (الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم السنوي) على استمرارية الأرباح والقيمة السوقية، وذلك من خلال توظيف النتائج الواردة في المبحث الأول من هذا الفصل في البرنامج الإحصائي spss، ومن ثم تحليل نتائج العلاقة والاثـر واختبار الفرضيات. وعليه فإن هذا الفصل يتناول المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية.

المبحث الثاني: القياس والتحليل الإحصائي لأثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الأرباح والقيمة السوقية واختبار الفرضيات.

المبحث الأول

قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية

يتناول هذا المبحث قياس وتحليل جميع المتغيرات (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، الناتج المحلي الإجمالي، استمرارية الأرباح، القيمة السوقية) المستخدمة في هذه الدراسة من خلال جمع البيانات المنشورة للمصارف عينة الدراسة والخاصة بكل مؤشر وتوظيفها في المعادلات الرياضية لكل مؤشر للحصول على النتائج لتصبح جاهزة للتحليل الإحصائي، وقبل قياس تلك المؤشرات لابد من إعطاء نبذة مختصرة عن كل مصرف من المصارف عينة الدراسة من حيث تأسيسه ورأس ماله وأهدافه.

١.١.٣ نبذة مختصرة عن المصارف عينة الدراسة

١.١.١.٣ المصرف التجاري العراقي

تأسس المصرف التجاري العراقي كشركة مساهمة في ١١ شباط من عام ١٩٩٢ بموجب شهادة التأسيس الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات، على وفق قانونها النافذ عام ١٩٨٣، برأس مال قدره (١٥٠) مليون دينار عراقي، وقد طرأ على رأس ماله تغيرات عدة إذ استمر المصرف بزيادة رأس ماله المدفوع إلى أن أصبح في عام ٢٠١٤ (٢٥٠) مليار دينار عراقي، واستمر على هذا القدر من رأس المال إلى الوقت الحالي، كما يعد المصرف التجاري العراقي أول مصرف عراقي خاص تم تأسيسه وقد سمح قانون البنك المركزي العراقي رقم ١٢ لعام ١٩٩١ بإجازته، وزاول المصرف نشاطاته المصرفية المختلفة في ١٢ تموز من عام ١٩٩٢، وبذلك اتسعت أعمال الصيرفة داخل وخارج العراق، وقد حقق المصرف نمواً كبيراً في المركز المالي خلال الأعوام الأخيرة مما سمح باستقطاب المزيد من الاعمال، وتحقيق زيادة في الموجودات والمطلوبات، إذ بلغت إجمالي موجوداته التي يحتفظ بها عام ٢٠١٨ حوالي (٤٤٣,٩٤٥,٦١٣,٠٠٠) دينار عراقي، ويقوم المصرف بتقديم خدمات عدة لتلبية احتياجات زبائنه، وقد بلغ عدد موظفي المصرف عام ٢٠١٨ حوالي (٢١٤) موظفاً في حين بلغ عدد فروعه (١١) فرعاً تعمل داخل العراق فقط، أما أهداف المصرف التي يسعى إلى تحقيقها فتمثلت بما يأتي:

١. تطور سمعة المصرف بوصفه مصرفاً عراقياً رائداً والمزود المفضل للمنتجات والخدمات المالية.

٢. زيادة قاعدة العملاء المحلية والدولية من خلال توفير الحلول لخدمة العملاء، تعزيز الأداء وتقييم الخدمات من خلال توسيع المصرف واستخدام التكنولوجيا المصرفية الحديثة.

الفصل الثالث المبحث الأول : قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية

٣. تعظيم قيمة المساهمين مع الحفاظ على العائد في بيئة آمنة، وترسيخ ثقافة المخاطر وإدارة التكاليف.

٤. المساهمة بشكل إيجابي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق.

٢.١.١.٣ مصرف بغداد

تأسس مصرف بغداد كشركة مساهمة في ١٨ شباط من عام ١٩٩٢ بموجب شهادة التأسيس الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات على وفق قانونها النافذ عام ١٩٨٣، برأس مال قدره (١٠٠) مليون دينار عراقي مدفوع مئة (٢٥) مليون دينار، كما يعد مصرف بغداد ثاني مصرف عراقي خاص تم تأسيسه وقد سمح قانون البنك المركزي العراقي رقم ١٢ لعام ١٩٩١ بإجازته ، وزاول المصرف نشاطاته المصرفية المختلفة في ١٢ أيلول من عام ١٩٩٢، وقد طرأ على رأس ماله تغيرات عدة إذ قام المصرف بزيادة رأس ماله المدفوع منذ عام ١٩٩٧ إلى أن وصل عام ٢٠٠٥ إلى (٥٢,٩٧٣) مليار دينار، حتى أصبح في عام ٢٠١٣ حوالي (٢٥٠) مليار دينار، وبقي على حاله حتى نهاية عام ٢٠١٨، وبذلك اتسعت أعمال الصيرفة داخل وخارج العراق، وقد حقق المصرف نمواً كبيراً في المركز المالي خلال الأعوام الأخيرة مما سمح باستقطاب المزيد من الأعمال، وتحقيق زيادة في الموجودات والمطلوبات، إذ بلغ إجمالي موجوداته التي يحتفظ بها عام ٢٠١٨ حوالي (١,١١٣,٥٣٨,٥٥٨,٠٠٠) دينار عراقي، كما وقد بلغ عدد موظفي المصرف عام ٢٠١٨ حوالي (٧٨٩) موظفاً في حين بلغ عدد فروع (٢٢) فرعاً تعمل داخل العراق فقط، ويقوم المصرف بتقديم خدمات عدة بغية تلبية احتياجات زبائنه المختلفة، أما أهداف المصرف التي يسعى إليها فتتمثل بما يأتي:

١. المساهمة في التنمية الاقتصادية.
٢. تنشيط فعاليتها من خلال ممارسة أعمال الصيرفة الشاملة.
٣. التخصصية إضافة إلى أعمال الصيرفة الاستثمارية.

٣.١.١.٣ المصرف الأهلي للاستثمار

تأسس المصرف الأهلي للاستثمار كشركة مساهمة في ١ شباط من عام ١٩٩٥ برأس مال قدره (٤٠٠) مليون دينار، وحصل على إجازة الصيرفة من قبل البنك المركزي بتاريخ ١٩٩٥/٣/٢٨ بهدف ممارسة نشاطه المصرفي، إذ كان يسمى بالمصرف الأهلي للاستثمار والتمويل الزراعي ، لكن في تاريخ ١٩٩٨/١٠/١ سمح البنك المركزي للمصرف بتعديل عقد التأسيس بهدف ممارسة أعمال الصيرفة

الفصل الثالث المبحث الأول : قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية

الشاملة، وقد واكب المصرف العمل على زيادة رأس ماله وبشكلٍ مستمر، حتى بلغ (١٠٠) مليار دينار عام ٢٠١٠ و (١٥٠) مليار دينار عام ٢٠١٢، حتى وصل إلى (٢٥٠) مليار دينار عام ٢٠١٣، وبقي على هذا الحال لنهاية عام ٢٠١٨، كما وقد بلغ إجمالي موجودات المصرف عام ٢٠١٦ حوالي (٥٢٤,٩٤٨,٢١٣,٠٠٠) دينار عراقي، وقد بلغ عدد فروع المصرف عام ٢٠١٦ حوالي (١١) فرعاً تعمل داخل العراق فقط، في حين بلغ عدد موظفيه حوالي (٣٥٣) موظفاً، أما الأهداف الأساسية التي يسعى إليها المصرف فتمثلت بما يأتي:

١. السعي لزيادة وتطوير القطاع المصرفي.
٢. تقديم الخدمات المصرفية المتطورة .
٣. العمل على تطوير منتجات وخدمات تخدم كافة فئات المجتمع.

٢.١.٣ نتائج قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية

١.٢.١.٣ نتائج قياس كفاية رأس المال في المصارف مجال الدراسة

لقياس نسبة كفاية رأس المال (CAR) ينبغي أولاً إعداد الحسابين رأس المال الإجمالي (TC)، والموجودات المرجحة بالمخاطر (RWA) للمصارف عينة الدراسة، بالاعتماد على بيانات تلك المصارف، لذا سيجري قياس وتحليل نتائج كفاية رأس المال وكما في النقاط الرئيسية الآتية:

أولاً: نتائج قياس إجمالي رأس المال (TC) للمصارف عينة الدراسة

يمكن قياس للمصارف عينة الدراسة على وفق المعادلة الآتية:

$$TC = CCT_1 + SCT_2$$

رأس المال الإجمالي (TC) = رأس المال الأساسي (CCT₁) + رأس المال المساند (SCT₂)

ويحسب رأس المال الأساسي (CC) للمصارف عينة الدراسة على وفق المعادلة الآتية:

$$CCT_1 = PC + GR$$

رأس المال الأساسي (CC) = رأس المال المدفوع (PC) + الاحتياطيات العامة (GR)

ويمكن قياس الاحتياطيات العامة (GR) من خلال معرفة الاحتياطيات المعلنة (DR)، أي التي

يقوم المصرف بالإعلان والإفصاح عنها، وكذلك الفائض المتراكم (AS) على وفق المعادلة الآتية:

$$GR = AS + DR$$

الاحتياطيات العامة (GR) = الاحتياطيات المعلنة (DR) + الفائض المتراكم (AS)

الفصل الثالث المبحث الأول : قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية

إذ أن:

Accumulated Surplus = AS الفائض المتراكم.

Declared Reserves = DR الاحتياطيات المعلنة.

وتوضح الجداول أدناه نتائج قياس رأس المال الأساس للمصارف عينة الدراسة، تبعاً للبيانات المتوفرة في جداول الملحق رقم (١) للمصارف عينة الدراسة، وعلى وفق معادلة قياس رأس المال الأساس:

جدول (١-٣) نتائج حساب رأس المال الإجمالي (TC) للفترة (٢٠١٨-٢٠٠٩)

جدول (١-٣ أ) نتائج حساب رأس المال الإجمالي TC للفترة (٢٠١٨-٢٠٠٩)

المصرف التجاري العراقي					المصرف	ت
TC (4+3)= (5)	SCT ₂ (4)	CCT ₁ (1+2)= (3)	GR (2)	PC (1)	النسب السنة	
84151	0	84151	24151	60000	2009	1
94539	0	94539	34539	60000	2010	2
135185	0	135185	35185	100000	2011	3
143200	0	143200	43200	100000	2012	4
146579	0	146579	46579	100000	2013	5
312657	38456	274201	24201	250000	2014	6
319334	34949	284385	34385	250000	2015	7
292404	10463	281941	31941	250000	2016	8
302004	10195	291809	41809	250000	2017	9
300815	9461	291354	41354	250000	2018	10

جدول (١-٣ ب) نتائج حساب رأس المال الإجمالي TC للفترة (٢٠١٨-٢٠٠٩)

مصرف بغداد					المصرف	ت
TC (4+3)= (5)	SCT ₂ (4)	CCT ₁ (1+2)= (3)	GR (2)	PC (1)	النسب العام	
127201	18031	109170	24170	85000	2009	1
137339	18551	118788	18788	100000	2010	2
161143	21523	139620	26720	112900	2011	3
229300	22047	207253	32253	175000	2012	4
316355	25093	291262	41262	250000	2013	5
316073	23654	292419	42419	250000	2014	6
325979	57491	268488	18488	250000	2015	7
356080	73258	282822	32822	250000	2016	8
293399	16457	276942	26942	250000	2017	9
277518	10775	266743	16743	250000	2018	10

الفصل الثالث المبحث الأول : قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية

جدول (3-1-ج) نتائج حساب رأس المال الإجمالي CT للفترة (٢٠٠٩-٢٠١٨)

المصرف الأهلي					المصرف	ت
TC (4+3)= (5)	SCT2 (4)	CCT1 (1+2)= (3)	GR (2)	PC (1)	النسب	
					العام	
51772	0	51772	1772	50000	2009	1
52914	0	52914	2914	50000	2010	2
105417	0	105417	5417	100000	2011	3
154660	0	154660	54660	100000	2012	4
168541	0	168541	16541	152000	2013	5
286242	22813	263429	13429	250000	2014	6
294108	33569	260539	10533	250000	2015	7
306172	18333	287839	37839	250000	2016	8
312819	27114	285705	35705	250000	2017	9
269050	11284	257766	7766	250000	2018	10

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المبوبة في الجداول (أ ، ب ، ج) من ملحق (١).

يتضح من جدول (٣-١) بأن إجمالي رأس المال (TC) للمصارف عينة الدراسة متفاوتة بالزيادة والنقصان خلال فترة الدراسة، وذلك بسبب الاختلاف الحاصل في كل من رأس المال الأساس (CCT₁) المتكون من (الفوائض النقدية، الاحتياطات العامة) والمتجمع بشكل متراكم منذ بداية تأسيس المصارف، وكذلك بسبب التباينات الواضحة في رأس المال المساند (SCT₂)، إذ يلحظ أن رأس مال المصرف التجاري العراقي متباين، ويسعى نحو الاتجاه المتزايد إذ بلغ رأس مال المصرف (319334) مليون كحد أعلى في سنة ٢٠١٥، و(84150) مليون كحد أدنى في سنة ٢٠٠٩، وبذلك يمكن القول إن المصرف يقوم بعمليات زيادة مستمرة وبشكل سنوي في رأس ماله، وبزيادة رأس المال يزداد الأمان المصرفي، وعليه فهو يحقق أحد أهدافه المهمة والأساسية وهو حماية المصرف من المخاطر المحيطة.

بينما مصرف بغداد، فقد بلغ رأس مال المصرف (356079) مليون كحد أعلى في سنة ٢٠١٦، و(127201) مليون كحد أدنى في سنة ٢٠٠٩، أما رأس مال المصرف الأهلي للاستثمار، فقد كان رأس مال المصرف بمبلغ قدره (312819) مليون كحد أعلى في سنة ٢٠١٧، و(51772) مليون كحد أدنى في سنة ٢٠٠٩.

يلحظ أن مصرف بغداد يمتلك رأس مال إجمالي أكبر مما هو عليه في المصارف الأخرى، ومن ثم يليه المصرف التجاري العراقي، ويأتي بعدهما المصرف الأهلي للاستثمار، ويمثل أقل مصرف من حيث امتلاكه لرأس المال الإجمالي، خلال فترة الدراسة.

الفصل الثالث المبحث الأول : قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية

ثانياً: نتائج قياس الموجودات المرجحة بالمخاطر (RWA) للمصارف عينة الدراسة

يمكن قياس وتحليل الموجودات المرجحة بالمخاطر (RWA) للمصارف عينة الدراسة من خلال جمع الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان (CR)، ومخاطر التشغيل (OR)، ومخاطر السوق (MR)، ووفقاً للمعادلة الآتية:

$$RWA = (CR + OR + MR)$$

إذ أن:

RWA : إجمالي الموجودات المرجحة بمخاطر

CR : الموجودات المرجحة بمخاطر ائتمانية

OR : مخاطر التشغيل

MR : مخاطر السوق

ويمكن قياس الموجودات المرجحة بمخاطر (مخاطر الائتمان، مخاطر التشغيل، مخاطر السوق)

تبعاً للآتي:

١. نتائج قياس الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان RWA(CR) للمصارف عينة الدراسة

يتم قياس الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان RWA(CR) للمصارف عينة الدراسة من خلال

جمع الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان داخل الميزانية (WBCRWA)، والموجودات المرجحة

بمخاطر الائتمان خارج الميزانية (OBCRWA) وفق المعادلة الآتية:

$$RWA (CR) = WBCRWA + OBCRWA$$

$$WBCRWA = A \times DR$$

$$OBCRWA = OBA \times DR$$

إذ أن:

$$WBCRWA = \text{الموجودات المرجحة بمخاطر داخل الميزانية}$$

$$OBCRWA = \text{الموجودات المرجحة بمخاطر خارج الميزانية}$$

$$DR = \text{نسبة المخاطر}$$

الفصل الثالث المبحث الأول : قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية

جدول (٣-٢): نتائج قياس الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان RWA(CR) للمصارف

عينة الدراسة (مليون دينار)

المصرف	ت	العام	WBCRWA (1)	OBCRWA (2)	RWA(CR) (1+2)=(3)
المصرف التجاري العراقي	أ	1	108952	1165	110117
	2	2010	134532	545	135077
	3	2011	272358	323	272681
	4	2012	189280	3738	193018
	5	2013	178205	583	178788
	6	2014	335983	464	336447
	7	2015	293088	771	293859
	8	2016	321320	372	321692
	9	2017	350950	2448	353398
	10	2018	308797	372	309169
مصرف بغداد	ب	لعام	WBCRWA (1)	OBCRWA (2)	RWA(CR) (1+2)=(3)
	1	2009	305716	45948	351664
	2	2010	373910	229469	603379
	3	2011	402800	112119	514919
	4	2012	441145	153998	595143
	5	2013	488138	155157	643295
	6	2014	348783	173576	522359
	7	2015	485796	145389	631185
	8	2016	511292	82229	593521
	9	2017	469866	61300	531166
	10	2018	521141	60332	581473
المصرف الأهلي للاستثمار	ج	العام	WBCRWA (1)	OBCRWA (2)	RWA(CR) (1+2)=(3)
	1	2009	44634	7797	52431
	2	2010	56042	5621	61663
	3	2011	82104	10020	92124
	4	2012	84565	34158	118723
	5	2013	112496	66740	179236
	6	2014	143840	77187	221027
	7	2015	164498	66600	231098
	8	2016	160502	90834	251336
	9	2017	108453	87160	195613
	10	2018	113858	88749	202607

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجداول (أ ، ب ، ج) من ملحق (٢) و(٣).

يتضح من جدول (٣-٢)، أن الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان داخل وخارج الميزانية كانت متباينة وعلى مستوى المصرف الواحد، إذ بلغت أدنى قيمة للموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان من بين مصارف عينة الدراسة بقيمة (110117) مليون دينار في المصرف التجاري العراقي خلال العام ٢٠٠٩،

الفصل الثالث المبحث الأول : قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية

وقيمة (351667) مليون دينار في مصرف بغداد خلال عام ٢٠٠٩، وبقيمة (52440) مليون دينار في المصرف الأهلي للاستثمار في العام ٢٠٠٩، أما أعلى قيمة للموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان ولكل مصرف كانت بقيمة (353398) مليون دينار في المصرف التجاري العراقي خلال عام ٢٠١٧، وقيمة (695594) مليون دينار في مصرف بغداد خلال عام ٢٠١٣، وقيمة (251336) مليون دينار في المصرف الأهلي للاستثمار خلال عام ٢٠١٦.

ولغرض تقييم المصارف عينة الدراسة من حيث امتلاكها لموجودات ائتمانية خطرة ، إذ يتضح أن أدنى قيمة للموجودات الائتمانية الخطرة من بين مصارف عينة الدراسة كانت لدى مصرف الأهلي للاستثمار بقيمة (251336) مليون دينار، ويليه المصرف التجاري العراقي وبقيمة (353398) مليون دينار، ومن ثم يليهما مصرف بغداد بقيمة أكبر من المصرفين السابقين وقد بلغت (695594) مليون دينار وعند الموازنة بين المجاميع يتضح أن مصرف بغداد يمتلك موجودات خارج وداخل الميزانية أكبر مما هو عليه في باقي المصارف عينة التطبيق، ويعد هذا المصرف الأكثر خطورة بين مصارف عينة الدراسة، ويليه المصرف التجاري العراقي، ومن ثم المصرف الأهلي للاستثمار الذي يعد أقل خطورة من المصرفين الآخرين.

١. نتائج قياس وتحليل مخاطر التشغيل (OR) للمصارف عينة الدراسة

يتم قياس مخاطر التشغيل من خلال ضرب النسبة المرجحة لمخاطر التشغيل (a) (15%) بقيمة إجمالي الدخل (GI) لآخر ثلاث سنوات مقسوماً على ٣ سنوات (n)، على وفق طريقة المؤشر الأساسي والمعادلة الآتية توضح ذلك وكما يأتي:

$$OR = \sum GI / n \times a$$

إذ أن:

$$OR = \text{مخاطر التشغيل}$$

$$GI = \text{إجمالي الدخل}$$

$$n = \text{عدد السنوات}$$

$$a = \text{نسبة الترجيح}$$

ويوضح الجدول (٣-٣) نتائج حساب مخاطر التشغيل للمصارف الثلاث عينة الدراسة:

الفصل الثالث المبحث الأول : قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية

جدول (٣-٣): مقارنة نتائج حساب مخاطر التشغيل (OR) (مليون دينار)

OR مخاطر التشغيل			نسبة ألفا (4) %	(GI/3)			المصرف السنة	
المصرف الاهلي للاستثمار (7) (4×3) =	مصرف بغداد (6) (4×2)=	المصرف التجاري العراقي (5) (4×1)=		المصرف الاهلي للاستثمار (3)	مصرف بغداد (2)	المصرف التجاري العراقي (1)		
303	3153	548	15	2020	21021	3653	2009	1
278	6895	1124	15	1853	45969	7495	2010	2
248	2989	1310	15	1551	19933	8734	2011	3
1123	3541	1811	15	7484	23607	12075	2012	4
1886	4670	1649	15	12570	31136	10993	2013	5
2194	5064	1773	15	14627	33760	11820	2014	6
1499	4245	1463	15	9991	28301	9753	2015	7
2055	3645	1354	15	13703	24303	9024	2016	8
1893	2476	1406	15	12618	16505	9372	2017	9
1395	2020	1585	15	9299	13469	10563	2018	10

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المبوبة في الجداول (أ ، ب ، ج) من ملحق (١) .

يتبين من الجدول (٣-٣)، أن مقدار الأموال اللازمة لتغطية مخاطر التشغيل (OR) في المصارف عينة الدراسة متذبذبة بشكل متباين على مستوى المصرف الواحد، وذلك بسبب التذبذب في مجمل الدخل GI، أي أن هناك علاقة طردية بين إجمالي الدخل وبين مقدار الأموال اللازمة لتغطية مخاطر التشغيل طبقاً لطريقة المؤشر الأساسي، إذ كلما ارتفعت مبالغ إجمالي الدخل كلما ارتفعت قيمة الأموال اللازمة لتغطية مخاطر التشغيل والعكس صحيح، وعلى أساس المؤشر الأساسي يتعين على المصارف اتخاذ الحيطة والحذر، وقياس مخاطر التشغيل سنوياً للمتابعة، ولغرض تقييم مصارف عينة الدراسة من حيث أقل المخاطر بينها يتضح أن أدنى قيمة للأموال اللازمة لتغطية مخاطر التشغيل بين مصارف عينة الدراسة كان لدى المصرف التجاري العراقي بقيمة (1773) مليون دينار من بين مصارف عينة الدراسة، ويليه المصرف الأهلي للاستثمار بقيمة (2194) مليون دينار، ومن ثم يليهما مصرف بغداد بقيمة (3645) مليون دينار.

٢. نتائج قياس وتحليل مخاطر السوق MR للمصارف عينة الدراسة

يمكن حساب مخاطر السوق (MR) للمصارف عينة الدراسة من خلال ضرب النسبة المرجحة بمخاطر السوق (٨%) بقيمة حاصل جمع الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان (RWA) مع مخاطر التشغيل (OR) على وفق المعادلة الآتية:

$$MR = \sum RWA + OR \times 8\%$$

الفصل الثالث المبحث الأول : قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية

ويوضح الجدول (٤-٣) نتائج حساب وتحليل مخاطر السوق للمصارف عينة الدراسة على المعادلة المذكورة آنفاً:

جدول (٤-٣): نتائج حساب مخاطر السوق (MR) للمصارف عينة الدراسة (مليون دينار)

ت	السنة	(GI/3)			مخاطر السوق MR		
		المصرف التجاري العراقي (1)	مصرف بغداد (2)	المصرف الاهلي للاستثمار (3)	نسبة ألفا (4)	المصرف التجاري العراقي (4×1)= (5)	مصرف بغداد (6) (4×2)=
				المصرف الاهلي للاستثمار (7) (4×3)=			
1	2009	110665	354817	52743	%8	8853	28285
2	2010	136201	610274	61941	%8	10896	48822
3	2011	273989	517908	92372	%8	21919	41433
4	2012	194829	598684	119846	%8	15586	47895
5	2013	180437	647965	181122	%8	14435	51837
6	2014	338220	527423	223221	%8	25156	42194
7	2015	295322	635430	232697	%8	21936	50834
8	2016	323046	597166	253391	%8	24487	47773
9	2017	354804	533642	248060	%8	27397	42691
10	2018	310754	583493	204002	%8	23389	46679

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج جدول (٢-٣) ونتائج جدول (٣-٣) .

يتبين من الجدول (٤-٣)، أن مقدار الأموال اللازمة لتغطية مخاطر السوق (MR) في المصارف عينة الدراسة تزداد بصورة متباعدة وعلى مستوى المصرف الواحد، وذلك بسبب الزيادة في الموجودات المرجحة بالمخاطر، إذ أن هنالك علاقة طردية بين مخاطر السوق و حجم الأموال اللازمة لتغطية تلك المخاطر، أي كلما ازدادت مبالغ الموجودات الخطرة كلما ازدادت الأموال اللازمة لتغطية مخاطر السوق، وبالعكس كلما انخفضت مبالغ الموجودات الخطرة كلما انخفضت الأموال اللازمة لتغطية مخاطر السوق، وعلى أساس هذا المؤشر يتعين على المصارف اتخاذ الحيطة والحذر وقياس مخاطر السوق بشكل مستمر، لقد تبين أن أدنى قيمة للأموال اللازمة لتغطية مخاطر السوق (MR) لكل مصرف كانت بقيمة (4219) مليون دينار في مصرف الأهلي للاستثمار عام ٢٠٠٩، وبقيمة (8853) مليون دينار في المصرف التجاري العراقي عام ٢٠٠٩، وبقيمة (28365) مليون دينار في مصرف بغداد خلال عام ٢٠٠٩.

أما أعلى قيمة للأموال اللازمة لتغطية مخاطر السوق (MR) لكل مصرف كانت بقيمة (51837) مليون دينار في مصرف بغداد خلال عام ٢٠١٣، وبقيمة (27397) مليون دينار في

الفصل الثالث المبحث الأول : قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية

المصرف التجاري العراقي خلال عام 2017، وبقيمة (20271) مليون دينار في مصرف الأهلي للاستثمار خلال عام 2016.

وبعد اتمام قياس مخاطر (الائتمان، والتشغيلية، والسوقية) يمكن قياس إجمالي الموجودات المرجحة بمخاطر للمصارف عينة الدراسة على وفق الجدول الآتي:

جدول (٥-٣): مقارنة نتائج حساب الموجودات المرجحة بالمخاطر (RWA) للمصارف عينة الدراسة (مليون دينار)

جدول (٣-٥-أ): مقارنة نتائج حساب الموجودات المرجحة بالمخاطر (RWA) للمصارف عينة الدراسة

المصرف	ت	العام	(CR) (1)	(OR) (2)	(MR) (3)	(1+2+3)=(4) RWA
المصرف التجاري العراقي	1	2009	110117	548	8853	119518
	2	2010	135077	1124	10896	147097
	3	2011	272679	1310	21919	295908
	4	2012	193018	1811	15586	210415
	5	2013	178788	1649	14435	194872
	6	2014	336447	1773	25156	363376
	7	2015	293859	1463	21936	317258
	8	2016	321692	1354	24487	347803
	9	2017	353398	1406	27397	382201
	10	2018	309169	1585	23389	334143

جدول (٣-٥-ب): مقارنة نتائج حساب الموجودات المرجحة بالمخاطر (RWA) للمصارف عينة الدراسة

المصرف	ت	العام	(CR) (1)	(OR) (2)	(MR) (3)	(1+2+3)=(4) RWA
مصرف بغداد	1	2009	351664	3153	28285	383102
	2	2010	603379	6895	48822	659096
	3	2011	514919	2989	41433	559341
	4	2012	595143	3541	47895	646579
	5	2013	643295	4670	51837	699802
	6	2014	522359	5064	42194	569617
	7	2015	631185	4245	50834	686264
	8	2016	593521	3645	47773	644939
	9	2017	531166	2476	42691	576333
	10	2018	581473	2020	46679	630172

جدول (٣-٥-ج): مقارنة نتائج حساب الموجودات المرجحة بالمخاطر (RWA) للمصارف عينة الدراسة

المصرف	ت	العام	(CR) (1)	(OR) (2)	(MR) (3)	(1+2+3)=(4) RWA
المصرف الأهلي للاستثمار	1	2009	52431	303	4219	56953
	2	2010	61663	278	4955	66896
	3	2011	92124	248	7390	99762
	4	2012	118723	1123	9588	129434
	5	2013	179236	1886	14490	195612
	6	2014	221027	2194	17858	241079
	7	2015	231098	1499	18608	251205
	8	2016	251336	2055	20271	273662
	9	2017	195613	1893	19845	213306
	10	2018	202607	1395	16320	220322

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجداول (٣-٣)، (٣-٣)، (٣-٤).

الفصل الثالث المبحث الأول : قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية

يتضح من الجدول (٣-٥) أن مقدار الموجودات المرجحة بالمخاطر في المصارف عينة الدراسة هنالك تذبذب بالزيادة من عام إلى آخر، ويعود بسبب تلك الزيادة إلى زيادة كل من الموجودات المرجحة بمخاطرة (الائتمان، السوق، التشغيل)، مما يتعين على المصارف أن تحتفظ برأس مال كافٍ لتغطية إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر المحسوبة في الجدول المقارن (٣-٤)، ويتضح أن هنالك علاقة طردية بين الموجودات المرجحة لكل من مخاطرة (الائتمان، السوق، والتشغيل)، وبين إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر (RWA)، أي كلما ارتفعت مبالغ قيم الموجودات المرجحة لمخاطرة (الائتمان، السوق، والتشغيل) كلما ارتفعت قيمة إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر (RWA)، وبالعكس عند انخفاض مبالغ قيم الموجودات المرجحة لمخاطرة (الائتمان، السوق، والتشغيل)، فإن قيمة إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر (RW) تنخفض.

ثالثاً: نتائج قياس وتحليل نسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة

يمكن حساب وتحليل نسبة كفاية رأس المال (CAR) للمصارف عينة الدراسة عن طريق قسمة رأس المال الإجمالي في المصارف على إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر وعلى وفق المعادلة الآتية:

$$CAR = \frac{TC}{RWA} \times 100\%$$

إذ أن :

$$TC = \text{إجمالي رأس المال}$$

$$RWA = \text{إجمالي الموجودات المرجحة بمخاطر}$$

إذ يتم قياس نسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة من خلال قسمة نتائج جدول (٣-١) على قيم نتائج جدول (٣-٥) ويضرب الناتج بنسبة ١٠٠٪، وفي الجدول (٣-٦) توضيح احتساب نسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة على وفق المعادلة أعلاه.

الفصل الثالث المبحث الأول : قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية

جدول (٦-٣): مقارنة نتائج قياس نسبة كفاية رأس المال (CAR) (مليون دينار)

ت	القيمة السنة	TC (1)	RWA (2)	CAR (2/1)=(3)
المصرف التجاري العراقي				
1	2009	84150	119518	%70
2	2010	94539	147097	%64
3	2011	135185	295908	%64
4	2012	143200	210415	%68
5	2013	146579	194872	%75
6	2014	312657	363376	%86
7	2015	319334	317258	%101
8	2016	292404	347803	%84
9	2017	302003	382201	%79
10	2018	300815	334143	%90
المتوسط				
				%76.3
مصرف بغداد				
1	2009	127201	383202	%33
2	2010	137339	659096	%21
3	2011	161193	559341	%29
4	2012	229300	646579	%35
5	2013	316355	699802	%45
6	2014	316073	569617	%56
7	2015	325979	686264	%48
8	2016	356079	644939	%55
9	2017	293399	576333	%51
10	2018	277517	630172	%44
المتوسط				
				%41.5
المصرف الاهلي للاستثمار				
1	2009	51772	56962	%91
2	2010	52914	66896	%79
3	2011	105417	99762	%100
4	2012	154660	129434	%119
5	2013	168541	195612	%86
6	2014	286242	241079	%119
7	2015	294108	251205	%117
8	2016	306172	273662	%112
9	2017	312819	213306	%146
10	2018	269050	220322	%122
المتوسط				
				%109

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدولين (١-٣)، (٥-٣).

يتضح من جدول (٦-٣)، أن نسبة كفاية رأس المال (CAR) في المصارف عينة الدراسة تختلف من عام إلى آخر، وذلك بسبب التباين في إجمالي رأس المال، وكذلك الانخفاض أو الارتفاع في الموجودات المرجحة بالمخاطر بالنسبة إلى إجمالي رأس المال، لذا تبين هذه النسبة مدى قدرة المصارف على استخدام إجمالي رأس المال لمواجهة الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف من جراء التعامل بالموجودات الخطرة، ويطلق على هذه النسبة نسبة هامش الأمان (security margin)، وإن انخفاض هذه النسبة يدل على ارتفاع المخاطر المصرفية، أي هنالك علاقة عكسية معناها أنه بانخفاض هذه النسبة

الفصل الثالث المبحث الأول : قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية

ترتفع المخاطر التي تتعرض لها الأنشطة الاستثمارية والائتمانية من خلال انخفاض قدرة إجمالي رأس المال على تغطية المخاطر، وبالعكس عند ارتفاع النسبة فإن المخاطر المصرفية تتخفض، كما إن هنالك علاقة طردية بين الزيادة في كفاية رأس المال والزيادة في إجمالي رأس المال.

وتعد نسبة كفاية رأس مال مصرف التجاري العراقي ومصرف بغداد، ومصرف الأهلي للاستثمار، ولمدة الدراسة كاملة أكبر من نسبة الحد الأدنى المسموح بها (8%) لكفاية رأس المال بموجب متطلبات لجنة بازل III، إذ يلحظ ارتفاع النسب بشكل كبير في المصارف عينة الدراسة، وهذا يدل على أن المصارف تحافظ على مواردها المالية نتيجة المخاطر التي تكتنفها الأنشطة الاستثمارية، الأمر الذي دفع المصارف لزيادة حجم رؤوس أموالها بالنسبة إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر بشكل كبير، إذ أن هنالك علاقة عكسية بين نسبة كفاية رأس المال والموجودات المرجحة بالمخاطر، إذ أن الزيادة في الموجودات المرجحة بالمخاطر يدل على انخفاض نسبة كفاية رأس المال والعكس صحيح.

ويتبين من الجدول (٦-٣) أن نسبة كفاية رأس المال كانت متباينة على مستوى المصرف الواحد، إذ بلغت نسبة كفاية رأس المال في مصرف التجاري العراقي حداً أعلى بنسبة (١٠١%) خلال عام ٢٠١٥ و(٤٦%) حداً أدنى خلال عام ٢٠١١ وبمتوسط سنوي بلغ (٧٦.٣%)، إذ أن ارتفاع نسبة الكفاية كان لسببين رئيسيين الأول النمو المستمر في رأس المال، والثاني السياسة الاستثمارية للمصرف من خلال تجنب الاستثمارات الخطرة، فضلاً عن توجيه أغلب الموارد المالية لديه إلى الاستثمار في حوالات الخزينة عديمة المخاطر.

أما مصرف بغداد فقد كانت نسبة كفاية رأس المال متفاوتة بسبب اختلاف نسبة النمو في موجودات المصرف المرجحة بالمخاطر وفي إجمالي رأس المال خلال فترة الدراسة، إذ بلغت نسبة كفاية رأس المال حداً أعلى (٥٦%) خلال عام ٢٠١٤ و(٢١%) حداً أدنى خلال عام ٢٠١٠ وبمتوسط سنوي بلغت قيمته (٤١.٥%)، أما إذا أردنا تقييم هذه النسب فتعد جميعها جيدة لأن نسبة كفاية رأس المال تغطي الموجودات الخطرة في جميع سنوات الدراسة بأكثر من النسبة المحددة لكفاية رأس المال.

أما المصرف الأهلي للاستثمار فقد كانت نسبة كفاية رأس المال منتظمة النمو خلال الفترة من (٢٠٠٩) إلى (٢٠١٨) بسبب النمو المستمر في إجمالي رأس المال للمدة المذكورة، إذ بلغت نسبة كفاية رأس المال حداً أعلى بنسبة (١٢٢%) خلال عام ٢٠١٨ و(٧٩%) حداً أدنى خلال عام ٢٠١٠ وبمتوسط سنوي بلغ (١٠٩%)، إذ أن ارتفاع نسبة الكفاية كان لسببين رئيسيين الأول النمو المستمر في رأس المال، والثاني السياسة الاستثمارية للمصرف من خلال تجنب الاستثمارات الخطرة، فضلاً عن توجيه أغلب

الفصل الثالث المبحث الأول : قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية

المصادر المالية لديه إلى الاستثمار في أرصدة في الحساب المطلق لدى البنك المركزي الذي يخلو من المخاطر.

ولغرض تقييم كفاية رأس المال في مصارف عينة الدراسة فإن المتوسط العام لنسبة كفاية رأس المال في مصرف بغداد خلال مدة الدراسة بلغ (٤١.٥٪) وتعد هذه النسبة هي الأكثر خطورة بالقياس مع مصارف عينة الدراسة الأخرى، وذلك نتيجة العلاقة العكسية بين نسبة كفاية رأس المال والمخاطر المالية، ويأتي بعده المصرف التجاري العراقي ونسبة متوسط بلغت (٧٦.٣٪)، ثم يأتي مصرف الأهلي للاستثمار بأعلى نسبة متوسط من المصارف الأخرى خلال مدة الدراسة إذ بلغت نسبة المتوسط للمصرف (١٠٩٪).

وإن هذا الارتفاع في نسب كفاية رأس المال عن الحدود الدنيا الموضوعة من قبل متطلبات لجنة بازل III يعطي دليلاً على اتباع المصارف سياسة ائتمانية، واستثمارية متحفظة من حيث توظيف مواردها المالية، وكما تعبر عن قوة المركز المالي للمصارف عينة الدراسة من حيث قدرة رؤوس أموالها في مواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها العمل المصرفي، كما تعكس مقدرة جيدة على تغطية الخسائر التي قد تواجهها المصارف.

٣.٢.١.٣ تحليل جودة الموجودات للمصارف عينة الدراسة

يُحدد تسهيل قانون المصارف لسنة (٢٠١١) أنواعاً مختلفة من القروض غير المنتجة للفوائد أو غير العاملة ومنها، الائتمان المشكوك في تحصيله الذي يتأخر فيه المقترض عن سداد القرض لمدة ستة أشهر أي (١٨٠) يوماً، فضلاً عن الائتمان الخاسر الذي لا يمكن تحصيله، والذي يشمل جميع أنواع القروض التي مضى على موعد استحقاقها مدة أكثر من سنة، ولغرض قياس جودة الموجودات تم استخدام نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (AQ)، فارتفاع هذه النسب يدل على ضعف جودة الموجودات للمصرف، وبالعكس عند انخفاض النسبة فتكون جودة الموجودات لدى المصرف جيدة، ويتم حسابها من خلال قسمة القروض المتعثرة (NPL) على القروض الممنوحة (TL) على وفق المعادلة الآتية:

$$\%100AQ = \frac{NPL}{TL} \times$$

إذ أن:

NPL = القروض المتعثرة

TL = إجمالي القروض

الفصل الثالث المبحث الأول : قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية

والجدول (٧-٣) يوضح كيفية احتساب جودة الموجودات لمصارف عينة الدراسة.

جدول (٧-٣): مقارنة نتائج حساب جودة الموجودات (مليون دينار)

ت	القيمة السنة	NPL (1)	TL (2)	AQ (2÷1)=(3)
أ	المصرف التجاري العراقي			
1	2009	11466	6659	%172.2
2	2010	13485	3600	%374.6
3	2011	7472	829	%901.32
4	2012	15980	2311	%691.5
5	2013	15169	3956	%383.4
6	2014	15717	7155	%219.7
7	2015	18112	9102	%199
8	2016	19468	9904	%196.7
9	2017	10616	10789	%98.4
10	2018	9511	11933	%79.7
	المتوسط			
				%256.17
ب	مصرف بغداد			
1	2009	9755	77922	%12.52
2	2010	21940	180782	%12.14
3	2011	17135	145658	%11.76
4	2012	13542	137255	%9.86
5	2013	33611	208184	%6.35
6	2014	14669	226699	%6.14
7	2015	20984	235718	%8.90
8	2016	25240	292465	%8.63
9	2017	30302	275361	%11
10	2018	49367	338593	%14.58
	المتوسط			
				%9.586
ج	المصرف الاهلي للاستثمار			
1	2009	1218	16399	%7.4
2	2010	6171	35648	%17.3
3	2011	5226	49054	%10
4	2012	9129	76493	%11.9
5	2013	10005	115538	%8.6
6	2014	12096	165327	%7.3
7	2015	18459	184042	%15
8	2016	29077	115008	%25.3
9	2017	23565	134356	%17.5
10	2018	21101	76828	%27.5
	المتوسط			
				%15.34

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول (أ ، ب ، ج) من ملحق (١)

يتضح من جدول (٧-٣)، أن نسبة جودة الموجودات في المصارف عينة الدراسة تختلف من عام إلى آخر، وذلك بسبب الزيادة في القروض المتعثرة، وكذلك الانخفاض أو الارتفاع في إجمالي القروض نسبةً إلى القروض المتعثرة، لذا تبين هذه نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض مدى جودة موجودات المصارف في إدارة موجوداتها المالية، وإن ارتفع هذه نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي

الفصل الثالث المبحث الأول : قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية

القروض يدل على ارتفاع قيمة المبالغ المعرضة للخطر وعدم تحصيلها، وانخفاض هذه النسبة يدل على أن القروض تحصل حسب مواعيد استحقاقها، ويتضح من ذلك أن هنالك علاقة عكسية مع جودة الموجودات وعلاقة طردية مع القروض المتعثرة، ومعنى ذلك أنه بارتفاع هذه نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي القروض نتيجة ارتفاع القروض المتعثرة ومن ثم يكون سبب ارتفاع هذه نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي القروض نتيجة الانخفاض في جودة الموجودات لدى المصرف.

ويمكن بيان درجة تصنيف كل مصرف من مصارف عينة الدراسة على وفق ما ورد في جدول (٢-٢) الذي تم ذكره في المبحث الأول من الفصل الثاني، على وفق الجدول الآتي:

جدول تصنيف جودة الموجودات للمصارف عينة الدراسة

موقع المصرف من التصنيف	نسبة جودة الموجودات المحققة %	نسبة جودة الموجودات لتحكيم التصنيف %	نسبة إجمالي التصنيف	درجة التصنيف
		أقل من ٥	أقل من 20	قوي
مصرف بغداد	9.586%	من 5 - 15	من 20 الى 50	مرضي
المصرف الأهلي للاستثمار	15.34%	من 15 - 35	من 50 الى 80	جيدة بعض الشيء
		من 35 - 60	من 80 الى 100	حدية
المصرف التجاري العراقي	256.17%	أكثر من 60	أكثر من 100	غير مرضية

ويتضح من جدول (٣-٧)، أن نسبة جودة الموجودات كانت متباينة على مستوى المصرف الواحد، إذ بلغت جودة الموجودات في المصرف التجاري العراقي حداً أعلى بنسبة (901.32%) في عام ٢٠١١ و (79.7%) حداً أدنى في عام ٢٠١٨، وبمتوسط سنوي بلغ (256.17%)، وإن ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للمصرف خلال مدة الدراسة يدل على جودة المصرف لموجوداته منخفضة أي أنه يلحظ أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض قد فاقت النسبة المخصصة لتقييم القروض على أنها متعثرة التي حددت بنسبة (60%) فتعد قروضاً رديئة بينما المصرف قد اجتاز النسبة بما يقارب ضعفها بمرتين، فارتفاع تلك النسب يؤدي إلى تحقيق خسائر كبيرة في رأس مال المصرف، لذا يجب العمل على تخفيض حجم القروض المتعثرة.

أما مصرف بغداد فقد كانت نسبة جودة الموجودات لديه متباينة، وتتجه نحو الارتفاع عاماً بعد عام، إذ بلغت النسبة (14.58%) كحد أعلى خلال عام ٢٠١٨ و (6.47%) كحد أدنى خلال عام ٢٠١٤، وبمتوسط سنوي بلغ (9.586%)، وعلى الرغم من ارتفاع النسبة إلا أنها تقع تحت نسبة 15% ولجميع سنوات فترة الدراسة ويعد هذا ضمن التصنيف المرضي، وإن ارتفاع هذه النسبة خلال فترة الدراسة تدل على أن المصرف يسير باتجاه الفقدان لجودة موجوداته نتيجة التأخر في تحصيل القروض في موعد

الفصل الثالث المبحث الأول : قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية

استحقاقها إذ ينبغي على المصرف منح القروض بضمانات تمكنها من تحصيل القروض في مواعيد استحقاقها.

أما المصرف الأهلي للاستثمار فقد كانت نسبة جودة الموجودات لديه متباينة، وتتجه نحو الارتفاع المتزايد سنة بعد أخرى، إذ بلغت النسبة (27.5%) كحد أعلى خلال عام ٢٠١٨ و (7.3%) كحد أدنى خلال عام ٢٠١٤، وبمتوسط سنوي بلغ (15.34%)، على الرغم من ارتفاع النسبة خلال الأعوام الأخيرة إلا إنها مقبولة نوعاً ما وتأخذ تصنيف جيدة بعض الشيء، ومع ذلك فإن ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض خلال الأعوام الأخيرة لمدة الدراسة تدل على أن المصرف يسير باتجاه فقدان إلى جودة الموجودات لديه نتيجة التأخر في تحصيل القروض في مواعيد استحقاقها، إذ ينبغي على المصرف منح القروض بضمانات ذات ضمانات أكثر لتحصيل القرض في مواعيد استحقاقها والمتابعة الجيدة.

ولغرض تقييم جودة الموجودات للمصارف عينة الدراسة فإن المتوسط العام لنسبة جودة الموجودات في المصرف التجاري العراقي خلال مدة الدراسة بلغ (256.17%)، ومن ثم يليه المصرف الأهلي للاستثمار ونسبة متوسط (15.34%)، ويأتي بعدهما مصرف بغداد ونسبة متوسط بلغت (9.586%)، الذي يمثل أقل درجة مخاطر عدم السداد.

٣.٢.١.٣ تحليل نسبة السيولة السريعة للمصارف عينة الدراسة

تتمثل نسبة الموجودات السائلة (LA) في النقود (C)، الاستثمارات قصيرة الأجل (SI)، والمدينون (D) مقسومة على المطلوبات المتداولة (LC)، وتُعد مقياس للقدرة النقدية لدى المصرف، ومدى قدرته على سرعة تحويل الموجودات السائلة إلى نقد، وهذا المؤشر ضروري خصوصاً في المصارف. ويجري حساب الموجودات السائلة وفق المعادلة الآتية:

$$LA = SI + C + DR$$

إذ أن:

$$SI = \text{الاستثمارات قصيرة الأجل}$$

$$C = \text{النقد}$$

$$DR = \text{المدينون}$$

ويجري قياس نسبة السيولة السريعة على وفق المعادلة الآتية:

$$QLR = \frac{LA}{LC}$$

المعيار الذي يسترشد به هو بمقدار (1:1) مرة...

الفصل الثالث المبحث الأول : قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية

إذ أن:

LA = الموجودات السائلة

LC = المطلوبات المتداولة

وفي أغلب الأحيان تكون النسبة المثالية لنسبة السيولة السريعة هي (1:1) إذ ينبغي أن تكون قيمة الموجودات المتداولة السريعة كافية لتغطية المطلوبات المتداولة، ويوضح الجدول (3 - 8) نتائج قياس السيولة السريعة في المصارف عينة الدراسة، وعن طريق المعادلة المذكورة وكما يأتي:

جدول (3 - 8): نتائج قياس السيولة السريعة للمصارف عينة الدراسة (مليون دينار)

ت	القيمة العام	C (1)	SI (2)	DR (3)	LA (1+2+3)=4	LC (5)	QLR (4/5)=6 مرة
المصرف التجاري العراقي							
أ							
1	2009	23172	150525	16124	189821	124154	1.53
2	2010	42783	133589	25896	202268	109625	1.85
3	2011	108924	115410	12060	245067	112262	2.18
4	2012	137403	127963	23956	289322	150236	1.93
5	2013	191804	152415	24633	368852	138264	2.67
6	2014	134598	280263	25832	440693	164887	2.67
7	2015	145374	231150	28313	404837	140688	2.88
8	2016	102850	290669	3384	396903	141878	2.80
9	2017	83599	316904	5518	356021	168808	2.11
10	2018	145390	267293	6542	419225	159987	2.62
	المتوسط						
						2.32	
مصرف بغداد							
ب							
1	2009	477685	163198	37494	678377	693025	0.98
2	2010	571822	129539	44548	745909	842275	0.89
3	2011	457387	26965	48620	532972	735647	0.73
4	2012	812392	239128	58487	1110007	1093402	1.02
5	2013	1014698	410178	64048	1488924	1473642	1.01
6	2014	992409	455-22	322657	1770088	1535086	1.15
7	2015	870880	25838	125552	1255270	1281048	0.94
8	2016	541807	282242	32788	856837	91602	0.93
9	2017	500902	252842	40529	794273	813211	0.98
10	2018	612061	85843	27606	725510	846796	0.85
	المتوسط						
						0.948	
المصرف الاهلي للاستثمار							
ج							
1	2009	52477	19732	2450	74659	42281	1.77
2	2010	50689	11546	7668	69903	54645	1.28
3	2011	109984	16336	8921	135241	79248	1.71
4	2012	257644	1944	11626	271214	182588	1.49
5	2013	383101	148324	14122	545547	373912	1.46
6	2014	409722	13806	34044	457572	351806	1.30
7	2015	311576	1631	48887	362094	274467	1.32
8	2016	308745	1615	67970	378330	291008	1.30
9	2017	270948	1623	50552	323123	317508	1.02
10	2018	205640	25932	24290	255862	267182	0.96
	المتوسط						
						1.361	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج الجداول (أ ، ب ، ج) من ملحق (١).

الفصل الثالث المبحث الأول : قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية

يتضح من الجدول (٣ - ٨)، أن نتائج السيولة السريعة (QLR) في المصارف عينة الدراسة متباينة من مصرف إلى آخر، ففي المصرف التجاري العراقي تشكل السيولة لديه (2.88) مرة كحد أعلى خلال عام ٢٠١٥، و(1.53) مرة كحد أدنى خلال عام ٢٠٠٩، وبمتوسط سنوي بلغ (2.32)، وهذه النسبة تفوق النسبة المحددة (1:1). أما السيولة السريعة لدى مصرف بغداد فبلغ حدها الأعلى (1.15) مرة خلال عام ٢٠١٤، وحدها الأدنى (0.73) مرة خلال عام ٢٠١١، وبمعدل متوسط سنوي (0.948)، وتعد هذه النسبة غير مقبولة إذ لم تصل إلى النسبة المحددة (1:1)، لذا يجب على المصرف إدارة السيولة بشكل يحافظ على السيطرة في مواجهة التزاماته، أما في مصرف الأهلي للاستثمار فقد كانت السيولة السريعة لديه منتظمة خلال فترة الدراسة، إذ بلغ حدها الأعلى (1.77) مرة خلال عام ٢٠٠٩، وبلغ حدها الأدنى (0.96) مرة خلال عام ٢٠١٨، وبمتوسط سنوي (1.361)، وتعد هذه النسبة مقبولة فهي تفوق النسبة المحددة بقليل.

ولغرض تقييم مستوى السيولة في مصارف عينة الدراسة من خلال المتوسط العام لنسب السيولة السريعة، يتضح أن المتوسط العام لنسبة السيولة السريعة في المصرف التجاري العراقي بلغ (2.32)، وهو المتوسط الأكبر بالقياس مع المصارف الأخرى خلال فترة الدراسة، ويليه مصرف الأهلي للاستثمار إذ بلغ المتوسط العام لنسبة السيولة السريعة (1.361)، وتشير النسبة المبينة لدى المصرفين (التجاري العراقي، الأهلي للاستثمار) إلى انخفاض مخاطر السيولة لديهما، إذ أن هناك علاقة عكسية بين نسبة السيولة، وبين مخاطر السيولة فكلما ازدادت نسبة السيولة كلما انخفض تعرض المصرف إلى مخاطر السيولة وبالعكس عند انخفاض نسبة السيولة فإن مخاطر السيولة لدى المصرف تكون مرتفعة، ومن ثم فإن الزيادة في السيولة تعني عدم التعرض إلى مشكلة عدم توفر السيولة الكافية لتغطية المسحوبات النقدية، وذلك لأن الموجودات السائلة قادرة على تغطية المخاطر، وسوف تسترد في الأجل القصير أي أنها سريعة في تحولها بالأجل القريب إلى سيولة، وبأقل خسارة ممكنة على أنها تعد أموالاً متركزة في استثمارات ذات مخاطر قليلة، أما في المرتبة الثالثة من حيث نسبة السيولة السريعة فيأتي مصرف بغداد وبمتوسط سنوي (0.948)، ويعد مصرف بغداد أكثر عرضة لمخاطر السيولة وإن نسبة سيولته أقل من النسبة المحددة معياراً للسيولة السريعة (1:1).

الفصل الثالث المبحث الأول : قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية

٤.٢.١.٣ تحليل الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

يعتمد الاقتصاد العراقي في حركته على الإيرادات النفطية التي تشكل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي والمهيمنة على الصادرات، فضلاً عن إنها تمثل المورد الرئيسي للموازنة العامة للدولة، وبعد عام ٢٠٠٣ شهدت الموازنات عجزاً ظاهرياً وتنتهي بفائض، إلا بعد عام ٢٠١٤ تغير الحال إذ شهد انخفاض في أسعار النفط، فضلاً عن الأحداث الأمنية التي شهدتها العراق، مما ولد ذلك للاقتصاد المعاناة من الصدمة المزدوجة وأصبح العجز حقيقياً.

وقد قدرت خسائر العراق من جراء الأوضاع الاقتصادية حوالي 47 مليار دولار، ولذلك احتاج إلى سياسة اقتصادية فعالة يمكن من خلالها تعدي حالة الركود التي عاشها الاقتصاد، وهذا خالف ما يحدث في المجتمعات التي عادةً ما تعاني من ضغوط تضخمية وزيادة كبيرة في الدين العام، وتدهور سعر الصرف، وعلى الرغم من ذلك فيلحظ أن الناتج المحلي الإجمالي قد نما بمعدل 79.13% في عام ٢٠١٦ قياساً بعام ٢٠١٥، ومن ثم أصبح المعدل سالباً بمعدل (77.3%) في عام 2017 بسبب التدهور في أسعار النفط، فضلاً عن اتباع الحكومة لسياسة التقشف من أجل وضع حد لعجز الموازنة، كون الحكومة تنظر إلى تمويل العجز بغض النظر عن المرحلة التي عاشها الاقتصاد، ويلحظ أن النمو الاقتصادي بلغ (7.4%) في عام ٢٠١٥ وأصبح سالباً (3.8%) في عام ٢٠١٧، وهذا يؤكد مدى تأثير البلد بالعوامل الخارجية، ويمكن توضيح نتائج الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ثابتة خلال فترة الدراسة من خلال جدول (3 - ٩) الآتي:

جدول (3-٩): الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٨)

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	54.720	58.495	142.7	162.587	174.99	175.335	182.051	199.335	201.528	199.129

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، الجهاز المركزي للإحصاء، التقارير السنوية

يلحظ من الجدول (3 - ٩) أن هنالك تذبذباً في الناتج المحلي الإجمالي من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة، إذ يتبين في عامي (٢٠٠٩ و ٢٠١٠) شهد انخفاضاً نتيجة الأزمة العالمية الحاصلة مما أدت إلى انخفاض الطلب على النفط الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط أما في عامي (٢٠١٢ و ٢٠١٣) شهد ارتفاعاً نتيجة تحسين الأوضاع والخروج من الأزمة وزيادة الطلب على النفط مما أدى إلى ارتفاع أسعاره، في حين شهد انخفاضاً ملموساً خلال عامي (٢٠١٤ و ٢٠١٥) في الأسعار الثابتة، ويعزى ذلك

الفصل الثالث المبحث الأول : قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية

إلى تداعيات التي شهدها العراق خلال مطلع عام ٢٠١٤، التي أدت إلى انخفاض صادرات النفط، فضلاً عن الانخفاض الحاد في أسعار النفط، ومن ثم تدهور الإيرادات النفطية.

وفي عام ٢٠١٦ فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً بنسبة (6.3%) إذ بلغ (199.335) ترليون دينار في عام ٢٠١٦ مقابل (182.051) ترليون دينار خلال عام ٢٠١٥، إذ كانت السياسة النقدية في عام ٢٠١٦ داعمة للاقتصاد العراقي وساندة له، وفي ظل الظروف التي مر بها البد فهي تعزز الثقة بالاقتصاد العراقي وتوفير الإمكانات اللازمة لتجاوز تلك الظروف التي شهدها البد في ظل الأزمة المالية التي عاشها البلد نتيجة الانخفاض الحاصل في أسعار النفط من خلال إيجاد مصادر لتمويل الموازنة العامة للدولة عن طريق أدوات مختلفة تمثلت بأذونات الخزينة، والسندات، كما شهد هذا العام استقرار سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي من خلال نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية.

أما في عام ٢٠١٧، فقد شهد ارتفاعاً في معدل نمو بلغ بنسبة (1%) قياساً بعام ٢٠١٦، ليسجل (201.528) ترليون دينار مقابل (199.335) ترليون دينار لعام ٢٠١٥، ويعود ذلك الارتفاع نتيجة أسعار النفط إذ بلغ سعر البرميل من النفط (49.3) دولار خلال عام ٢٠١٧ قياساً بعام ٢٠١٦ الذي بلغ فيه سعر برميل النفط (36) دولار، أما في عام ٢٠١٨، فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاض في الأسعار الثابتة قياساً بعام ٢٠١٧ وبنسبة سالبة (1%)، إذ بلغ (199.129) ترليون دينار في عام ٢٠١٨، مقابل (201.528) ترليون دينار خلال عام ٢٠١٧، ويعزى ذلك الانخفاض إلى الانخفاض في معدل الإنتاج السنوي والإنتاج اليومي إذ شكل كلاهما نسبة انخفاض سالبة (1.3%)، وأن هذا الارتفاع والانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يؤثر على استمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية.

٥.٢.١.٣ تحليل معدل التضخم السنوي (INF)

يعبر التضخم عن حالة من الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار مما يؤثر سلباً على المواطن، ويضعف قدرته الشرائية، وذلك بتقليل دخله الحقيقي، وعادة يقاس التضخم من خلال مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer Price Index)، ويعبر عنه باختصار (CPI)، ولا تستغني دولة في العالم عن احتساب مؤشر التضخم لما له من أهمية في قياس أداء الاقتصاد ومستوى رفاهية المواطن، كما يستفاد منه في الوصول إلى القيم الحقيقية للمؤشرات الاقتصادية المهمة كالدخل والناتج بعد استبعاد أثر التغير في الأسعار، إلا إن الاتجاهات السعرية التي عاشها الاقتصاد العراقي في بداية عقد

الفصل الثالث المبحث الأول : قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية

التسعينيات، وحتى نهاية عام ٢٠٠٨ تركت متوسطات تضخم سنوية بلغت 50% لتفصح عن أن هناك مشكلة هيكلية متأصلة في هيكلية الاقتصاد العراقي، وبسببها يعاني من اختلال التوازن بين القطاعات الإنتاجية والخدمية، فمنذ بدء البنك المركزي بعمله ومهامه تصدى لظاهرة التضخم بهدف السعي إلى خفض المعدلات المفرطة والسيطرة عليها، باتخاذ إجراءات نقدية متتابعة وقد نجحت السلطة النقدية بذلك، وجدول (3 - 10) يوضح حالات التضخم في العراق خلال فترة الدراسة:

جدول (3-10): معدل التضخم السنوي (INF) للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٨)

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الرقم القياسي العام	122.1	125.1	132.1	140.1	142.7	145.9	148.0	104.1	104.3	104.7
معدل التضخم السنوي	2.8	2.4	5.6	6.1	1.9	2.2	1.4	0.5	0.5	0.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، الجهاز المركزي للإحصاء، التقارير السنوية

يتبين من الجدول (3 - 10) أن نسب التضخم خلال فترة الدراسة متباينة من عام الى عام، فقد شهدت الاسواق المحلية استقراراً نسبياً للمستوى العام للأسعار خلال عام (٢٠٠٩ و٢٠١٠) ليرتفع في عامي (٢٠١٢ و٢٠١٣)، أما في عام ٢٠١٤، فقد سجل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عموم العراق (145.9) نقطة عام ٢٠١٤ مقابل (142.7) نقطة في عام ٢٠١٣ محققاً زيادة بلغت نسبياً (2.2%)، وقد يكون سبب هذا الارتفاع في التضخم لعام ٢٠١٤ نتيجة الاحداث غير المستقرة في البلد، مما أدى إلى دفع بضرورة زيادة الإنفاق الحكومي، أما في عام ٢٠١٥ فقد حقق المستوى العام للأسعار استقراراً واضحاً، إذ سجل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عموم العراق (148.0) نقطة خلال عام ٢٠١٥ مقابل (145.9) نقطة خلال عام ٢٠١٤، إذ يلحظ هنالك ارتفاعاً طفيفاً في الرقم القياسي، بينما بلغت نسبة التضخم في عام ٢٠١٥ (1.4%) مقابل (2.2%) خلال عام ٢٠١٤.

أما في عام ٢٠١٦، فقد كان الاستقرار في المستوى العام للأسعار واضحاً، إذ سجل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عموم العراق (104.1) نقطة خلال عام ٢٠١٦ مقابل (148.0) نقطة خلال عام ٢٠١٥، إذ يلحظ هنالك انخفاضاً في الرقم القياسي، وقد ظهر التضخم بنسبة (0.5%) خلال عام ٢٠١٦، مقابل (1.4%) خلال عام ٢٠١٦، كما أن الفرق بين النسبتين واضح وجاء ذلك الفرق في التضخم نتيجة دعم السياسة النقدية من خلال ايجاد مصادر لتمويل الموازنة العامة للدولة من خلال أدوات مختلفة تمثلت بأذونات الخزينة، والسندات، كما شهد هذا العام استقرار سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي من خلال نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية، إذ تم تعديل هذا السعر إلى

الفصل الثالث المبحث الأول : قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية

(1275) دينار عراقي أمام الدولار الأمريكي, كما شهد هذا العام انطلاق المشروع التنموي للبنك المركزي إذ قام بتخصيص مبلغ لتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة.

أما في عام ٢٠١٧, فقد ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك إذ بلغ (104.3) نقطة مقابل (104.1) نقطة خلال عام ٢٠١٦, ليسجل نسبة تضخم بالغة (0.2) خلال عام ٢٠١٧ مقابل (0.5) خلال عام ٢٠١٦, ويعود هذا التغير في التضخم نتيجة الانخفاض في المعدل السنوي لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي بمعدل تغير بلغ (0.2%) خلال عام ٢٠١٧ قياساً بعام ٢٠١٦ فقد وصل المعدل العام لسعر الصرف (1256) دينار عراقي مقابل الدولار الأمريكي, أما في عام ٢٠١٨, فقد شهد ارتفاعاً طفيفاً في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك إذ بلغ (104.7) خلال عام ٢٠١٨, مقابل (104.3) نقطة خلال عام ٢٠١٧, ليسجل معدل تضخم سنوي بنسبة (0.4%) وجاء هذا التغير نتيجة التغير في الارتفاع والانخفاض في أغلب المجموعات الرئيسية إذ شهد ارتفاعاً في (6) مجموعات وانخفاض في (5) مجموعات مع ثبات نمو مجموعة واحدة.

مما تقدم يلحظ نجاح البنك المركزي في معالجة التضخم وتحقيق معدلات منخفضة يتزامن مع استهداف سعر الصرف للسيطرة على سوق الصرف الاجنبي, ومن ثم رفع سعر صرف الدينار العراقي عبر طريق نافذة بيع العملة الأجنبية الذي يعد فعلياً سوق صرف مركزي, فالبنك المركزي خلال هذه النافذة يعتمد على أدنى الأسعار لعروض شراء العملات الأجنبية, ولاسيما الدولار بعد ذلك تحول إلى أسلوب الإعلان عن أسعار البيع مسبقاً لغرض تلبية متطلبات القطاع الخاص بذلك السعر, ويعد التدخل في أسواق الصرف وسيلة مشابهة لسياسة تثبيت سعر صرف العملة الوطنية, إذ اعتمد على سياسة التعويم المدار بوضع حدي أعلى وأدنى.

٣.١.٣ قياس وتحليل نتائج استمرارية الأرباح

تعمل المصارف في بيئة تتميز بالمنافسة الشديدة وذات طابع اقتصادي متقلب، تمارس نشاطها وتعكس واقع هذا النشاط على شكل بيانات وجداول وكشوفات متاحة ومفصح عنها للجميع، لكي يستفيد منها في تقييم الأداء واتخاذ القرار المناسب، وتتضمن عملية دراسة الأداء المالي دراسة تفصيلية للكشوفات المالية قياساً نتائجها وتفسيرها ومن ثم الاستقادة منها، وسيتم قياس مؤشر استمرارية الأرباح عن طريق المعادلة الرياضية الآتية:

$$NI_t / \text{Total Asset}_{t-1} = \beta_0 + \beta_1 NI_{t-1} / \text{Total Asset}_{t-1} + \varepsilon_t$$

الفصل الثالث المبحث الأول : قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية

إذ إن:

NI_t : أرباح السنة الحالية للوحدة الاقتصادية.

NI_{t-1} : تمثل أرباح السنة الماضية للوحدة الاقتصادية.

$Total Asset_{t-1}$: القيمة الدفترية لإجمالي موجودات السنة الماضية.

ومن خلال معادلة الانحدار أعلاه يمكن تحديد مستوى استمرارية الأرباح من خلال معامل الانحدار (β_1) بحيث كلما ارتفعت قيمة المعامل واقتربها من الواحد دل ذلك على زيادة العلاقة بين الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية ومن ثم ارتفاع استمرارية الأرباح. وتابع الباحث في قياس استمرارية الأرباح الخطوات الآتية:

١. قياس الأرباح للسنة الحالية من خلال قسمة أرباح السنة الحالية على القيمة الدفترية لإجمالي موجودات السنة الماضية.

٢. قياس الأرباح للسنة الماضية من خلال قسمة أرباح السنة الماضية على القيمة الدفترية للسنة التي تسبقها.

٣. استخدام نتائج نقطة رقم (٢ و ١) لكل مصرف من مصارف عينة الدراسة وتوظيفها في معادلة الانحدار لاستخراج معامل (β_1) لكل مصرف من مصارف عينة الدراسة.

٤. بعد استخراج (β_1) لكل مصرف تضرب (β_1) في أرباح السنة الماضية لكل سنة مشمولة في فترة الدراسة.

٥. التوصل الى استمرارية الأرباح من خلال نتائج في النقطة رقم (٤) ولكل مصرف من مصارف عينة الدراسة كما لكل سنة لفترة الدراسة (٢٠٠٩ - ٢٠١٨).

التوصل إلى (استمرارية الأرباح) من خلال تطبيق المعادلة أعلاه، إذ كلما اقتربت (β_1) من (١) أشار ذلك على ان استمرارية الأرباح جيدة، وبارتفاع النسبة تدل على الأرباح مستمرة بالارتفاع

٦. وبالعكس عند انخفاض النسبة يدل ذلك على أن الأرباح مستمرة الانخفاض، وجدول (٣ - ١١)

أدناه يوضح تفاصيل قياس استمرارية الأرباح لكل مصرف من مصارف عينة الدراسة وكما يأتي :

الفصل الثالث المبحث الأول : قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية

جدول (3 - ١١): نتائج قياس استمرارية الأرباح للمصارف عينة الدراسة (مليون دينار)

ت	القيمة السنة	Nit (1)	TAT-1 (2)	β_1 (3)	Nit-1 (4)	TAT-1 (5)	$\times \text{Nit}-1\beta_1$ (4×3) = (6)
أ	المصرف التجاري العراقي						
1	2009	4074	204674	0.352	5301	191015	1866
2	2010	1889	208304	0.352	4074	204674	1434
3	2011	6576	204164	0.352	1889	208304	665
4	2012	9219	247446	0.352	6576	204164	2315
5	2013	10659	293437	0.352	9217	247446	3244
6	2014	11171	334843	0.352	10659	293437	3752
7	2015	10615	449273	0.352	11171	334843	3932
8	2016	9190	414889	0.352	10615	449273	3737
9	2017	11244	423819	0.352	9190	414889	3235
10	2018	10759	460617	0.352	11244	423819	3958
ب	مصرف بغداد						
1	2009	19187	542911	0.297	25731	363725	7642
2	2010	18017	892194	0.297	19187	542911	5699
3	2011	27818	961062	0.297	18017	892194	5351
4	2012	31333	875267	0.297	27818	961062	8262
5	2013	46062	1300655	0.297	31333	875267	9306
6	2014	36041	1764905	0.297	46062	1300655	13680
7	2015	39291	1827605	0.297	36041	1764905	10704
8	2016	37921	1549537	0.297	39291	1827605	11669
9	2017	23094	1200424	0.297	37921	1549537	11263
10	2018	5610	1090153	0.297	23094	1200424	6859
ج	المصرف الاهلي للاستثمار						
1	2009	1315	70564	0.010	3435	51193	34
2	2010	2212	94053	0.010	1315	70564	13
3	2011	4634	107558	0.010	2212	94053	22
4	2012	18369	184665	0.010	4634	107558	46
5	2013	18694	337249	0.010	18369	184665	184
6	2014	14712	542406	0.010	18694	337249	187
7	2015	12657	615235	0.010	14712	542406	147
8	2016	44786	535006	0.010	12657	615235	127
9	2017	37287	578847	0.010	44786	535006	448
10	2018	13973	603214	0.010	37287	578847	373

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على جداول (أ ، ب ، ج) من ملحق (٤)

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال قياس استمرارية الأرباح لمصارف عينة الدراسة الواردة في الجدول (٣-١١) أعلاه حول مستوى استمرارية الأرباح المصارف عينة الدراسة، يلحظ أن نسبة (β_1) ولجميع مصارف عينة الدراسة لا تقترب من (1) بل كانت بعيدة عن المستوى المطلوب وعلى مستوى كل مصرف، فقد بلغت (β_1) للمصرف التجاري العراقي 0.352، ومن الواضح أن هذه النسبة ليست قريبة من المستوى المطلوب (1)، أي إنها تفسر أن أرباح المصرف غير مستمرة بشكل جيد بل

الفصل الثالث المبحث الأول : قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية

كانت متفاوتة من سنةٍ إلى أخرى كما يلاحظ من نتائج الجدول أعلاه إذ بلغ أعلى ربح للمصرف التجاري العراقي (3958) في عام ٢٠١٨, بينما كان أدنى ربح (665) في عام ٢٠١١.

أما مصرف بغداد فقد كانت (β_1) لديه (0.297), وهي بعيدة عن المستوى المطلوب باقتربها من (1) وهذا البعد في (β_1) عن (1) يدل على أن الأرباح للمصرف غير مستمرة بالشكل الجيد بل كانت متفاوتة ومن سنةٍ إلى أخرى فقد كان أعلى ربح للمصرف بغداد خلال فترة الدراسة بلغ (11669) في عام ٢٠١٦, بينما أدنى ربح للمصرف فقد بلغ (5351) خلال عام ٢٠١١.

أما مصرف الأهلي للاستثمار فقد كانت (β_1) لديه (0.010), وهي بعيدة عن المستوى المطلوب باقتربها من (1) وهذا يفسر أن استمرارية الأرباح التي يحققها المصرف غير جيدة بل كانت متفاوتة ومن عامٍ إلى آخر خلال فترة الدراسة, إذ بلغ أعلى ربح حققه المصرف خلال فترة الدراسة (448) مليون دينار خلال عام ٢٠١٧, بينما كان أدنى ربح حققه المصرف خلال فترة الدراسة (13) مليون دينار خلال عام ٢٠١٠.

ولغرض تقييم المصارف عينة الدراسة من حيث (β_1) لكل مصرف يلاحظ أن المصرف التجاري العراقي كانت قيمة (β_1) (0.352), وهي أعلى قيمة من بين مصارف عينة الدراسة, ولذلك أخذ المرتبة الأولى على مصارف عينة الدراسة, وعلى الرغم من أن المصرف التجاري العراقي حقق أعلى (β_1) بين مصارف عينة الدراسة إلا أنه كانت (β_1) لديه أدنى من المستوى المطلوب وغير قريبة من (1), ويأتي في المرتبة الثانية مصرف بغداد إذ كانت (β_1) لديه (0.297) ومن ثم يليهما المصرف الأهلي للاستثمار ليكون في المرتبة الثالثة بين المصارف عينة الدراسة وكانت (β_1) لديه (0.010) وهي أقل من (β_1) لدى المصرفين (المصرف التجاري العراقي, ومصرف بغداد).

٤.١.٣ نتائج قياس وتحليل القيمة السوقية للمصارف عينة الدراسة

لغرض قياس القيمة السوقية للمصرف عينة الدراسة فقد تم الاستعانة بأنموذج (Tobin's Q) المعدل الذي تمت الإشارة إليه في المبحث الثاني من الفصل الثاني, الذي تلخصت فكرته من خلال نسبة القيمة السوقية للأسهم المتداولة إلى القيمة الدفترية لإجمالي موجودات المصرف المتمثل بالمعادلة الآتية:

$$\text{Tobin's Q} = \frac{\text{MVT}}{\text{TABV}}$$

إذ أن :

الفصل الثالث المبحث الأول : قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية

MVT = القيمة السوقية لحقوق الملكية والناجمة من (القيمة السوقية السهم الواحد × عدد الأسهم المتداولة)

TABV = القيمة الدفترية لإجمالي الموجودات

إذ كلما اقتربت نسبة (Tobin's Q) من الواحد (1) الصحيح دل ذلك على أن قيمة المصرف بمستوى أفضل وأدائه جيد، وبالعكس عندما تقترب النسبة من الصفر (0) يدل ذلك على تدني القيمة وأن موجودات المصرف مسعرة بأعلى من قيمتها الحقيقية، وجدول (3 - ١٢) أدناه يوضح قياس قيمة كل مصرف من المصارف عينة الدراسة وكالاتي:

جدول (3 - ١٢): قياس القيمة السوقية للمصارف عينة الدراسة

ت	البيان السنة	القيمة السوقية للسهم (بالدينار)	عدد الاسهم (بالملايين)	D MVT (بالملايين)	TABV (بالملايين)	Tobin's Q (%)
المصرف التجاري العراقي						
1	2009	1.450	60000	87000	208304	0.418
2	2010	1.390	60000	83400	204164	0.409
3	2011	0.90	100000	90000	247446	0.363
4	2012	1.270	100000	127000	293437	0.433
5	2013	0.920	150000	138000	334843	0.412
6	2014	0.660	250000	165000	449273	0.367
7	2015	0.580	250000	145000	414889	0.349
8	2016	0.480	250000	120000	423819	0.283
9	2017	0.490	250000	122500	460617	0.266
10	2018	0.470	250000	117500	443946	0.265
المتوسط						
%36						
مصرف بغداد						
1	2009	1.920	85000	163200	892194	0.183
2	2010	1.790	100000	179000	961062	0.186
3	2011	3.480	112900	392892	875267	0.449
4	2012	1.800	275000	495000	1300655	0.381
5	2013	2.060	250000	515000	1764905	0.292
6	2014	1.550	250000	387500	1827605	0.220
7	2015	1.170	250000	292500	1549537	0.189
8	2016	0.910	250000	227500	1200424	0.190
9	2017	0.610	250000	152500	1090153	0.140
10	2018	0.290	250000	72500	1113539	0.065
المتوسط						
%22.95						
المصرف الاهلي للاستثمار						
1	2009	0.860	50000	43000	94053	0.457
2	2010	0.810	50000	40500	107558	0.377
3	2011	0.850	100000	85000	184665	0.460
4	2012	0.840	100000	84000	337249	0.249
5	2013	0.820	152000	124640	542453	0.230
6	2014	0.900	250000	225000	542406	0.15
7	2015	0.550	250000	137500	615235	0.223
8	2016	0.410	250000	102500	535006	0.192
9	2017	0.470	250000	117500	578847	0.203
10	2018	0.340	250000	85000	603214	0.141
المتوسط						
%29.47						

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٨)

الفصل الثالث المبحث الأول : قياس وتحليل المحددات الداخلية والخارجية واستمرارية الأرباح والقيمة السوقية

يتبين من الجدول (٣ - ١٢) أن نسب القيمة السوقية لجميع مصارف عينة الدراسة ولجميع سنوات فترة الدراسة بعيدة عن (1) يلحظ أن نسبة القيمة السوقية خلال فترة الدراسة تتخفف عاماً بعد عام، إذ بلغ متوسط القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي بواقع نسبة (36%)، وقد كان حدها الأعلى خلال عام ٢٠١٢ بواقع نسبة بلغت (43.3%)، أما حدها الأدنى فقد كان بواقع نسبة بلغت (26.5%) خلال عام ٢٠١٨، وتعد هذه نسبة ضعيفة، إذ يلحظ من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن نسب القيمة في أغلب السنوات ضعيفة النسبة نتيجة كبر الفجوة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية، أما مصرف بغداد فقد كانت جميع نسب القيمة السوقية لديه ضعيفة وبعيدة عن (1) فقد كان متوسط النسبة (22.95%)، إذ حقق أعلى نسبة لديه بواقع (44.9%) وذلك خلال عام ٢٠١١، وكانت متجهة إلى الانخفاض للسنوات اللاحقة لسنة ٢٠١١، إذ تصل إلى حدها الأدنى في عام ٢٠١٨ وبواقع نسبة بلغت (6.5%)، أما المصرف الأهلي للاستثمار فقد كانت جميع نسب القيمة السوقية لدى المصرف دون النصف خلال فترة الدراسة ولم تقترب من (1)، إذ بلغ متوسط القيمة السوقية خلال الفترة بواقع نسبة بلغت (29.47%)، وقد كان حدها الأعلى خلال عام ٢٠١١ بواقع نسبة قد بلغت (46%)، أما حدها الأدنى فقد كان بواقع نسبة بلغت (14.1%) خلال عام ٢٠١٨.

ويلحظ من نتائج جدول (٣ - ١٢) أن جميع مصارف عينة الدراسة وعلى مدى فترة الدراسة لم تحقق قيمة سوقية عالية، ولغرض تقييم القيمة السوقية للمصارف عينة الدراسة من خلال المتوسط العام لدى كل مصرف يلاحظ أن مصرف التجاري العراقي قد حقق أعلى متوسط من المصارف الأخرى خلال مدة الدراسة إذ بلغ متوسط القيمة السوقية لدى المصرف بنسبة (36%)، ويليه المصرف الأهلي للاستثمار بمتوسط قيمة بلغت نسبته (29.47%)، ومن ثم يليهما مصرف بغداد بمتوسط قيمة بلغت نسبته (22.95%)، كذلك يلحظ من جميع نتائج المتوسطات لدى المصارف عينة الدراسة منخفضة جداً، بما فيها المصرف الذي أخذ الرتبة الأولى من بينها ألا إنه لم تقترب نسبة قيمته السوقية من (1) ولا في أي سنة من سنوات مدة الدراسة، فضلاً عن المتوسط العام الذي حققه وهو لم يصل إلى النصف من النسبة المحددة بواحد (1).

المبحث الثاني

القياس والتحليل الإحصائي لأثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية

الأرباح والقيمة السوقية واختبار الفرضيات

يتناول هذا المبحث وصف الارتباط بين المتغيرات الخمسة (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم السنوي) مع المتغيرين (استمرارية الأرباح، والقيمة السوقية) من خلال توظيف النتائج التي تم استخراجها باستخدام المعادلات الرياضية في المبحث الأول من هذا الفصل وتوظيفها في البرنامج الإحصائي spss rv 20 ومن ثم وصف وتحليل مخرجات البرنامج من حيث العلاقة والأثر بين المتغيرات واختبار الفرضيات فيما يتعلق بقبولها أو نفيها، ووضع فرضيات بديلة.

ولغرض قياس الارتباط بين المتغيرات المستقلة الخمسة (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم السنوي) والمتغيرين التابعين (استمرارية الأرباح، والقيمة السوقية) تم استخدام الصيغة المختصرة لمعامل الارتباط بيرسون (r) Pearson على وفق المعادلة الآتية:

$$r = \frac{n(\sum xy) - (\sum x)(\sum y)}{\sqrt{n \sum x^2 - (\sum x)^2} \sqrt{n \sum y^2 - (\sum y)^2}}$$

إذ يمثل r قوة الارتباط المتغير المستقل مع المتغير التابع ويمثل x المتغير المستقل ويمثل y المتغير التابع ولأن الدراسة تتوسع إلى أكثر من متغير مستقل ومتغير تابع فقد تم ترميز المتغيرات لغرض استخدامها في البرنامج الإحصائي والخروج بالنتائج وقد أخذ كل متغير مستقل وتابع رمزاً خاصاً به والجدول الآتي يوضح ذلك:

الرمز الإحصائي	مصطلحات المتغيرات	اسم المتغير باللغة الانكليزية	اسم المتغير باللغة العربية
X1	CAR	Capital Adequacy Ratio	نسبة كفاية رأس المال
X2	AQ	Asset Quality	جودة الموجودات
X3	QLR	Quick Liquidity Ratio	نسبة السيولة السريعة
X4	GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي
X5	INF	Annual Economic Inflation Rate	معدل التضخم الاقتصادي السنوي
Y1	Cp	Continuity of profits	استمرارية الأرباح
Y2	Mv	Market value	القيمة السوقية

وبعد استخراج نتائج الارتباط الخاصة بكل متغير من المتغيرات المستقلة الخمسة (كفاية رأس المال X1، جودة الموجودات X2، السيولة X3، الناتج المحلي الإجمالي X4، معدل التضخم السنوي X5)

والمتغيرين التابعين (استمرارية الأرباح y_1 , والقيمة السوقية y_2) فقد قام الباحث بتحويل الرمز المستخدم لكل متغير إلى اسم المتغير الأساسي, وذلك ليكون التحليل أكثر وضوحاً.

١.٢.٣ التحليل الإحصائي للمصرف التجاري العراقي

١.١.٢.٣ الإحصاءات العامة

قام الباحث هنا بإيجاد الإحصاءات العامة المتمثلة بأقل وأعلى قيمة والوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل متغير من متغيرات البحث بغية إعطاء صورة كاملة عن البيانات المستخدمة وكما موضحة في الجدول الآتي:

جدول (٣ - ١٣): الإحصاءات العامة للمتغيرات

الإحصائيات الوصفية				
الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	أعلى قيمة	أقل قيمة	القيم المتغيرات
15.41	76.3	101	46	كفاية رأس المال
268.73	331.75	901.32	79.7	جودة الموجودات
0.46	2.32	2.88	1.53	نسبة السيولة السريعة
54.98	155.09	201.528	54.72	الناتج المحلي الإجمالي
2.02	2.38	6.1	0.4	معدل التضخم السنوي
1170.13	2813.8	3958	665	استمرارية الأرباح
0.06	0.36	0.433	0.265	القيمة السوقية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss rv20

من خلال الجدول (٣ - ١٣) يتبين أن أدنى قيمة لكفاية رأس المال بلغت (46) بينما أعلى قيمة (101) أما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (76.3) وبانحراف معياري مقداره (15.41). أن أدنى قيمة لجودة الموجودات بلغت (79.7) بينما أعلى قيمة (901.32) أما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (331.75) وبانحراف معياري مقداره (268.73). بينما أدنى قيمة للسيولة السريعة بلغت (1.53) وأعلى قيمة (2.88) أما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (2.32) وبانحراف معياري مقداره (0.46). وأن أدنى قيمة للناتج المحلي الإجمالي بلغت (54.72) بينما أعلى قيمة (201.528) أما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (155.09) وبانحراف معياري مقداره (54.98). أما أدنى قيمة لمعدل التضخم السنوي بلغت (0.4) بينما أعلى قيمة (6.1) أما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (2.38) وبانحراف معياري مقداره (2.02). أما أدنى قيمة لاستمرارية الأرباح بلغت (665) بينما أعلى قيمة (3958) أما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (2813.8) وبانحراف معياري مقداره (1170.13). أما أدنى قيمة للقيمة السوقية بلغت

(0.265) بينما أعلى قيمة (0.433) أما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (0.36) وبانحراف معياري مقداره (0.06).

٢.١.٢.٣ دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (نسبة كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم السنوي)، واستمرارية الأرباح (المتغير التابع) سوف يقوم الباحث هنا بدراسة علاقة الارتباط والأثر للمتغيرات المستقلة الخمسة من جهة والمتغير استمرارية الأرباح من جهة أخرى وكما يأتي:

أولاً: دراسة علاقة الارتباط ومعنويته بين المتغيرات المستقلة (نسبة كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم السنوي)، واستمرارية الأرباح (المتغير التابع)

لغرض اختبار معنوية الارتباط بين المتغيرات، فقد تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS vr.20 لإيجاد قيم الارتباطات ومعنويتها الإحصائية وكما مبين في الجدول الآتي:

جدول (3 - ١٤): علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة الخمسة واستمرارية الأرباح (المتغير التابع)

علاقات الارتباط						
معدل التضخم السنوي	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة السيولة السريعة	جودة الموجودات	كفاية رأس المال	المتغيرات المستقلة	
-0.728*	0.725*	0.756*	-0.725*	0.938**	Pearson Correlation	استمرارية الارباح (المتغير التابع)
0.017	0.018	0.011	0.018	0.000	Sig. (2-tailed)	
10	10	10	10	10	N	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).						
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss rv20

يتضح من خلال جدول (٣ - ١٤) ما يأتي:

إن جميع الارتباطات بين المتغيرات الخمسة (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، الناتج المحلي الإجمالي) من جهة واستمرارية الأرباح (المتغير التابع) من جهة أخرى هي متغيرات معنوية تحت مستوى دلالة 5% كون قيمة sig. اقل من 5%، ويمكن تحليل ذلك كما يأتي:

١. بلغ الارتباط بين متغيري نسبة كفاية رأس المال واستمرارية الأرباح 0.938 مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية، وهذا يدل على نفي الفرضية الفرعية الأولى التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين كفاية رأس المال واستمرارية الأرباح) واستبدالها بفرضية بديله تؤكد العلاقة بين المتغيرين والتي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين كفاية رأس المال واستمرارية الأرباح).

٢. بلغ الارتباط بين متغيري جودة الموجودات واستمرارية الأرباح -0.725 مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية، مما يدل ذلك على نفي الفرضية الفرعية الثانية التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين جودة الموجودات واستمرارية الأرباح)، وتأكيد العلاقة بين المتغيرين بوضع فرضية بديلة مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين جودة الموجودات واستمرارية الأرباح).

٣. بلغ الارتباط بين متغيري السيولة واستمرارية الأرباح 0.756 مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية، ويدل ذلك على نفي الفرضية الفرعية الثالثة التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين السيولة واستمرارية الأرباح)، ووضع فرضية بديلة تؤكد العلاقة بين المتغيرين التي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين السيولة واستمرارية الأرباح).

٤. بلغ الارتباط بين متغيري الناتج المحلي الإجمالي واستمرارية الأرباح 0.725 مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية، وهذا يدل على نفي الفرضية الفرعية الرابعة التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي واستمرارية الأرباح)، واستبدالها بفرضية أخرى تؤكد العلاقة بين المتغيرين التي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي واستمرارية الأرباح).

٥. بلغ الارتباط بين متغيري معدل التضخم السنوي واستمرارية الأرباح -0.728 مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية، وذلك يدل على نفي الفرضية الفرعية الخامسة التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين معدل التضخم السنوي واستمرارية الأرباح)، وتأكيد العلاقة بين المتغيرين بوضع فرضية بديلة مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين معدل التضخم السنوي واستمرارية الأرباح). من خلال الجدول (٣ - ١٤) يتضح أن أعلى ارتباط للمتغيرات الخمسة مع استمرارية الأرباح كان لنسبة كفاية رأس المال أولاً، وثانياً السيولة، وثالثاً المتغيرين جودة الموجودات والناتج المحلي الإجمالي وأخيراً جاء معدل التضخم السنوي.

ثانياً: تحليل علاقة الأثر ومعنويته بين المتغيرات المستقلة (نسبة كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم السنوي)، واستمرارية الأرباح (المتغير التابع) سيتم هنا تحليل أثر المتغيرات المستقلة الخمسة على استمرارية الأرباح (المتغير التابع) واختبار الفرضيات الفرعية فيما يتعلق بإثباتها أو نفيها ووضع فرضيات بديلة، وقد أفرز البرنامج SPSS خلاصة النتائج الآتية:

جدول (٣-١٥): إحصاءات أثر المتغيرات الخمسة على استمرارية الأرباح

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	قيمة اختبار F	معنوية اختبار F	قيمة معلمة الأثر	قيمة اختبار t	معنوية sig. اختبار t	معنوية المتغير
استمرارية الأرباح	CAR	0.88	0.87	58.696	.000	0.94	7.661	0.000	المتغير معنوي طردي
	AQ	0.53	0.47	8.884	.018	-0.73	-2.981	0.018	المتغير معنوي عكسي
	QLR	0.571	0.518	10.667	.011	0.76	3.266	0.011	المتغير معنوي طردي
	GDP	0.526	0.466	8.869	.018	0.73	2.978	0.018	المتغير معنوي طردي
	INF	0.530	0.472	9.032	.017	-0.73	-3.005	0.017	المتغير معنوي عكسي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss rv20

يبين الجدول (٣ - ١٥) ما يأتي:

١. بلغت قيمة معامل التحديد لنسبة كفاية رأس المال بمقدار 0.88 بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.87 مما يعني أن نموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 88% من الاختلافات الكلية، وقيمة اختبار F كانت مساوية إلى 58.696 بقيمة معنوية sig. مساوية إلى 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وتشير إلى معنوية نموذج الأثر لنسبة كفاية رأس المال على استمرارية الأرباح، وإن قيمة معلمة الأثر 0.94 بقيمة اختبار t لها مساوٍ إلى 7.661 وهي قيمة ذات دلالة طردية معنوية بسبب أن قيمة المعنوية sig. كانت أقل من مستوى الدلالة 5%، مما يعني أن الزيادة في قيمة كفاية رأس المال بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة استمرارية الأرباح بمقدار 0.94، وذلك يدل على نفي الفرضية الفرعية الأولى التي مفادها (لا يوجد أثر معنوي إحصائيًا لكفاية رأس المال على استمرارية الأرباح)، واستبدالها بفرضية أخرى تثبت أثر نسبة كفاية رأس المال على استمرارية الأرباح التي مفادها (يوجد أثر معنوي إحصائيًا لكفاية رأس المال على استمرارية الأرباح).

٢. بلغت قيمة معامل التحديد لجودة الموجودات بمقدار 0.53، بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.47 مما يعني أن نموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 53% من الاختلافات الكلية، وقيمة اختبار F كانت مساوية إلى 8.884 بقيمة معنوية sig. مساوية إلى 0.018، وهي أقل من مستوى الدلالة 5%، وتشير إلى معنوية نموذج الأثر لجودة الموجودات على استمرارية الأرباح، وإن قيمة معلمة الأثر -0.73 بقيمة اختبار t لها مساوٍ إلى -2.981 وهي قيمة ذات دلالة عكسية معنوية بسبب أن قيمة المعنوية sig. كانت أقل من مستوى الدلالة 5% مما يعني أن الزيادة في قيمة جودة الموجودات بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض استمرارية الأرباح بمقدار 0.73، وذلك يدل على نفي الفرضية الفرعية الثانية التي مفادها (لا يوجد أثر معنوي إحصائيًا لجودة الموجودات على استمرارية الأرباح)،

ووضع فرضية بديلة تؤكد أثر جودة الموجودات على استمرارية الأرباح التي مفادها (يوجد أثر معنوي إحصائي لجودة الموجودات على استمرارية الأرباح).

٣. بلغت قيمة معامل التحديد للسيولة بمقدار 0.57، بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.52، مما يعني أن نموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 57% من الاختلافات الكلية، وقيمة اختبار F كانت مساوية إلى 10.667 بقيمة معنوية sig. مساوية إلى 0.011، وهي أقل من مستوى الدلالة 5%، وتشير إلى معنوية نموذج الأثر للسيولة على استمرارية الأرباح، وإن قيمة معلمة الأثر 0.76 بقيمة اختبار t لها مساوي إلى 3.266، وهي قيمة ذات دلالة طردية معنوية بسبب أن قيمة المعنوية sig. كانت أقل من مستوى الدلالة 5%، مما يعني أن الزيادة في قيمة السيولة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع استمرارية الأرباح بمقدار 0.76، وذلك يدل على نفي الفرضية الفرعية الثالثة التي مفادها (لا يوجد أثر معنوي إحصائي للسيولة على استمرارية الأرباح)، ووضع فرضية بديلة تؤكد أثر السيولة على استمرارية الأرباح التي مفادها (يوجد أثر معنوي إحصائي للسيولة على استمرارية الأرباح).

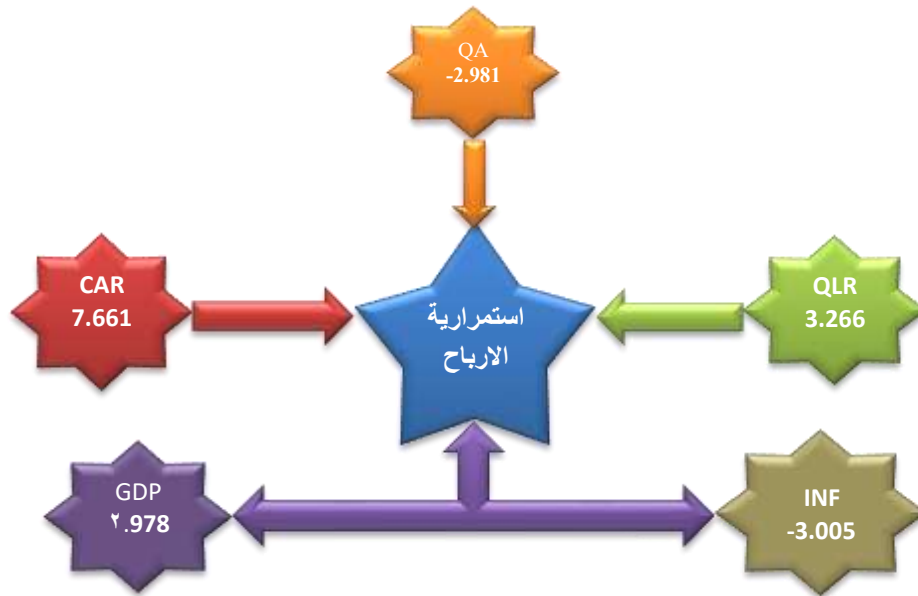
٤. قد بلغت قيمة معامل التحديد للناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.53، بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.47، مما يعني أن نموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 53% من الاختلافات الكلية، وقيمة اختبار F كانت مساوية إلى 8.869 بقيمة معنوية sig. مساوية إلى 0.018 وهي أقل من مستوى الدلالة 5%، وتشير إلى معنوية نموذج الأثر للناتج المحلي الإجمالي على استمرارية الأرباح، وإن قيمة معلمة الأثر 0.73 بقيمة اختبار t لها مساوي إلى 2.978، وهي قيمة ذات دلالة طردية معنوية بسبب أن قيمة المعنوية sig. كانت أقل من مستوى الدلالة 5%، مما يعني أن الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع استمرارية الأرباح بمقدار 0.73، ويدل ذلك على نفي الفرضية الفرعية الرابعة والتي مفادها (لا يوجد أثر معنوي إحصائي للناتج المحلي الإجمالي على استمرارية الأرباح)، وقبول فرضية بديلة تؤكد أثر الناتج المحلي الإجمالي على استمرارية الأرباح التي مفادها (يوجد أثر معنوي إحصائي للناتج المحلي الإجمالي على استمرارية الأرباح).

٥. بلغت قيمة معامل التحديد لمعدل التضخم السنوي بمقدار 0.53، بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.47، مما يعني أن نموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 53% من الاختلافات الكلية، وقيمة اختبار F كانت مساوية إلى 9.032 بقيمة معنوية sig. مساوية إلى 0.017، وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وتشير إلى معنوية نموذج الأثر لمعدل التضخم السنوي على استمرارية الأرباح، وإن قيمة معلمة الأثر -0.73 بقيمة اختبار t لها مساوي إلى -3.005 وهي قيمة ذات دلالة عكسية معنوية

بسبب أن قيمة المعنوية sig. كانت أقل من مستوى الدلالة 5%, مما يعني أن الزيادة في قيمة معدل التضخم السنوي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض استمرارية الأرباح بمقدار 0.73, ويدل ذلك على نفي الفرضية الفرعية الخامسة التي مفادها (لا يوجد أثر معنوي إحصائي لمعدل التضخم السنوي على استمرارية الأرباح), واستبدالها بفرضية أخرى تؤكد أثر معدل التضخم السنوي على استمرارية الأرباح والتي مفادها (يوجد أثر معنوي إحصائي لمعدل التضخم السنوي على استمرارية الأرباح).

والشكل البياني الآتي يوضح قيم اختبار t للمتغيرات المستقلة الخمسة من حيث قوة أثرها في استمرارية الأرباح.

شكل (٣ - ١): قيم اختبار t لأثر المتغيرات الخمسة على استمرارية الأرباح



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss rv20

٣.١.٢.٣ دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (نسبة كفاية رأس المال, جودة الموجودات, السيولة, الناتج المحلي الإجمالي, معدل التضخم السنوي), والقيمة السوقية (المتغير التابع)

سوف يقوم الباحث هنا بدراسة علاقة الارتباط والأثر للمتغيرات الخمسة من جهة والقيمة السوقية من جهة أخرى وكما يأتي:

أولاً: دراسة علاقة الارتباط ومعنويته بين (نسبة كفاية رأس المال, جودة الموجودات, السيولة, الناتج المحلي الإجمالي, معدل التضخم السنوي), والقيمة السوقية (المتغير التابع)

لغرض اختبار معنوية الارتباط بين المتغيرات الخمسة (المستقلة) والقيمة السوقية (التابع), فقد تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS vr.20 لإيجاد قيم الارتباطات ومعنويتها الإحصائية وكما مبين في الجدول الآتي:

جدول (٣-١٦): علاقات الارتباط بين المتغيرات الخمسة المستقلة والقيمة السوقية (المتغير التابع)

علاقات الارتباط					
المتغيرات المستقلة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	نسبة السيولة السريعة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم السنوي
القيمة السوقية (المتغير التابع)	Pearson Correlation	-0.455	0.514	-0.477	-0.660*
	Sig. (2-tailed)	0.186	0.128	0.164	0.038
	N	10	10	10	10
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).					
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).					

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss rv20

من خلال جدول (٣ - ١٦) يتضح ما يأتي:

١. الارتباط بين متغيري نسبة كفاية رأس المال والقيمة السوقية -0.455 وإن sig. أعلى من 5%, مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة غير معنوية, وذلك يدل على إثبات الفرضية الفرعية الأولى التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين كفاية رأس المال والقيمة السوقية).

٢. بلغ الارتباط بين متغيري جودة الموجودات والقيمة السوقية 0.514, وإن sig. أكبر من 5%, مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة غير معنوية, وذلك يدل على إثبات الفرضية الفرعية الثانية التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين السيولة والقيمة السوقية).

٣. بلغ الارتباط بين متغيري السيولة والقيمة السوقية -0.477 وإن sig. أعلى من 5%, مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة غير معنوية, وذلك يدل على إثبات الفرضية الفرعية الثالثة التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين السيولة والقيمة السوقية).

وإن عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغيرات (نسبة كفاية رأس المال, جودة الموجودات, السيولة) والقيمة السوقية, ذلك لا يعني أنه لا توجد علاقة قطعاً وإنما قد يعود سبب ذلك إلى مؤثرات أخرى, إذ يلحظ أن القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي متجهة نحو الانخفاض خلال فترة الدراسة وبالأخص خلال السنوات الأخيرة ويعود ذلك إلى مؤثرات أخرى قد تكون داخلية خاصة بسياسة المصرف أو خارجية

خارج سيطرة المصرف التي تمنع وقوع العلاقة بين المتغيرات، فضلاً عن سياسة توزيع الأرباح التي تتبعها المصرف والتي تأخذ دوراً كبيراً في تأثيرها على القيمة السوقية.

٤. بلغ الارتباط بين متغيري الناتج المحلي الإجمالي والقيمة السوقية -0.66 وإن sig. أقل من 5%, مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة معنوية عكسية، ويدل ذلك على نفي الفرضية الفرعية الرابعة التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي والقيمة السوقية)، واستبدالها بفرضية بديلة تؤكد العلاقة بين المتغيرين التي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي والقيمة السوقية).

٥. بلغ الارتباط بين متغيري معدل التضخم السنوي والقيمة السوقية 0.682 ، وإن sig. أقل من 5%, مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية، وذلك يدل على نفي الفرضية الفرعية الخامسة التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين معدل التضخم السنوي والقيمة السوقية)، ووضع فرضية بديلة تؤكد العلاقة بين المتغيرين التي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين معدل التضخم السنوي والقيمة السوقية).

من خلال جدول (٣ - ١٦) يتضح أن أعلى ارتباط للمتغيرات الخمسة مع القيمة السوقية كان لمعدل التضخم السنوي أولاً، ويأتي ثانياً الناتج المحلي الإجمالي وثالثاً جودة الموجودات ورابعاً السيولة، وأخيراً جاء نسبة كفاية رأس المال.

ثانياً: تحليل علاقة الأثر ومعنويته بين المتغيرات المستقلة (نسبة كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم السنوي)، والقيمة السوقية (المتغير التابع) سيتم هنا تحليل أثر المتغيرات المستقلة الخمسة على القيمة السوقية (المتغير التابع) واختبار الفرضيات الفرعية فيما يتعلق بإثباتها أو نفيها ووضع فرضيات بديلة، وقد أفرز البرنامج SPSS خلاصة النتائج الآتية:

جدول (3 - ١٧): إحصاءات أثر المتغيرات الخمسة على القيمة السوقية

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	قيمة اختبار F	معنوية اختبار F	قيمة معلمة الأثر	قيمة اختبار t	معنوية sig. اختبار t	معنوية المتغير
القيمة السوقية	CAR	0.21	0.11	2.092	0.186	-0.46	-1.446	0.186	المتغير غير معنوي
	AQ	0.27	0.17	2.877	0.128	0.51	1.696	0.128	المتغير غير معنوي
	QLR	0.23	0.13	2.353	0.164	-0.48	-1.534	0.164	المتغير غير معنوي
	GDP	0.44	0.37	6.175	0.038	-0.66	-2.485	0.038	المتغير معنوي عكسي
	INF	0.47	0.40	6.964	0.030	0.68	2.639	0.030	المتغير معنوي طردي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss rv20

يتبين من جدول (٣ - ١٧) الآتي:

١. بلغت قيمة معامل التحديد لنسبة كفاية رأس المال كان بمقدار 0.21، بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.11، مما يعني أن نموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 21%، من الاختلافات الكلية، وقيمة اختبار F كانت مساوية إلى 2.092، بقيمة معنوية sig. مساوية إلى 0.186، وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%، وتشير إلى عدم معنوية نموذج الأثر لنسبة كفاية رأس المال على القيمة السوقية، وإن قيمة معلمة الأثر -0.46 بقيمة اختبار t لها مساوٍ إلى -1.446 وهي قيمة ليست ذات دلالة معنوية بسبب أن قيمة المعنوية sig. كانت أكبر من مستوى الدلالة 5%، مما يعني عدم وجود أثر لنسبة كفاية رأس المال على القيمة السوقية، وذلك يدل على إثبات الفرضية الفرعية الأولى التي مفادها (لا يوجد أثر معنوي إحصائي لكفاية رأس المال على القيمة السوقية).

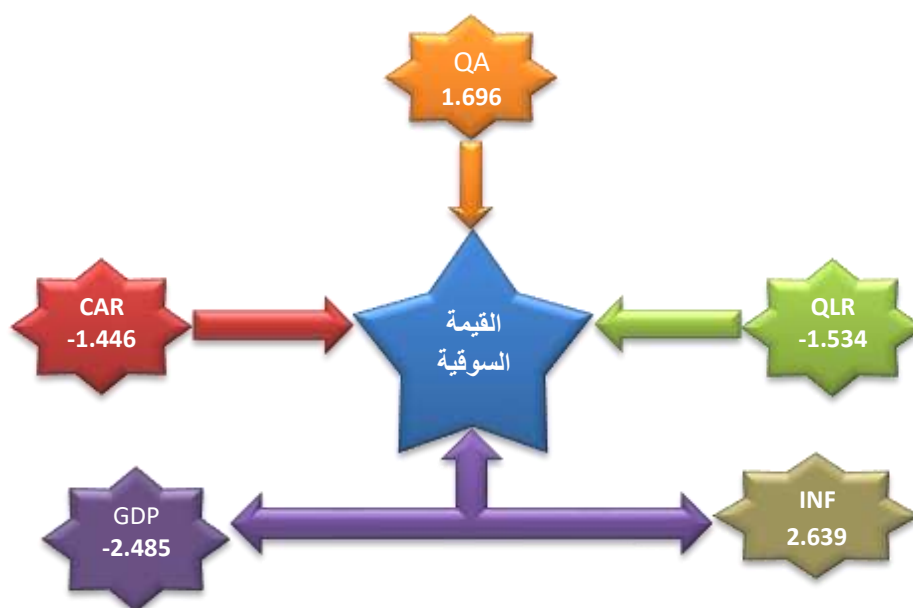
٢. بلغت قيمة معامل التحديد أن لجودة الموجودات بمقدار 0.27، بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.17، مما يعني أن نموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 27%، من الاختلافات الكلية، وقيمة اختبار F كانت مساوية إلى 2.877، بقيمة معنوية sig. مساوية إلى 0.128، وهي أعلى من مستوى الدلالة 5%، وتشير إلى عدم معنوية نموذج الأثر لجودة الموجودات على القيمة السوقية، وإن قيمة معلمة الأثر 0.51، بقيمة اختبار t لها مساوي إلى 1.696، وهي قيمة ليست ذات دلالة معنوية بسبب أن قيمة المعنوية sig. كانت أعلى من مستوى الدلالة 5%، مما يعني عدم وجود أثر لجودة الموجودات على القيمة السوقية، ويدل ذلك على إثبات الفرضية الفرعية الثانية التي مفادها (لا يوجد أثر معنوي إحصائي لجودة الموجودات على القيمة السوقية).

٣. بلغت قيمة معامل التحديد للسيولة بمقدار 0.23، بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.13، مما يعني أن نموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 23% من الاختلافات الكلية، وقيمة اختبار F كانت مساوية إلى 2.353 بقيمة معنوية sig. مساوية إلى 0.164، وهي أعلى من مستوى الدلالة 5%، وتشير إلى عدم معنوية نموذج الأثر للسيولة على القيمة السوقية، وإن قيمة معلمة الأثر -0.48 بقيمة اختبار t لها مساوٍ إلى -1.534 وهي قيمة ليست ذات دلالة معنوية بسبب أن قيمة المعنوية sig. كانت أعلى من مستوى الدلالة 5%، مما يعني عدم وجود أثر للسيولة على القيمة السوقية، وذلك يدل على إثبات الفرضية الفرعية الثالثة التي مفادها (لا يوجد أثر معنوي إحصائي للسيولة على القيمة السوقية).

٤. بلغت قيمة معامل التحديد للناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.44، بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.37، مما يعني أن نموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 44%، من الاختلافات الكلية، وقيمة اختبار F كانت مساوية إلى 6.175، بقيمة معنوية sig. مساوية إلى 0.038، وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وتشير إلى معنوية نموذج الأثر للناتج المحلي الإجمالي على القيمة السوقية، وإن قيمة معلمة الأثر -0.66 بقيمة اختبار t لها مساوي إلى -2.485 وهي قيمة ذات دلالة عكسية معنوية بسبب أن قيمة المعنوية sig. كانت أقل من مستوى الدلالة 5%، مما يعني أن الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية بمقدار 0.66، ويدل ذلك على نفي الفرضية الفرعية الرابعة التي مفادها (لا يوجد أثر معنوي إحصائي للناتج المحلي الإجمالي على القيمة السوقية)، واستبدالها بفرضية أخرى تؤكد أثر الناتج المحلي الإجمالي على القيمة السوقية ومفادها (يوجد أثر معنوي إحصائي للناتج المحلي الإجمالي على القيمة السوقية).

٥. بلغت قيمة معامل التحديد لمعدل التضخم السنوي بمقدار 0.47، بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.40، مما يعني أن نموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 47%، من الاختلافات الكلية، وقيمة اختبار F كانت مساوية إلى 6.964، بقيمة معنوية sig. مساوية إلى 0.030، وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وتشير إلى معنوية نموذج الأثر لمعدل التضخم السنوي على القيمة السوقية، وإن قيمة معلمة الأثر 0.68، بقيمة اختبار t لها مساوٍ إلى 2.639، وهي قيمة ذات دلالة طردية معنوية بسبب أن قيمة المعنوية sig. كانت أقل من مستوى الدلالة 5%، مما يعني أن الزيادة في قيمة معدل التضخم السنوي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية بمقدار 0.68، ويدل ذلك على نفي الفرضية الفرعية الخامسة التي مفادها (لا يوجد أثر معنوي إحصائي لمعدل التضخم السنوي على القيمة السوقية)، ووضع فرضية بديلة تؤكد أثر معدل التضخم السنوي على القيمة السوقية التي مفادها (يوجد أثر معنوي إحصائي لمعدل التضخم السنوي على القيمة السوقية). والشكل البياني الآتي يوضح قيم اختبار t للمتغيرات المستقلة الخمسة من حيث قوة أثرها على القيمة السوقية (المتغير التابع).

شكل (٣-٢): قيم اختبار t لأثر المتغيرات الخمسة على القيمة السوقية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss rv20

٢.٢.٣ التحليل الإحصائي لمصرف بغداد

١.٢.٢.٣ الإحصاءات العامة

قام الباحث هنا بإيجاد الإحصاءات العامة المتمثلة بأقل وأعلى قيمة والوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل متغير من متغيرات الدراسة بغية إعطاء صورة كاملة عن البيانات المستخدمة وكما موضحة في الجدول الآتي:

جدول (٣ - ١٨): الإحصاءات العامة للمتغيرات

الإحصائيات الوصفية				
المتغيرات	القيم	أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي
كفاية رأس المال	21.0000	56.0000	41.600000	11.6828459
جودة الموجودات	6.3500	14.5800	10.221000	2.6751010
نسبة السيولة السريعة	.7300	1.1500	.948000	.1119325
الناتج المحلي الإجمالي	54.7200	201.5280	155.087000	54.9755045
معدل التضخم السنوي	.4000	6.1000	2.380000	2.0164876
استمرارية الأرباح	5351.0000	13680.0000	9043.500000	2754.9944650
القيمة السوقية	.0650	.4490	.229500	.1188106

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss rv20

من خلال جدول (٣ - ١٨) يتبين ان أدنى قيمة لكفاية رأس المال بلغت (21) بينما أعلى قيمة (56) أما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (41.6) وبانحراف معياري مقداره (11.683). أن أدنى قيمة لجودة الموجودات بلغت (6.35) بينما أعلى قيمة (14.58) أما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (10.221) وبانحراف معياري مقداره (2.675). بينما أدنى قيمة للسيولة بلغت (0.73) وأعلى قيمة (1.15) أما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (0.948) وبانحراف معياري مقداره (0.112). وإن أدنى قيمة للناتج المحلي الإجمالي بلغت (54.72) بينما أعلى قيمة (201.528) أما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (155.09) وبانحراف معياري مقداره (54.98). أما أدنى قيمة لمعدل التضخم السنوي بلغت (0.4) بينما أعلى قيمة (6.1) أما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (2.38) وبانحراف معياري مقداره (2.02). أما أدنى قيمة لاستمرارية الأرباح بلغت (5351) بينما أعلى قيمة (13680) أما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (9043.5) وبانحراف معياري مقداره (2754.995). أما أدنى قيمة للقيمة السوقية بلغت (0.067) بينما أعلى قيمة (0.449) أما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (0.221) وبانحراف معياري مقداره (0.119).

٣.٢.٢.٢ دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (نسبة كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة،

الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم السنوي)، واستمرارية الأرباح (المتغير التابع)

سوف يقوم الباحث هنا بدراسة علاقة الارتباط والأثر للمتغيرات الخمسة من جهة واستمرارية الأرباح من جهة أخرى وكما يأتي:

أولاً: دراسة علاقة الارتباط ومعنويته بين (نسبة كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم السنوي)، واستمرارية الأرباح

لغرض اختبار معنوية الارتباط بين المتغيرات، فقد تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS vr.20 لإيجاد قيم الارتباطات ومعنويتها الإحصائية وكما مبين في الجدول الآتي:

جدول (٣ - ١٩): علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة الخمسة واستمرارية الأرباح (المتغير التابع)

علاقات الارتباط						
المتغيرات المستقلة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	نسبة السيولة السريعة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم السنوي	
استمرارية الأرباح (المتغير التابع)	Pearson Correlation	0.903**	-0.718*	0.748*	0.565	-0.456
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.019	0.013	0.089	0.185
	N	10	10	10	10	10
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).						
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss rv20

يتضح من خلال جدول (٣ - ١٩) الآتي:

١. بلغ الارتباط بين متغيري نسبة كفاية رأس المال واستمرارية الأرباح 0.903، وإن sig. أقل من 5%، مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية، ويدل ذلك على نفي الفرضية الفرعية الأولى والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين كفاية رأس المال واستمرارية الأرباح) واستبدالها بفرضية بديلة تثبت العلاقة بين المتغيرين التي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين كفاية رأس المال واستمرارية الأرباح).

٢. بلغ الارتباط بين متغيري جودة الموجودات واستمرارية الأرباح -0.718، وأن sig. أقل من 5%، مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية، مما يدل على نفي الفرضية الفرعية الثانية التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين جودة الموجودات واستمرارية الأرباح)، ووضع فرضية بديلة تؤكد العلاقة السلبية بين المتغيرين التي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين جودة الموجودات واستمرارية الأرباح).

٣. بلغ الارتباط بين متغيري السيولة واستمرارية الأرباح 0.748، وإن sig. أقل من 5%، مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية، وذلك يدل على نفي الفرضية الفرعية الثالثة التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين السيولة واستمرارية الأرباح)، واستبدالها بفرضية أخرى تؤكد العلاقة بين المتغيرين التي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين السيولة واستمرارية الأرباح).

٤. بلغ الارتباط بين متغيري الناتج المحلي الإجمالي واستمرارية الأرباح 0.565، وإن sig. أكبر من 5%، مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة غير معنوية، ويدل ذلك على إثبات الفرضية الفرعية الرابعة التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي واستمرارية الأرباح).

٥. بلغ الارتباط بين متغيري معدل التضخم السنوي واستمرارية الأرباح -0.456، وإن sig. أكبر من 5%، مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة غير معنوية، وذلك يدل على إثبات الفرضية الفرعية الخامسة التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين معدل التضخم السنوي واستمرارية الأرباح).

ومن خلال الجدول (٣ - ١٩) يتضح أن أعلى ارتباط مع استمرارية الأرباح كان لنسبة كفاية رأس المال أولاً، وثانياً السيولة وثالثاً المتغيرين جودة الموجودات والناتج المحلي الإجمالي وأخيراً جاء المتغير معدل التضخم السنوي.

ثانياً: بحث علاقة الأثر ومعنويته بين المتغيرات المستقلة (نسبة كفاية رأس المال, جودة الموجودات, السيولة, الناتج المحلي الإجمالي, معدل التضخم السنوي), واستمرارية الأرباح (المتغير التابع)

سيتم هنا بحث أثر المتغيرات المستقلة الخمسة على استمرارية الأرباح (التابع) واختبار الفرضيات فيما يتعلق بإثباتها أو نفيها ووضع فرضيات البديلة, وقد أفرز البرنامج SPSS خلاصة النتائج الآتية:

جدول (٣ - ٢٠): إحصاءات أثر المتغيرات المستقلة الخمسة على استمرارية الأرباح (المتغير التابع)

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	قيمة اختبار F	معنوية اختبار F	قيمة معلمة الأثر	قيمة اختبار t	معنوية اختبار sig.	معنوية المتغير
استمرارية الأرباح	CAR	0.815	0.792	35.166	0.000	0.903	5.930	0.000	المتغير معنوي طردي
	AQ	0.515	0.455	8.504	0.019	-0.718	-2.916	0.019	المتغير معنوي عكسي
	QIR	0.559	0.504	10.145	0.013	0.748	3.185	0.013	المتغير معنوي طردي
	GDP	0.320	0.234	3.756	0.089	0.565	1.938	0.089	المتغير غير معنوي
	INF	0.208	0.109	2.106	0.185	-0.456	-1.451	0.185	المتغير غير معنوي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss rv20

يبين من جدول (٣ - ٢٠) الآتي:

١. بلغت قيمة معامل التحديد لنسبة كفاية رأس المال بمقدار 0.815, بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.792, مما يعني أن نموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 81.5%, من الاختلافات الكلية, وقيمة اختبار F كانت مساوية إلى 35.16 بقيمة معنوية sig. مساوية إلى 0.000, وهي أقل من مستوى الدلالة 5%, وتشير إلى معنوية نموذج الأثر لنسبة كفاية رأس المال على استمرارية الأرباح, وإن قيمة معلمة الأثر 0.903, بقيمة اختبار t لها مساوي إلى 5.930, وهي قيمة ذات دلالة طردية معنوية بسبب أن قيمة المعنوية sig. كانت أقل من مستوى الدلالة 5%, مما يعني أن الزيادة في قيمة نسبة كفاية رأس المال بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة استمرارية الأرباح بمقدار 0.903, وذلك يدل على نفي الفرضية الفرعية الأولى التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين كفاية رأس المال واستمرارية الأرباح), ويتم وضع فرضية بديلة تؤكد أثر نسبة كفاية رأس المال على استمرارية الأرباح التي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين كفاية رأس المال واستمرارية الأرباح).

٢. بلغت قيمة معامل التحديد لجودة الموجودات بمقدار 0.515, بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.455, مما يعني أن نموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 51.5%, من الاختلافات الكلية, وقيمة اختبار F كانت مساوية إلى 8.504, بقيمة معنوية sig. مساوية إلى 0.019, وهي أقل من مستوى الدلالة 5%, وتشير إلى معنوية نموذج الأثر لجودة الموجودات على استمرارية الأرباح, وإن قيمة معلمة الأثر -0.718 بقيمة اختبار t لها مساوي إلى -2.916 وهي قيمة ذات دلالة عكسية معنوية

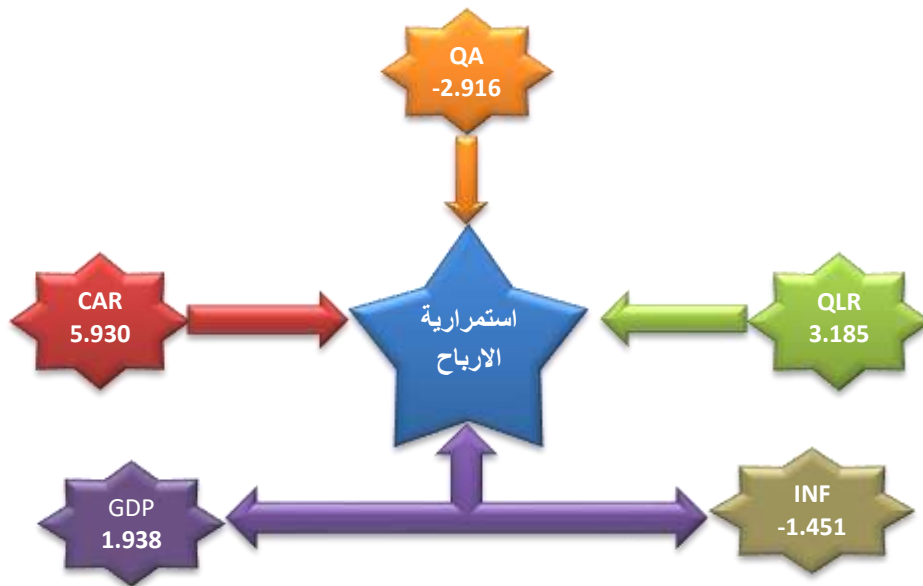
بسبب أن قيمة المعنوية sig. كانت أقل من مستوى الدلالة 5%, مما يعني أن الزيادة في قيمة جودة الموجودات بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض استمرارية الأرباح بمقدار 0.718, ويدل ذلك على نفي الفرضية الفرعية الثانية التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين جودة الموجودات واستمرارية الأرباح), واستبدالها بفرضية بديلة تؤكد العلاقة السلبية بين المتغيرين ومفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين جودة الموجودات واستمرارية الأرباح).

٣. بلغت قيمة معامل التحديد للسيولة بمقدار 0.559, بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.504 مما يعني أن نموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 55.9%, من الاختلافات الكلية, وقيمة اختبار F كانت مساوية إلى 10.145 بقيمة معنوية sig. مساوية إلى 0.013, وهي أقل من مستوى الدلالة 5%, وتشير إلى معنوية نموذج الأثر للسيولة على استمرارية الأرباح, وإن قيمة معلمة الأثر 0.748, بقيمة اختبار t لها مساوي إلى 3.185 وهي قيمة ذات دلالة طردية معنوية بسبب أن قيمة المعنوية sig. كانت أقل من مستوى الدلالة 5%, مما يعني أن الزيادة في قيمة السيولة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع استمرارية الأرباح بمقدار 0.748, ويدل ذلك على نفي الفرضية الفرعية الثالثة التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين السيولة واستمرارية الأرباح), وتأكد العلاقة بين المتغيرين بوضع فرضية بديلة التي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين السيولة واستمرارية الأرباح).

٤. بلغت قيمة معامل التحديد للنتاج المحلي الإجمالي كانت بمقدار 0.320, بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.234 مما يعني أن نموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 32% من الاختلافات الكلية, وقيمة اختبار F كانت مساوية إلى 3.756, بقيمة معنوية sig. مساوية إلى 0.089, وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%, وتشير إلى عدم معنوية نموذج الأثر للنتاج المحلي الإجمالي على استمرارية الأرباح, وإن قيمة معلمة الأثر 0.565, بقيمة اختبار t لها مساوي إلى 1.938, وهي قيمة ليست ذات دلالة معنوية بسبب أن قيمة المعنوية sig. كانت أكبر من مستوى الدلالة 5%, مما يعني عدم وجود أثر للنتاج المحلي الإجمالي على استمرارية الأرباح, وذلك يدل على إثبات الفرضية الفرعية الرابعة التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين الناجم المحلي الإجمالي واستمرارية الأرباح).

٥. بلغت قيمة معامل التحديد لمعدل التضخم السنوي بمقدار 0.208, بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.109, مما يعني أن نموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 20.8%, من الاختلافات الكلية, وقيمة اختبار F كانت مساوية إلى 2.106, بقيمة معنوية sig. مساوية إلى 0.185, وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% وتشير إلى عدم معنوية نموذج الأثر لمعدل التضخم السنوي على

استمرارية الأرباح، وإن قيمة معلمة الأثر -0.456 بقيمة اختبار t لها مساوٍ إلى -1.451 وهي قيمة ليست ذات دلالة معنوية بسبب أن قيمة المعنوية sig. كانت أكبر من مستوى الدلالة 5% مما يعني عدم وجود أثر لمعدل التضخم السنوي على المتغير استمرارية الأرباح، ويدل ذلك على إثبات الفرضية الفرعية الخامسة التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين معدل التضخم السنوي واستمرارية الأرباح)، والشكل البياني الآتي يوضح قيم اختبار t للمتغيرات المستقلة الخمسة على استمرارية الأرباح (المتغير التابع) شكل (٣-٣): قيم اختبار t لأثر المتغيرات المستقلة الخمسة على استمرارية الأرباح (المتغير التابع)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss rv20

٣.٢.٢.٣ دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (نسبة كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم السنوي)، والقيمة السوقية (المتغير التابع)

سوف يقوم الباحث هنا بدراسة علاقة الارتباط والأثر للمتغيرات المستقلة الخمسة من جهة والقيمة السوقية (المتغير التابع) من جهة أخرى وكما يأتي:

أولاً: دراسة علاقة الارتباط ومعنويته بين (نسبة كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم السنوي)، والقيمة السوقية

لغرض اختبار معنوية الارتباط بين المتغيرات، فقد تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS vr.20 لإيجاد قيم الارتباطات ومعنويتها الإحصائية وكما مبين في الجدول الآتي:

جدول (٣ - ٢١): علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة الخمسة والقيمة السوقية (المتغير التابع)

علاقات الارتباط					
المتغيرات المستقلة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	نسبة السيولة السريعة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم السنوي
القيمة السوقية (المتغير التابع)	Pearson Correlation	-0.429	-0.237	-0.161	-0.155
	Sig. (2-tailed)	0.216	0.509	0.657	0.669
	N	10	10	10	10
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).					
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).					

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss rv20

يتضح من خلال جدول (٣ - ٢١) الآتي:

١. بلغ الارتباط بين متغيري نسبة كفاية رأس المال والقيمة السوقية -0.429 وإن sig. أكبر من 5%, مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة غير معنوية، ويدل ذلك على إثبات الفرضية الفرعية الأولى التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين كفاية رأس المال واستمرارية الأرباح).

٢. بلغ الارتباط بين متغيري جودة الموجودات والقيمة السوقية -0.237 وإن sig. أكبر من 5%, مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة غير معنوية، ويدل ذلك على إثبات الفرضية الفرعية الثانية التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين جودة الموجودات واستمرارية الأرباح).

٣. بلغ الارتباط بين متغيري السيولة والقيمة السوقية -0.161 وإن sig. أكبر من 5%, مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة غير معنوية، وذلك يدل على إثبات الفرضية الفرعية الثالثة التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين السيولة واستمرارية الأرباح).

٤. بلغ الارتباط بين متغيري الناتج المحلي الإجمالي والقيمة السوقية -0.155 وإن sig. أكبر من 5%, مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة غير معنوية، مما يدل على إثبات الفرضية الفرعية الرابعة والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي واستمرارية الأرباح).

وإن عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغيرات (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، الناتج المحلي الإجمالي) والقيمة السوقية، قد يعود ذلك إلى بعض المؤثرات الأخرى التي قد تمنع العلاقة فيلاحظ أن القيمة السوقية لمصرف بغداد وخلال فترة الدراسة متجهة نحو الانخفاض وبالأخص خلال السنوات الأخيرة ويعود ذلك إلى مؤثرات أخرى قد تكون داخلية خاصة بسياسة المصرف أو خارجية خارج سيطرة المصرف التي تمنع وقوع العلاقة بين المتغيرات، فضلاً عن سياسة توزيع الأرباح التي يتبعها المصرف التي تأخذ دوراً كبيراً في تأثيرها على القيمة السوقية.

٥. بلغ الارتباط بين متغيري معدل التضخم السنوي والمتغير القيمة السوقية 0.909, وإن sig. اقل من 5%, مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية, ويدل ذلك على نفي الفرضية الفرعية الخامسة التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين معدل التضخم السنوي واستمرارية الأرباح), واستبدالها بفرضية بديلة تؤكد العلاقة بين المتغيرين التي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين معدل التضخم السنوي واستمرارية الأرباح).

ومن خلال جدول (٣ - ٢١) يتضح أن أعلى ارتباط للمتغيرات المستقلة الخمسة مع القيمة السوقية (التابع) كان لمعدل التضخم السنوي أولاً, وثانياً نسبة كفاية رأس المال وثالثاً جودة الموجودات ومن ثم المتغيرين السيولة والنتاج المحلي الإجمالي.

ثانياً: بحث علاقة الأثر ومعنويته بين المتغيرات المستقلة (نسبة كفاية رأس المال, جودة الموجودات, السيولة, الناتج المحلي الإجمالي, معدل التضخم السنوي), والقيمة السوقية (المتغير التابع) سيتم هنا بحث أثر المتغيرات المستقلة الخمسة على القيمة السوقية (المتغير التابع) واختبار الفرضيات فيما يتعلق بإثباتها أو نفيها ووضع فرضيات بديلة, وقد أفرز البرنامج SPSS خلاصة النتائج الآتية:

جدول (3 - ٢٢): إحصاءات أثر المتغيرات الخمسة على القيمة السوقية

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	قيمة اختبار F	معنوية اختبار F	قيمة معلمة الأثر	قيمة اختبار t	معنوية sig. اختبار t	معنوية المتغير
القيمة السوقية	CAR	0.184	0.082	1.805	0.216	-0.429	-1.344	0.216	المتغير غير معنوي
	AQ	0.056	0.042	0.477	0.509	-0.237	-0.691	0.509	المتغير غير معنوي
	QLR	0.026	0.016	0.213	0.657	-0.161	-0.461	0.657	المتغير غير معنوي
	GDP	0.024	0.018	0.197	0.669	-0.155	-0.443	0.669	المتغير غير معنوي
	INF	0.826	0.804	37.903	0.000	0.909	6.157	0.000	المتغير معنوي طردي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss rv20

يتبين من جدول (٣ - ٢٢) الآتي:

١. بلغت قيمة معامل التحديد لنسبة كفاية رأس المال كان بمقدار 0.184, بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.082 مما يعني أن نموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 18.4%, من الاختلافات الكلية, وقيمة اختبار F كانت مساوية إلى 1.805 بقيمة معنوية sig. مساوية إلى 0.216, وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%, وتشير إلى عدم معنوية نموذج الأثر لنسبة كفاية رأس المال على القيمة السوقية, وإن قيمة معلمة الأثر -0.46 بقيمة اختبار t لها مساوٍ إلى -1.344 وهي قيمة ليست ذات دلالة معنوية بسبب أن قيمة المعنوية sig. كانت أكبر من مستوى الدلالة 5%, مما يعني عدم وجود

أثر لنسبة كفاية رأس المال على القيمة السوقية، ويدل ذلك على إثبات الفرضية الفرعية الأولى التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين كفاية رأس المال والقيمة السوقية).

٢. بلغت قيمة معامل التحديد لجودة الموجودات بمقدار 0.056، بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.042، مما يعني أن نموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 5.6%، من الاختلافات الكلية، وقيمة اختبار F كانت مساوية إلى 0.477، بقيمة معنوية sig. مساوية إلى 0.509، وهي أعلى من مستوى الدلالة 5% وتشير إلى عدم معنوية نموذج الأثر لجودة الموجودات على القيمة السوقية، وإن قيمة معلمة الأثر -0.237 بقيمة اختبار t لها مساوٍ إلى -0.691 وهي قيمة ليست ذات دلالة معنوية بسبب أن قيمة المعنوية sig. كانت أكبر من مستوى الدلالة 5%، مما يعني عدم وجود أثر لجودة الموجودات على القيمة السوقية، ويدل ذلك على إثبات الفرضية الفرعية الثانية التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين جودة الموجودات والقيمة السوقية).

٣. بلغت قيمة معامل التحديد للسيولة بمقدار 0.026، بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.042 مما يعني أن نموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 2.6%، من الاختلافات الكلية، وقيمة اختبار F كانت مساوية إلى 0.213، بقيمة معنوية sig. مساوية إلى 0.657، وهي أعلى من مستوى الدلالة 5% وتشير إلى عدم معنوية الأثر للسيولة على القيمة السوقية، وإن قيمة معلمة الأثر -0.161، بقيمة اختبار t لها مساوٍ إلى -0.461، وهي قيمة ليست ذات دلالة معنوية بسبب أن قيمة المعنوية sig. كانت أكبر من مستوى الدلالة 5%، مما يعني عدم وجود أثر للسيولة على القيمة السوقية، ويدل ذلك على إثبات الفرضية الفرعية الثالثة التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين السيولة والقيمة السوقية).

٤. بلغت قيمة معامل التحديد للنتاج المحلي الإجمالي بمقدار 0.024، بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.018، مما يعني أن نموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 2.4%، من الاختلافات الكلية، وقيمة اختبار F كانت مساوية إلى 0.197، بقيمة معنوية sig. مساوية إلى 0.669، وهي أعلى من مستوى الدلالة 5%، وتشير إلى عدم معنوية نموذج الأثر للنتاج المحلي الإجمالي على القيمة السوقية، وإن قيمة معلمة الأثر -0.155 بقيمة اختبار t لها مساوٍ إلى -0.443 وهي قيمة ذات دلالة غير معنوية بسبب أن قيمة المعنوية sig. كانت أعلى من مستوى الدلالة 5%، مما يعني عدم وجود أثر للنتاج المحلي الإجمالي على القيمة السوقية، وذلك يدل على إثبات الفرضية الفرعية الرابعة التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي والقيمة السوقية).

٥. بلغت قيمة معامل التحديد لمعدل التضخم السنوي بمقدار 0.826، بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.804 مما يعني أن نموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 82.6%، من الاختلافات الكلية، وقيمة اختبار F كانت مساوية إلى 37.903، بقيمة معنوية sig. مساوية إلى 0.000، وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وتشير إلى معنوية نموذج الأثر لمعدل التضخم السنوي على القيمة السوقية، وإن قيمة معلمة الأثر 0.909، بقيمة اختبار t لها مساوٍ إلى 6.157 وهي قيمة ذات دلالة طردية معنوية بسبب أن قيمة المعنوية sig. كانت أقل من مستوى الدلالة 5%، مما يعني أن الزيادة في قيمة معدل التضخم السنوي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية بمقدار 0.909، وذلك يدل على نفي الفرضية الفرعية الخامسة التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين معدل التضخم السنوي والقيمة السوقية)، واستبدالها بفرضية بديلة تؤكد أثر معدل التضخم السنوي على استمرارية الأرباح التي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين معدل التضخم السنوي والقيمة السوقية).

والشكل البياني الآتي يوضح قيم اختبار t للمتغيرات المستقلة الخمسة من حيث قوة أثرها في القيمة السوقية (المتغير التابع).

شكل (٣ - ٤): قيم اختبار t لأثر المتغيرات الخمسة على القيمة السوقية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss rv20

٣.٢.٣ التحليل الإحصائي للمصرف الأهلي للاستثمار

١.٣.٢.٣ الإحصاءات العامة

قام الباحث هنا بإيجاد الإحصاءات العامة المتمثلة بأقل وأعلى قيمة والوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل متغير من متغيرات البحث بغية إعطاء صورة كاملة عن البيانات المستخدمة وكما موضحة في الجدول الآتي:

جدول (٣ - ٢٣): الإحصاءات العامة للمتغيرات

الإحصائيات الوصفية				
القيم	أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
كفاية رأس المال	79.0000	146.0000	109.100000	20.1243357
جودة الموجودات	7.3000	27.5000	14.710000	7.1968280
نسبة السيولة السريعة	0.9600	1.7700	1.361000	0.2599765
الناتج المحلي الإجمالي	54.7200	201.5280	155.087000	54.9755045
معدل التضخم السنوي	0.4000	6.1000	2.380000	2.0164876
استمرارية الأرباح	13.0000	448.0000	158.100000	149.2071267
القيمة السوقية	0.1410	0.4600	0.294700	0.1196783

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss rv20

من خلال جدول (3 - ٢٣) يتبين ان أدنى قيمة لنسبة كفاية رأس المال بلغت (79) بينما أعلى قيمة (146) أما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (109.1) وبانحراف معياري مقداره (20.124). أن أدنى قيمة لجودة الموجودات بلغت (7.3) بينما أعلى قيمة (27.5) أما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (14.71) وبانحراف معياري مقداره (7.197). بينما أدنى قيمة للسيولة بلغت (0.96) وأعلى قيمة (1.77) أما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (1.361) وبانحراف معياري مقداره (0.260). وإن أدنى قيمة للناتج المحلي الإجمالي بلغت (54.72) بينما أعلى قيمة (201.528) أما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (155.09) وبانحراف معياري مقداره (54.98). أما أدنى قيمة لمعدل التضخم السنوي بلغت (0.4) بينما أعلى قيمة (6.1) أما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (2.38) وبانحراف معياري مقداره (2.02). أما أدنى قيمة لاستمرارية الأرباح بلغت (13) بينما أعلى قيمة (448) أما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (158.1) وبانحراف معياري مقداره (149.207). أما أدنى قيمة للقيمة السوقية بلغت (0.141) بينما أعلى قيمة (0.46) أما الوسط الحسابي فقد بلغت قيمته (0.295) وبانحراف معياري مقداره (0.120).

٢.٣.٢.٣ دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (نسبة كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة،

الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم السنوي)، واستمرارية الأرباح (المتغير التابع)

سوف يقوم الباحث هنا بدراسة علاقة الارتباط والأثر للمتغيرات المستقلة الخمسة من جهة واستمرارية الأرباح (المتغير التابع) من جهة أخرى وكما يأتي:

أولاً: دراسة علاقة الارتباط ومعنويته بين المتغيرات المستقلة (نسبة كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم السنوي)، واستمرارية الأرباح (المتغير التابع)

لغرض اختبار معنوية الارتباط بين المتغيرات، فقد تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS vr.20 لإيجاد قيم الارتباطات ومعنويتها الإحصائية وكما مبين في الجدول الآتي:

جدول (3 - ٢٤): علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة الخمسة واستمرارية الأرباح (المتغير التابع)

علاقات الارتباط						
معدل التضخم السنوي	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة السيولة السريعة	جودة الموجودات	كفاية رأس المال	المتغيرات المستقلة	
-0.675*	0.673*	-0.914**	0.450	0.730*	Pearson Correlation	استمرارية الارباح (المتغير التابع)
0.032	0.033	0.000	0.192	0.017	Sig. (2-tailed)	
10	10	10	10	10	N	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).						
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).						

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss rv20

يتضح من خلال جدول (٣ - ٢٤) الآتي:

١. بلغ الارتباط بين متغيري نسبة كفاية رأس المال واستمرارية الأرباح 0.730، وإن sig. أقل من 5%، مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة معنوية طردية، ويدل ذلك على نفي الفرضية الفرعية الأولى التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين كفاية رأس المال واستمرارية الأرباح)، ووضع فرضية بديلة تؤكد العلاقة بين المتغيرين مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين كفاية رأس المال واستمرارية الأرباح).

٢. بلغ الارتباط بين متغيري جودة الموجودات واستمرارية الأرباح 0.450، وإن sig. أعلى من 5%، مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة غير معنوية، وذلك يدل على إثبات الفرضية الفرعية الثانية التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين جودة الموجودات واستمرارية الأرباح)،

٣. بلغ الارتباط بين متغيري السيولة واستمرارية الأرباح -0.914، وإن sig. أقل من 5%، مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة معنوية عكسية، مما يدل على نفي الفرضية الفرعية الثالثة التي

مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين السيولة واستمرارية الأرباح)، واستبدالها بفرضية بديلة أخرى تؤكد العلاقة السلبية بين المتغيرين التي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين السيولة واستمرارية الأرباح)، وقد ذكر في المبحث الثاني من الفصل الثاني، أن بعض الدراسات وجدت العلاقة عكسية بين السيولة وربحية المصارف، ويعود سبب ظهور العلاقة عكسية بين المتغيرين إلى أن المصرف قد يحتفظ بنقد أعلى من النسبة المطلوبة وذلك لأن النقد المحتفظ به لا يحقق للمصرف عائداً، مما تقوت عليه الكثير من الفرص الاستثمارية التي قد تحقق له العائد، كما أن الاستثمارات التي قام المصرف بها قد تكون خاسرة وليست مربحة وذلك يعطي أنطباعاً عكسياً لعلاقة الاستثمارات مع الربحية، فضلاً عن القروض التي يمنحها المصرف للعملاء وهي إحدى عناصر السيولة السائلة قد تكون قروض غير مربحة وتتدخل من ضمنها القروض المتعثرة والمشكوك في تحصيلها التي قد لا تحصل لعدم قيام العملاء بتسديدها مع الفائدة التي تحملها، أو تأخرهم في التسديد، وذلك ينعكس سلباً على علاقتها بالعائد الذي يحققه المصرف خلال كل عام.

٤. بلغ الارتباط بين متغيري الناتج المحلي الإجمالي واستمرارية الأرباح 0.673، وإن sig. أقل من 5%، مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة معنوية طردية، ويدل ذلك على نفي الفرضية الفرعية الرابعة والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي واستمرارية الأرباح)، ووضع فرضية بديلة تؤكد العلاقة بين المتغيرين التي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي واستمرارية الأرباح).

٥. بلغ الارتباط بين متغيري معدل التضخم السنوي واستمرارية الأرباح -0.675، وإن sig. أقل من 5%، مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة معنوية عكسية، وذلك يدل على نفي الفرضية الفرعية الخامسة والتي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين معدل التضخم السنوي واستمرارية الأرباح)، واستبدالها بفرضية بديلة تؤكد العلاقة السلبية بين المتغيرين التي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين معدل التضخم السنوي واستمرارية الأرباح).

ومن خلال جدول (٣ - ٢٤) يتضح أن أعلى ارتباط مع استمرارية الأرباح كان للسيولة أولاً، ومن ثم لنسبة كفاية رأس المال ثانياً، وثالثاً معدل التضخم السنوي، ورابعاً الناتج المحلي الإجمالي، وأخيراً جودة الموجودات.

ثانياً: تحليل علاقة الأثر ومعنويته بين المتغيرات المستقلة (نسبة كفاية رأس المال, جودة الموجودات, السيولة, الناتج المحلي الإجمالي, معدل التضخم السنوي), واستمرارية الأرباح (المتغير التابع) سيتم هنا تحليل أثر المتغيرات المستقلة الخمسة على استمرارية الأرباح (التابع) واختبار الفرضيات فيما يتعلق بإثباتها أو نفيها ووضع فرضيات بديلة, وقد أفرز البرنامج SPSS خلاصة النتائج الآتية:

جدول (٣ - ٢٥): إحصاءات أثر المتغيرات الخمسة على استمرارية الأرباح

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	قيمة اختبار F	معنوية اختبار F	قيمة معلمة الأثر	قيمة اختبار t	معنوية اختبار t	معنوية المتغير
استمرارية الأرباح	CAR	0.533	0.474	9.115	0.017	0.730	3.019	0.017	المتغير معنوي طردي
	AQ	0.202	0.103	2.030	0.192	0.450	1.425	0.192	المتغير غير معنوي
	QLR	0.835	0.814	40.452	0.000	-0.914	-6.360	0.000	المتغير معنوي عكسي
	GDP	0.453	0.384	6.616	0.033	0.673	2.572	0.033	المتغير معنوي طردي
	INF	0.456	0.388	6.713	0.032	-0.675	-2.591	0.032	المتغير معنوي عكسي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss rv20

ان جدول (٣ - ٢٥) يبين الآتي:

١. بلغت قيمة معامل التحديد لنسبة كفاية رأس المال بمقدار 0.533, بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.474, مما يعني أن نموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 53.3%, من الاختلافات الكلية, وقيمة اختبار F كانت مساوية إلى 9.115 بقيمة معنوية sig. مساوية إلى 0.017, وهي أقل من مستوى الدلالة 5%, وتشير إلى معنوية نموذج الأثر لنسبة كفاية رأس المال على استمرارية الأرباح, وإن قيمة معلمة الأثر 0.73, بقيمة اختبار t لها مساوٍ إلى 3.019, وهي قيمة ذات دلالة طردية معنوية بسبب أن قيمة المعنوية sig. كانت أقل من مستوى الدلالة 5%, مما يعني أن الزيادة في قيمة نسبة كفاية رأس المال بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة استمرارية الأرباح بمقدار 0.73, مما يدل على نفي الفرضية الفرعية الأولى التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين كفاية رأس المال واستمرارية الأرباح), ووضع فرضية بديلة تؤكد العلاقة بين المتغيرين والتي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين كفاية رأس المال واستمرارية الأرباح).

٢. بلغت قيمة معامل التحديد لجودة الموجودات بمقدار 0.202, بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.103, مما يعني أن نموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 20.2% من الاختلافات الكلية, وقيمة اختبار F كانت مساوية إلى 2.030 بقيمة معنوية sig. مساوية إلى 0.192, وهي أعلى من مستوى الدلالة 5% وتشير إلى عدم معنوية نموذج الأثر لجودة الموجودات على استمرارية الأرباح, وإن قيمة معلمة الأثر 0.45 بقيمة اختبار t لها مساوٍ إلى 1.425, وهي قيمة ذات دلالة ليست معنوية

بسبب أن قيمة المعنوية sig. كانت أعلى من مستوى الدلالة 5%, مما يعني عدم وجود أثر لجودة الموجودات على استمرارية الأرباح, ويدل ذلك على إثبات الفرضية الفرعية الثانية التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين جودة الموجودات واستمرارية الأرباح).

٣. بلغت قيمة معامل التحديد للسيولة بمقدار 0.835, بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.814, مما يعني أن نموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 83.5%, من الاختلافات الكلية, وقيمة اختبار F كانت مساوية إلى 40.452 بقيمة معنوية sig. مساوية إلى 0.000, وهي أقل من مستوى الدلالة 5%, وتشير إلى معنوية نموذج الأثر للسيولة على استمرارية الأرباح, وإن قيمة معلمة الأثر -0.914 بقيمة اختبار t لها مساوٍ إلى -6.360, وهي قيمة ذات دلالة عكسية معنوية بسبب أن قيمة المعنوية sig. كانت أقل من مستوى الدلالة 5%, مما يعني أن الزيادة في قيمة السيولة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض استمرارية الأرباح بمقدار 0.914, وذلك يدل على نفي الفرضية الفرعية الثالثة التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين السيولة واستمرارية الأرباح), واستبدالها بفرضية بديلة تؤكد أثر السيولة على استمرارية الأرباح التي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين السيولة واستمرارية الأرباح).

٤. بلغت قيمة معامل التحديد للناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.453, بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.384 مما يعني أن نموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 45.3%, من الاختلافات الكلية, وقيمة اختبار F كانت مساوية إلى 6.616 بقيمة معنوية sig. مساوية إلى 0.033, وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وتشير إلى معنوية نموذج الأثر للناتج المحلي الإجمالي على استمرارية الأرباح, وإن قيمة معلمة الأثر 0.673 بقيمة اختبار t لها مساوٍ إلى 2.572, وهي قيمة ذات دلالة طردية معنوية بسبب أن قيمة المعنوية sig. كانت أقل من مستوى الدلالة 5%, مما يعني أن الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع استمرارية الأرباح بمقدار 0.673, ويدل ذلك على نفي الفرضية الفرعية الرابعة التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي واستمرارية الأرباح), وتأكيد أثر الناتج المحلي الإجمالي على استمرارية الأرباح بوضع فرضية بديلة مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي واستمرارية الأرباح).

٥. بلغت قيمة معامل التحديد لمعدل التضخم السنوي بمقدار 0.456, بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.388 مما يعني أن نموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 45.6%, من الاختلافات الكلية, وقيمة اختبار F كانت مساوية إلى 6.713 بقيمة معنوية sig. مساوية إلى 0.032, وهي أقل من

مستوى الدلالة 5%, وتشير إلى معنوية نموذج الأثر لمعدل التضخم السنوي على استمرارية الأرباح, وإن قيمة معلمة الأثر -0.675 بقيمة اختبار t لها مساوي إلى -2.591, وهي قيمة ذات دلالة عكسية معنوية بسبب أن قيمة المعنوية sig. كانت أقل من مستوى الدلالة 5%, مما يعني أن الزيادة في قيمة معدل التضخم السنوي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض استمرارية الأرباح بمقدار 0.675, وذلك يدل على نفي الفرضية الفرعية الخامسة التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين معدل التضخم السنوي واستمرارية الأرباح), وتأكيد أثر معدل التضخم السنوي على استمرارية الأرباح بوضع فرضية بديلة مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين معدل التضخم السنوي واستمرارية الأرباح).

والشكل البياني الآتي يوضح قيم اختبار t للمتغيرات المستقلة الخمسة من حيث قوة أثرها في استمرارية الأرباح (المتغير التابع)

شكل (٣ - ٥): قيم اختبار t لأثر المتغيرات الخمسة على استمرارية الأرباح



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss rv20

٣.٣.٢.٣ دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (نسبة كفاية رأس المال, جودة الموجودات, السيولة,

الناتج المحلي الإجمالي, معدل التضخم السنوي), والقيمة السوقية (المتغير التابع)

سوف يقوم الباحث هنا بدراسة علاقة الارتباط والأثر للمتغيرات المستقلة الخمسة من جهة والقيمة

السوقية (المتغير التابع) من جهة أخرى وكما يأتي:

أولاً: دراسة علاقة الارتباط ومعنويته بين المتغيرات المستقلة (نسبة كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم السنوي)، والقيمة السوقية (المتغير التابع)

لغرض اختبار معنوية الارتباط بين المتغيرات، فقد تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS vr.20 لإيجاد قيم الارتباطات ومعنويتها الإحصائية وكما مبين في الجدول الآتي:

جدول (٣-٢٦): علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة الخمسة والقيمة السوقية (المتغير التابع)

علاقات الارتباط					
المتغيرات المستقلة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	نسبة السيولة السريعة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم السنوي
Pearson Correlation	-0.504	-0.697*	0.772**	-0.726*	0.544
Sig. (2-tailed)	0.138	0.025	0.009	0.017	0.104
N	10	10	10	10	10
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).					
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).					

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss rv20

من خلال جدول (٣ - ٢٦) يتضح الآتي:

١. بلغ الارتباط بين متغيري نسبة كفاية رأس المال والقيمة السوقية -0.504، وإن sig. أعلى من 5%، مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة غير معنوية، مما يدل على إثبات الفرضية الفرعية الأولى التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين كفاية رأس المال والقيمة السوقية)، وإن عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين، قد يعود سببهُ إلى مؤثرات أخرى قد ترتبط بالأرباح وسياسة توزيع الأرباح التي يتبعها المصرف، فضلاً عن بعض المحددات الأخرى التي يمكن أن تؤثر على علاقة كفاية رأس المال بالقيمة السوقية كذلك المحددات الخاصة بالاقتصاد الكلي التي يكون أثرها مستقل عن إدارة المصرف، كما يلاحظ أن القيمة السوقية تتجه نحو الانخفاض في السنوات الأخيرة على الرغم من أن نسبة كفاية رأس المال كانت مرتفعة، ويرجع ذلك إلى اسباب وأهمها عدة عدم الاستقرار الأمني، فضلاً عن عدم الاستقرار المالي والاستثماري والسياسي والاقتصادي.

٢. بلغ الارتباط بين متغيري جودة الموجودات والقيمة السوقية -0.697، وإن sig. أقل من 5%، مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية معنوية، ويدل ذلك على نفي الفرضية الفرعية الثانية التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين جودة الموجودات والقيمة السوقية)، واستبدالها بفرضية بديلة أخرى تؤكد العلاقة السلبية بين المتغيرين التي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين جودة الموجودات والقيمة السوقية).

بلغ الارتباط بين متغيري السيولة والقيمة السوقية 0.772، وإن sig. أقل من 5%، مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية معنوية، ويدل ذلك على نفي الفرضية الفرعية الثالثة التي مفادها

(لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين السيولة والقيمة السوقية)، وتأكيد العلاقة بين المتغيرين بوضع فرضية بديلة مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين السيولة والقيمة السوقية).

٣. بلغ الارتباط بين متغيري الناتج المحلي الإجمالي والقيمة السوقية -0.72، وإن sig. أقل من 5%، مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية معنوية، وذلك يدل على نفي الفرضية الفرعية الرابعة التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي والقيمة السوقية)، واستبدالها بفرضية بديلة تؤكد العلاقة بين المتغيرين التي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي والقيمة السوقية).

٤. بلغ الارتباط بين متغيري معدل التضخم السنوي والقيمة السوقية 0.544، وإن sig. أعلى من 5%، مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة غير معنوية، ويدل ذلك على إثبات الفرضية الفرعية الخامسة التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين معدل التضخم السنوي والقيمة السوقية). ومن خلال جدول (٣-٢٦) يتضح أن أعلى ارتباط للمتغيرات المستقلة الخمسة مع القيمة السوقية (المتغير التابع) كان للمتغير الناتج المحلي الإجمالي أولاً، وتأتي السيولة ثانياً، وثالثاً جودة الموجودات، ورابعاً معدل التضخم السنوي وأخيراً نسبة كفاية رأس المال.

ثانياً: تحليل علاقة الأثر ومعنويته بين المتغيرات المستقلة (نسبة كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم السنوي)، والقيمة السوقية (المتغير التابع)

سيتم هنا تحليل أثر المتغيرات المستقلة الخمسة على القيمة السوقية (التابع) واختبار الفرضيات فيما يتعلق بإثباتها أو نفيها ووضع فرضيات بديلة، وقد أفرز البرنامج SPSS خلاصة النتائج الآتية:

جدول (3 - ٢٧): إحصاءات أثر المتغيرات المستقلة الخمسة على القيمة السوقية (المتغير التابع)

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	قيمة اختبار F	قيمة معلمة الأثر	قيمة اختبار t	معنوية sig. اختبار t	معنوية المتغير
القيمة السوقية	CAR	0.254	0.160	2.719	-0.504	-1.649	0.138	المتغير غير معنوي
	AQ	0.485	0.421	7.539	-0.697	-2.746	0.025	المتغير معنوي عكسي
	QLR	0.595	0.545	11.767	0.772	3.430	0.009	المتغير معنوي طردي
	GDP	0.527	0.468	8.914	-0.726	-2.986	0.017	المتغير معنوي عكسي
	INF	0.296	0.208	3.363	0.544	1.834	0.104	المتغير غير معنوي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss rv20

يتبين من جدول (٣ - ٢٧) الآتي:

١. بلغت قيمة معامل التحديد لنسبة كفاية رأس المال بمقدار 0.254، بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.160، مما يعني أن نموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 25.4%، من الاختلافات الكلية، وقيمة اختبار F كانت مساوية إلى 2.719، بقيمة معنوية sig. مساوية إلى 0.138،

وهي أعلى من مستوى الدلالة 5%, وتشير إلى عدم معنوية نموذج الأثر لنسبة كفاية رأس المال على القيمة السوقية, وإن قيمة معلمة الأثر -0.504 بقيمة اختبار t لها مساوٍ إلى -1.649, وهي قيمة ليست ذات دلالة معنوية بسبب أن قيمة المعنوية sig. كانت أعلى من مستوى الدلالة 5%, مما يعني عدم وجود أثر لنسبة كفاية رأس المال على القيمة السوقية, وذلك يدل على إثبات الفرضية الفرعية الأولى التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين كفاية رأس المال والقيمة السوقية).

٢. بلغت قيمة معامل التحديد لجودة الموجودات بمقدار 0.485, بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.160 مما يعني أن نموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 48.5%, من الاختلافات الكلية, وقيمة اختبار F كانت مساوية إلى 7.539 بقيمة معنوية sig. مساوية إلى 0.025, وهي أقل من مستوى الدلالة 5%, وتشير إلى معنوية نموذج الأثر لجودة الموجودات على القيمة السوقية, وإن قيمة معلمة الأثر -0.697 بقيمة اختبار t لها مساوٍ إلى -2.746, وهي قيمة ذات دلالة عكسية معنوية بسبب أن قيمة المعنوية sig. كانت أقل من مستوى الدلالة 5%, مما يعني أن الزيادة في قيمة جودة الموجودات بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية بمقدار 0.697, مما يدل على نفي الفرضية الفرعية الثانية التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين جودة الموجودات والقيمة السوقية), وتأكيد أثر جودة الموجودات على القيمة السوقية بوضع فرضية بديلة مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين جودة الموجودات والقيمة السوقية).

٣. بلغت قيمة معامل التحديد للسيولة بمقدار 0.595, بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.545, مما يعني أن نموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 59.5%, من الاختلافات الكلية, وقيمة اختبار F كانت مساوية إلى 11.767 بقيمة معنوية sig. مساوية إلى 0.009, وهي أقل من مستوى الدلالة 5%, وتشير إلى معنوية نموذج الأثر للسيولة على القيمة السوقية, وإن قيمة معلمة الأثر 0.772 بقيمة اختبار t لها مساوٍ إلى 3.43, وهي قيمة ذات دلالة طردية معنوية بسبب أن قيمة المعنوية sig. كانت أقل من مستوى الدلالة 5% مما يعني أن الزيادة في قيمة السيولة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية بمقدار 0.772, ويدل ذلك على نفي الفرضية الفرعية الثالثة التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين السيولة والقيمة السوقية), واستبدالها بفرضية بديلة تؤكد أثر السيولة على القيمة السوقية التي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية بين السيولة والقيمة السوقية).

٤. بلغت قيمة معامل التحديد للنتاج المحلي الإجمالي بمقدار 0.527, بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.468, مما يعني أن نموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 52.7%, من

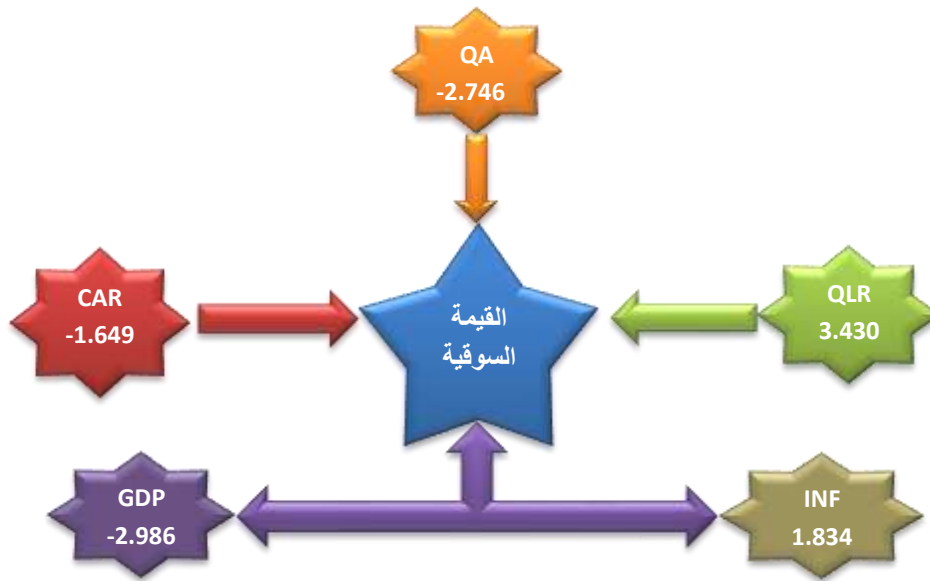
الاختلافات الكلية، وقيمة اختبار F كانت مساوية إلى 8.914 بقيمة معنوية sig. مساوية إلى 0.017، وهي أقل من مستوى الدلالة 5%، وتشير إلى معنوية نموذج الأثر المتغير الناتج المحلي الإجمالي على القيمة السوقية، وإن قيمة معلمة الأثر -0.726 بقيمة اختبار t لها مساوٍ إلى -2.986، وهي قيمة ذات دلالة عكسية معنوية بسبب أن قيمة المعنوية sig. كانت أقل من مستوى الدلالة 5%، مما يعني أن الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية بمقدار 0.726، ويدل ذلك على نفي الفرضية الفرعية الرابعة التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي والقيمة السوقية)، وتأكيد أثر الناتج المحلي الإجمالي على القيمة السوقية بوضع فرضية بديلة التي مفادها (لتوجد علاقة ارتباط معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي والقيمة السوقية).

٥. بلغت قيمة معامل التحديد لمعدل التضخم السنوي بمقدار 0.296، بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.208 مما يعني أن نموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 29.6%، من الاختلافات الكلية، وقيمة اختبار F كانت مساوية إلى 3.363 بقيمة معنوية sig. مساوية إلى 0.104، وهي أعلى من مستوى الدلالة 5% وتشير إلى عدم معنوية نموذج الأثر لمعدل التضخم السنوي على القيمة السوقية، وإن قيمة معلمة الأثر 0.544، بقيمة اختبار t لها مساوٍ إلى 1.834، وهي قيمة ذات دلالة غير معنوية بسبب أن قيمة المعنوية sig. كانت أعلى من مستوى الدلالة 5%، مما يعني عدم وجود أثر لمعدل التضخم السنوي على القيمة السوقية، ويدل ذلك على إثبات الفرضية الفرعية الخامسة التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين معدل التضخم السنوي والقيمة السوقية).

والشكل البياني الآتي يوضح قيم اختبار t للمتغيرات الخمسة من حيث قوة أثرها على القيمة

السوقية.

شكل (٣-٦): قيم اختبار t لأثر المتغيرات الخمسة على القيمة السوقية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss rv20

في ختام هذا الفصل يمكن القول إن هذا الفصل اختص بقياس وتحليل المتغيرات المستقلة (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم السنوي)، والمتغيرات التابعة (استمرارية الأرباح، القيمة السوقية)، ومن ثم قياس وتحليل أثر المتغيرات المستقلة (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم السنوي) على محورين المتغير التابع (استمرارية الأرباح) من جانب، وعلى المتغير التابع (القيمة السوقية) من جانب آخر، وأوضحت من خلاله إثبات ونفي الفرضيات المطروحة في هذه الدراسة وإظهار النتائج العملية بعد القياس والتحليل لجميع متغيرات الدراسة من الناحية التطبيقية.

وبعد دراسة جميع متغيرات الدراسة من الجانبين النظري والعملي يلحظ أن هذه الدراسة قد حققت الأهداف التي سعت للوصول إليها، من حيث وضع إطار مفاهيمي للمتغيرات المستقلة (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم السنوي)، وكذلك عرض دراسة الإطار النظري للمتغيرين التابعين (استمرارية الأرباح، والقيمة السوقية) للمصارف التجارية، فضلاً عن تطبيق قياس وتحليل أثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية العراقية، ويرى الباحث بعد إنجاز الفصول كافة من الجانبين النظري والعملي ومعرفة الارتباطات بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة وتحليل نتائج علاقة الارتباط والأثر لكل المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة واختبار الفرضيات، فقد أصبح من الممكن الانتقال إلى الفصل الخامس للتعرف على أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول: الاستنتاجات

المبحث الثاني: التوصيات

المبحث الأول

الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية بعد قياس وتحليل البيانات في الجانب العملي:

أولاً: نتائج قياس أثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الأرباح

١. ظهرت العلاقة بين متغيري كفاية رأس المال واستمرارية الأرباح وفي جميع مصارف عينة الدراسة هي علاقة معنوية طردية، وإن الزيادة في قيمة كفاية رأس المال بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى الزيادة في استمرارية الأرباح بمقدار 0.94 في المصرف التجاري العراقي، وفي مصرف بغداد بمقدار 0.903، وفي المصرف الأهلي للاستثمار بمقدار 0.73 .

٢. ظهرت العلاقة بين متغيري جودة الموجودات واستمرارية الأرباح، علاقة معنوية عكسية في المصرف التجاري العراقي ومصرف بغداد، أما في المصرف الأهلي للاستثمار فقد ظهرت العلاقة غير معنوية، وإن الزيادة في قيمة جودة الموجودات بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى الانخفاض في استمرارية الأرباح بمقدار 0.73 في المصرف التجاري العراقي، وفي مصرف بغداد بمقدار 0.718، بينما في مصرف الأهلي للاستثمار فإن الزيادة في جودة الموجودات لا تؤثر في استمرارية الأرباح خلال فترة الدراسة.

٣. ظهرت العلاقة بين متغيري السيولة واستمرارية الأرباح علاقة معنوية طردية في المصرف التجاري العراقي ومصرف بغداد، بينما ظهرت العلاقة في المصرف الأهلي للاستثمار بين المتغيرين اعلاه معنوية عكسية، وإن الزيادة في قيمة السيولة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى الارتفاع في استمرارية الأرباح بمقدار 0.76 في المصرف التجاري العراقي، وفي مصرف بغداد بمقدار 0.748، بينما في المصرف الأهلي للاستثمار فإن الزيادة في قيمة السيولة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى الانخفاض في استمرارية الأرباح بمقدار 0.914 خلال فترة الدراسة.

٤. ظهرت العلاقة بين متغيري الناتج المحلي الإجمالي واستمرارية الأرباح علاقة معنوية طردية في المصرف التجاري العراقي، بينما في مصرف بغداد لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرين، أما في المصرف الأهلي للاستثمار فقد ظهرت العلاقة بين المتغيرين أعلاه معنوية طردية، وإن الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع متغير استمرارية الأرباح في المصرف التجاري العراقي بمقدار 0.73، بينما في مصرف بغداد فإن الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي لا

يؤثر في استمرارية الأرباح، أما في المصرف الأهلي فإن الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى الارتفاع في استمرارية الأرباح بمقدار 0.673 خلال فترة الدراسة.

٥. ظهرت العلاقة بين متغيري معدل التضخم السنوي واستمرارية الأرباح علاقة عكسية معنوية في المصرف التجاري العراقي ومصرف بغداد، بينما في المصرف الأهلي للاستثمار لا توجد علاقة معنوية بين معدل التضخم السنوي واستمرارية الأرباح خلال فترة الدراسة، وإن الزيادة في معدل التضخم السنوي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى الانخفاض في استمرارية الأرباح بمقدار 0.73 في المصرف التجاري العراقي، وفي مصرف بغداد بمقدار 0.73، وفي المصرف الأهلي للاستثمار بمقدار 0.675.

٦. أن أعلى ارتباط في المصرف التجاري العراقي للمتغيرات المستقلة الخمسة (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم السنوي) مع استمرارية الأرباح كان للمتغير نسبة كفاية رأس المال أولاً، ويأتي ثانياً المتغير السيولة، وثالثاً المتغيرين جودة الموجودات والناتج المحلي الإجمالي، وأخيراً جاء المتغير معدل التضخم السنوي.

٧. أن أعلى ارتباط في مصرف بغداد للمتغيرات الخمسة (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم السنوي) مع استمرارية الأرباح كان للمتغير نسبة كفاية رأس المال أولاً، ويأتي ثانياً المتغير السيولة، وثالثاً المتغير جودة الموجودات، وأخيراً جاء المتغيرين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم السنوي.

٨. أن أعلى ارتباط في المصرف الأهلي للاستثمار للمتغيرات الخمسة (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم السنوي) مع استمرارية الأرباح كان للمتغير السيولة أولاً، ويأتي ثانياً المتغير نسبة كفاية رأس المال، وثالثاً المتغير معدل التضخم السنوي، ورابعاً المتغير الناتج المحلي الإجمالي، وأخيراً جاء المتغير جودة الموجودات.

ثانياً: نتائج قياس أثر المحددات الداخلية والخارجية على القيمة السوقية

١. ظهرت العلاقة بين متغيري كفاية رأس المال والقيمة السوقية وفي جميع مصارف عينة الدراسة هي علاقة غير معنوية خلال فترة الدراسة، وإن الزيادة في قيمة كفاية رأس المال بمقدار وحدة واحدة لا تؤثر في ارتفاع أو انخفاض في القيمة السوقية خلال فترة الدراسة ولجميع مصارف عينة الدراسة.

٢. ظهرت العلاقة بين متغيري جودة الموجودات والقيمة السوقية، علاقة غير معنوية في المصرف التجاري العراقي ومصرف بغداد، بينما ظهرت العلاقة بين المتغيرين في المصرف الأهلي

للاستثمار علاقة عكسية معنوية، وإن الزيادة في قيمة جودة الموجودات بمقدار وحدة واحدة لا تؤثر في ارتفاع أو انخفاض في القيمة السوقية في مصرف التجاري العراقي، كما لا تؤثر في ارتفاع أو انخفاض في القيمة السوقية في مصرف بغداد خلال فترة الدراسة، بينما في المصرف الأهلي للاستثمار فإن الزيادة في قيمة جودة الموجودات بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض في القيمة السوقية بمقدار 0.697 خلال فترة الدراسة.

٣. ظهرت العلاقة بين متغيري السيولة والقيمة السوقية، علاقة غير معنوية في المصرف التجاري العراقي ومصرف بغداد، بينما ظهرت العلاقة بين المتغيرين اعلاه في المصرف الأهلي للاستثمار علاقة طردية معنوية، وإن الزيادة في قيمة السيولة بمقدار وحدة واحدة لا تؤثر في ارتفاع أو انخفاض في القيمة السوقية في مصرف التجاري العراقي خلال فترة الدراسة، كما لا تؤثر في ارتفاع أو انخفاض في القيمة السوقية في مصرف بغداد خلال فترة الدراسة، بينما في المصرف الأهلي للاستثمار فإن الزيادة في قيمة السيولة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية بمقدار 0.772 خلال فترة الدراسة.

٤. ظهرت العلاقة بين متغيري الناتج المحلي الإجمالي والقيمة السوقية، علاقة عكسية معنوية في المصرف التجاري العراقي، أما في مصرف بغداد لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرين، بينما في المصرف الأهلي للاستثمار، فقد ظهرت العلاقة بين المتغيرين اعلاه علاقة عكسية معنوية، وإن الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية في المصرف التجاري العراقي بمقدار 0.66، بينما في مصرف بغداد فإن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لا يؤثر في القيمة السوقية خلال فترة الدراسة، أما في المصرف الأهلي للاستثمار فإن الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية بمقدار 0.726 خلال فترة الدراسة.

٥. أن العلاقة بين المتغيرين معدل التضخم السنوي والقيمة السوقية، فقد ظهرت العلاقة بين المتغيرين في المصرف التجاري العراقي علاقة طردية معنوية، كما ظهرت العلاقة بين المتغيرين في مصرف بغداد علاقة طردية معنوية، في حين لا توجد علاقة بين المتغيرين اعلاه في المصرف الأهلي، وأن الزيادة في معدل التضخم السنوي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية بمقدار 0.68 في المصرف التجاري العراقي، وبمقدار 0.909 في مصرف بغداد، بينما في المصرف الأهلي فإن الزيادة في معدل التضخم السنوي لا يؤثر في القيمة السوقية خلال فترة الدراسة.

٦. أن أعلى ارتباط في المصرف التجاري العراقي للمتغيرات الخمسة (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم السنوي) مع المتغير التابع القيمة السوقية

كان للمتغير معدل التضخم السنوي أولاً، ويأتي ثانياً المتغير الناتج المحلي الإجمالي، وثالثاً المتغير جودة الموجودات، ورابعاً السيولة، وأخيراً جاء المتغير نسبة كفاية رأس المال.

٧. أن أعلى ارتباط في مصرف بغداد للمتغيرات الخمسة (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم السنوي) مع المتغير التابع القيمة السوقية كان للمتغير معدل التضخم السنوي، ويأتي ثانياً المتغير نسبة كفاية رأس المال، وثالثاً المتغير جودة الموجودات، ورابعاً السيولة، وأخيراً جاء المتغير الناتج المحلي الإجمالي.

٨. أن أعلى ارتباط في المصرف الأهلي للاستثمار للمتغيرات الخمسة (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم السنوي) مع المتغير التابع القيمة السوقية كان لمتغير السيولة أولاً، ويأتي ثانياً المتغير الناتج المحلي الإجمالي، وثالثاً المتغير جودة الموجودات، ورابعاً المتغير معدل التضخم السنوي، وأخيراً جاء المتغير نسبة كفاية رأس المال.

المبحث الثاني

التوصيات

توصلت الدراسة الى التوصيات الآتية:

١. يتعين على المصارف التجارية أن تعمل على زيادة رأس مالها وضرورة التقليل من مخاطر الموجودات المرجحة بالمخاطر, كذلك توظيف الزيادة في استثمارات خالية او قليلة المخاطر كي تتمكن من تحقيق أرباح مستمرة, فضلاً عن تعزيز القيمة السوقية لها.
٢. يتعين على المصارف التجارية أن تمتلك موجودات ذات جودة عالية, بحيث تتمتع هذه الموجودات بالتصنيف العالي الذي تم تحديده في جدول معايير تصنيف الموجودات, أي بتعبير آخر عليها أن تحصل على درجة التصنيف القوي أو المرضي لجودة موجوداتها.
٣. يتحتم على المصارف التجارية أن تعمل على التقليل أو التخلص من القروض المتعثرة وزيادة القروض الأكثر ضماناً, أي أنها تمنح القروض مقابل ضمانات تضمن لها الحصول عليها مع فوائدها في مواعيد استحقاقها, الأمر الذي يرفع درجة تصنيفها, علاوة على أن هذه القروض من المؤكد أن تضمن للمصارف التجارية الحصول على العوائد أو الفوائد المتوقعة منها باستمرار بالإضافة إلى تحسين قيمتها السوقية.
٤. يجب على المصارف التجارية أن لا تحتفظ بنسبة عالية من النقد لأن الاحتفاظ بالنقد بنسبة مرتفعة لا يحقق ربحاً, بل يوظف جزء من ذلك النقد في استثمارات قصيرة الأجل لأنها تدر ربحاً معقولاً.
٥. يتعين على المصارف التجارية أن تتأكد تماماً من أن الاستثمارات قصيرة الأجل تحقق ربحاً مقبولاً لها من خلال دراسة الجدوى الاقتصادية.
٦. يجب على المصارف التجارية أن تتأكد تماماً من أن القروض التي تمنحها إلى الزبائن تمثل قروض ذات ربحية, ويمكن تحصيلها في وقت استحقاقها وغير قابلة للتعثّر مستقبلاً, وذلك من خلال منح القروض بضمانات وأن الاستمرار بهذا النشاط يؤدي إلى جعل أرباح المصارف مستمرة في تحقيقها, فضلاً عن تعزيز قيمتها السوقية.
٧. يتعين على المصارف التجارية دراسة الظروف والمحددات الاقتصادية الأخرى التي يمر بها البلد ومراقبة الأحداث التي يمكن أن تحصل من حيث الأسعار العامة, وسعر الفائدة, وسعر النفط وسعر

الصرف, والاستفادة من كفاءة أصحاب الخبرة الخاصة بإدارة المصارف في التنبؤ بمؤثرات الاقتصاد الكلي وأخذ الحيطة والحذر.

٨. يتعين على المصارف الأخذ بعين الاعتبار المحددات الأخرى سواء كانت داخلية أو خارجية التي يمكن أن تؤثر على الأداء المصرفي أولاً وعلى استمرارية الأرباح, ومن ثم الأثر على قيمتها السوقية وذلك من خلال توفير جهاز رقابي كفؤ يمتاز بالخصائص النوعية للرقابة.

وفي الختام يتقدم الباحث في إطار استكمال وتعزيز وتوسيع هذه الدراسة بدراسات مستقبلية بحيث يتم تناول موضوع أثر المحددات الداخلية (كفاية رأس المال, جودة الموجودات, السيولة, كفاءة الإدارة, إدارة الأرباح, الحساسية, حجم المصرف, سعر الفائدة الداخلي, الودائع, الحصة السوقية, وفروع المصرف) والمحددات الخارجية (الناتج المحلي الإجمالي, معدل التضخم السنوي, سعر الفائدة العام, سعر الصرف, إداء السوق) بأكملها على استمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية لغرض بيان أثر هذه المحددات على القطاع المصرفي في العراق بأكمله.

المراجع والمصادر

المراجع والمصادر

المراجع:

- القرآن الكريم
- القوانين والتشريعات
- البنك المركزي قانون تنفيذ المصارف رقم ٤، ٢٠١٠، م ١٨.

المصادر:

١. المصادر العربية

أولاً: الكتب

١. الأسدي، صباح رحيم، والعتبي، محمد حسن رشم، والمعالي، علي جابر عبد الحسين. (٢٠١٨). " الأسواق المالية والنقدية ". دار الوثائق الوطنية. العراق.
٢. الخطيب، محمد محمود. (٢٠١٠). " الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات ". دار الحامد.
٣. الزبيدي، حسين بن سالم جابر. (٢٠١١). " التضخم والكساد ". عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
٤. مشكور، سعود جايد، ورشم، محمد حسن. (٢٠١٢). التضخم والمعالجات المحاسبية. بغداد: دار الدكتور للعلوم. العراق.
٥. النعيمي، عدنان تايه ، والتميمي، ارشد فؤاد. (٢٠١٩). " الإدارة المالية المتقدمة ". الأردن - عمان: دار الياوزي العلمية للنشر والتوزيع.

ثانياً : الرسائل والإطاريح

١. بن ختو، طاهر. (٢٠١٨). "محددات الربحية في البنوك التجارية". رسالة ماجستير في مالية ومحاسبة جامعة قاصدي مرباح-ورقلة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التيسير - قسم العلوم الاقتصادية- الجزائر.
٢. جمعه، سهير محمد سليمان. (٢٠١٦). "تكلفة التمويل وأثرهما على جودة الارباح المحاسبية وقيمة المنشأة" (دراسة تطبيقية تحليلية على عينة من الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية). اطرحه دكتوراه في المحاسبة والتمويل - كلية الدراسات التجارية- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- السودان.

٣. ججوج, محمد ماجد محمود. (٢٠١٧). "أثر الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين" (دراسة تطبيقية). رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل - الجامعة الإسلامية بغزة - كلية التجارة - فلسطين.
٤. رافعي, سارة. (٢٠١٥). "مقررات بازل ٢ وآثرها على المصرف الإسلامية" - دراسة حالة مصرف قطر الإسلامي. رسالة ماجستير في مالية وبنوك - جامعة أم البواقي - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - قطر.
٥. سليم, محمد شريف, وقاره, محمد شريف . (٢٠١٦). "أثر إدارة مخاطر الائتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الاردني". رسالة ماجستير في المحاسبة - جامعة الشرق الأوسط - كلية الأعمال - قسم المحاسبة - الاردن.
٦. شرشاب, حيدر محمد. (٢٠١٨). "تحليل العلاقة بين الإفصاح الاختياري وجودة الأرباح المحاسبية وأثرها في القيمة الشركة" (بحث تطبيقي في عينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية), رسالة ماجستير في المحاسبة - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة - العراق.
٧. شنك, أسامة محمد. (٢٠١٨). "العوامل المالية وغير المالية المحددة لأسعار السوقية السهم الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان" (دراسة اختبارية). رسالة ماجستير في المحاسبة - قسم المحاسبة - كلية الأعمال - جامعة الشرق الأوسط - الاردن.
٨. صادق, زهور عبد السالم. (٢٠١٨). "العلاقة بين سياسات توزيع الأرباح والقيمة السوقية للسهم وأثرهما على حجم التداول" دراسة في عينة من المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية. رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية - جامعة المنثى - كلية إدارة والاقتصاد - العراق.
٩. طابي, إيمان. (٢٠١٧). "الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية" - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA - رسالة ماجستير في العلوم التجارية - جامعة محمد بوضياف بالمسيلة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - الجزائر.
١٠. طهير, أميرة. (٢٠١٧). "إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير بازل" دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي (BADR, BNA, BEA, CPA). رسالة ماجستير في العلوم التجارية - جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - الجزائر.

١١. عتروس, صونيا. (٢٠١٥). "أدوات إدارة السيولة في البنوك ودورها في التخفيض من خطر السيولة" - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (BNA) . رسالة ماجستير في العلوم التسيير - جامعة أم البواقي - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - الجزائر .
١٢. علوان, شهيرة . (٢٠١٦). "تقييم أداء البنوك الإسلامية بأستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) " -دراسة حالة بنك البركة الجزائري, رسالة ماجستير في علوم التسيير - جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - الجزائر .
١٣. علي, حسام عباس. (٢٠١٩). "تقييم المصارف التجارية وفق نموذج CAMELS في ظل العوائد والمخاطر". رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة المثنى - العراق .
١٤. العودات,أنس ابراهيم سالم. (٢٠١٥). "أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية وفقاً لنموذج (Tobin's Q)"دراسة إختبارية على البنوك التجارية الاردنية ٢٠٠٩-٢٠١٤". رسالة ماجستير في المحاسبة - كلية الأعمال - جامعة الشرق الاوسط- الاردن .
١٥. قارون, أحمد. (٢٠١٣). "مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية راس المال وفقاً لتوصيات لجنة بازل". رسالة ماجستير في العلوم التجارية - كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - الجزائر .
١٦. كاظم, شيماء يونس. (٢٠١٤). "أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف" (دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة ١٩٩٧-٢٠١١) . أطروحة دكتوراه في العلوم المحاسبية - جامعة سانت كليمنتس البريطانية/فرع العراق .
١٧. المحمود, حسين . (٢٠١٤). "إمكانية استخدام نظام CMALES في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية" (دراسة تطبيقية). رسالة ماجستير في قسم المصارف والتأمين - جامعة دمشق - كلية الاقتصاد - سوريا .
١٨. نبيلة, رفاقة. (٢٠١٦). " دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية". رسالة ماجستير في علوم تجارية - جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - الجزائر .

١٩. المستوي, ميساء. (٢٠١٨). "أثر التضخم على الأسعار السوقية للأسهم في المصارف" دراسة حالة أسهم بعض المصارف التجارية والإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. رسالة ماجستير في الاقتصاد- جامعة بلاد الشام- كلية الشريعة والقانون - قسم الاقتصاد الاسلامي.

ثالثاً : المجلات والدوريات

١. الحسنوي, سالم صلال راهي. (٢٠١٥). "المحددات الداخلية والخارجية للقيمة السوقية للأسهم في سوق العراق للأوراق المالية". مجلة دورية نصف سنوية / كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة- المجلد (٤) العدد (١٤).
٢. حمدان, علاّم محمد, ومشتهي, صبري ماهر, وعواد, بهاء صبحي. (٢٠١٢). "دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها". المجلة الأردنية في إدارة الأعمال المجلد ٨, العدد ٣.
٣. الدهلكي, احمد جواد. (٢٠١٨). "تأثير تصنيف CAMELS في القيمة السوقية للسهم العادي بحث تحليلي في عينة من المصارف العراقية. Al Kut Journal of Economics Administrative Sciences / ISSN: 1999-558x / Issue: 30
٤. الدوري, مؤيد عبد الرحمن, وعباس, رشا أنور. (٢٠١٨). "العوامل الاقتصادية والعوامل المميزة للأداء المالي وأثرها على القيمة السوقية المضافة للبنوك التجارية الأردنية". مجلة البلقاء للبحوث والدراسات-جامعة عمان الأهلية, المجلد (٢١) العدد (٢).
٥. سعيد, لقمان محمد, وحسن, مقداد معروف. (٢٠١٩). أثر سياسة تمهيد الدخل على جودة الأرباح المحاسبية(دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية العاملة في محافظة أربيل). مجلة علمية دورية- الجامعة اللبنانية الفرنسية - أربيل, كوردستان, العراق المجلد ٤ - العدد ٤.
٦. السلطان, مهند بن عبد الملك, والبكر أحمد بن بكر. (٢٠١٦). "مفهوم الناتج المحلي الإجمالي - دراسة وصفية ". مؤسسة النقد العربي السعودي.
٧. العاني, حافظ طه علي . (٢٠١٧). "تأثير سياسة التوزيعات على جودة الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية". مجلة العلوم الاقتصادية والادارية العدد ١٠٤, المجلد ٢٤.

٨. علي, عباس فاضل. (٢٠١٩). "ادارة الأرباح في المصارف الخاصة واثرها على القيمة السوقية" بحث تطبيقي على المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية. مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد (٩) العدد (٢).
٩. فخري, سامر محمد, وقادر, آسو بهاء الدين. (٢٠١٦). "مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيها" دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية. مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية, المجلد (٦) العدد (٢)
١٠. مشكور, سعود چايد, وصادق زهور عبد السلام. (٢٠١٨). "العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح والقيمة السوقية للسهم وأثرها في تحديد قيمة الشركة" بحث تطبيقي في عينة من المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة مركز دراسات الكوفة: مجلة فصلية محكمة العدد ٥٠.
١١. مشكور, سعود چايد, وصادق, زهور عبد السالم. (٢٠١٩). "العلاقة بين سياسة التوزيع الأرباح والقيمة السوقية للسهم وأثرهما على حجم التداول" دراسة في عينة من المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة الدنانير مجلد الخامس عشر.
١٢. مصطفى, شكر محمود, وإسماعيل, لبنى ليث. (٢٠١٨). "أهمية المعلومات المحاسبية في تحديد انعكاسات التغير في الهيكل المالي على القيمة السوقية للشركة" (دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية). جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد/ مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية/ المجلد (٤) العدد (٤٤) ج ١.
١٣. المعموري, محمد علي موسى, وعلي, سحر فتح الله محمد, واحمد, حيدر حسين. (٢٠١١). "تحليل العلاقة بين تقلبات سوق الأسهم والنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية ". كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد- قسم الاقتصاد.
١٤. يعقوب, أبتهاج اسماعيل, وطاهر, علي عبد الرضا. (٢٠١٤). "العوامل المؤثرة بجودة الأرباح ودورها في تعزيز قرارات المستثمر" دراسة ميدانية في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة الإدارة والاقتصاد/ Administration of Journal The & Economics السنة السابعة والثلاثون- العدد منه وواحد.

٢. المصادر الاجنبية

A. Books

1. Alamry, (S. C.), (2020): "Analysis of Financial Statements". Dar, Al manahj; Amman, Jordan
2. Alexander, (T.), Dziobek, (C.), Marini, (M.), Metreau, (E.), & Stanger,(M.) (2017). "Measure up: A Better Way to Calculate GDP". I M F S T A F F D I S C U S S I O N N O T E. JEL Classification Numbers: E01, E31, O44
3. Goodhart, (C.), (2011): "The Basel Committee on Banking Supervision: a history of the early years 1974–1997". Cambridge University Press. The Edinburgh Building, Cambridge CB2 8RU, UK
4. Levišauskaite, (K.), (2010): "Investment Analysis and Portfolio Management". Edaucatoin and cultule, Bulgaria.

B. Thesis

1. Alamirew, (M. M.), (2015): "Determinants of Commercial Banks Profitability in Ethiopia Mulugeta Melesse Alamirew". A Thesis submitted to The Business and Economics Faculty School of Commerce. Department of Marketing Management Addis Ababa University, Ethiopia.
2. Dang, (U.), (2011): " The CAMEL rating system in banking supervision" A case study. Degree Thesis Arcada, Arcada University of Applied Sciences- International Business.
3. Herly, (M.), (2012): " Earnings Quality in Restating Firms: Empirical Evidence ". Thesis Master of Finance and International Business, University of solidum petit in profundis Arhusinsis.
4. Macharia, Wambu Timothy .(2013): "The Relationship Between Profitabilty And Liquidity of Commercial Banks In Kenya". A Research Project Submitted In Partial Fulfilment of The Requirements For The Award of Masters of Business Adminis Tration, University of Nairobi.
5. Moussa, (M. M.), (2012): " Bank-specific and Macroeconomic Determinants of Bank Profitability: Case of Turkey". Eastern Mediterranean University, Submitted to the Institute of Graduate Studies and Research in partial fulfillment of the requirements for the Degree of Master of science in Banking and Finance.

6. Psorn, Andrej .(2013): "The implications of Basel III/ CRD IV-CRR with special focus on capital requirements and leverage, mapped on Austrian Universal Banks " .mapped on Austrian Universal banks. Master of Management. uniwien University.
7. Yenesew,(A.), (2014):" Determinants of Financial Performance: A Study On Selected Micro Finance Institutions In Ethiopia". A Thesis Submitted to The School of Graduate Studies of Jimma University in Partial Fulfillment of The Requirements For The Master of Science (MSc) Degree in Accounting And Finance

C. Magazines and periodicals

1. Abate, (T. W.), & Mesfin, (E. A.), (2019): "Factors Affecting Profitability of Commercial Banks in Ethiopia". International Journal of Research and Analytical Reviews (IJRAR) www.ijrar.org Volume 6, Issue 1.
2. Ache, (C. A.), Anghel, (M. G.), Dumbrava, (Ş. G.), Dumitru, (D.), & Mirea, (M.), (2018): " Landmarks on The Development of The Gross Domestic Product in The Last Years" . Revista Română de Statistică.
3. Agyapong, Sampson Atuahene, Yusheng, Kong, Micah, Geoffrey Bentum &, Aboagye, Abigail Konadu (2019): " Capital Adequacy and Performance of Listed Universal Banks in Ghana, considering the Basel Accord Framework". American Journal of Multidisciplinary Research, Vol.8, Issue 1, SSN: 2356-6191.
4. AL- Shar, (O. Z.), (2017): "Evaluations on the Earning Quality of Listed Firms in Jordan" . International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences Vol. 7, No. 4, pp. 21–32.
5. Almaqtari, (F.), Al-Homaidi, (E.), Tabash, (M.), & Farhan, (N.), (2018): "The determinants of profitability of Indian commercial banks" .WILEY, Int J Fin Econ. 2019;24:168–185.
6. Almunani, (M. A.), (2018): "An Empirical Study on Effect of Profitability Ratios & Market Value Ratios on Market Capitalization of Commercial Banks in Jordan". International Journal of Business and Social Science Vol. 9 No. 4.
7. Alper, (D.), & Anbar, (A.), (2011): " Bank Specific and Macroeconomic Determinants of Commercial Bank Profitability". Empirical Evidence from Turkey. Business and Economics Research Journal. Volume 2 . Number 2, pp. 139-152 ISSN: 1309-2448.

8. Alrgaibat, (G. A.), (2016): " Financial and Economical Analysis of Banking Activities". Case Study of Jordan. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences. Vol. 6, No. 4, pp. 90–101
9. An, (Y.) (2017): " Measuring Earnings Quality Over Time". International Journal of Economics and Financial Issues. Vol. 7, No.(3), pp. 82-87.
10. Antonio, (P.), (2017): " Are Inflation Measures Really Measuring Inflation". Molloy College Division of Business 1000 Hempstead Avenue Rockville Centre, NY 11571 USA 1 (516) 993-5990. DigitalCommons@Molloy.
11. Arikewuyo, (K.), & Akingunola, (R.), (2019): " Impact of Interest Rate Deregulation on Fund Mobilisation of Deposit Money Banks in Nigeria" . Izvestiya Journal of Varna University of Economics. Vol. 63, No.(2).
12. Aspal, (P. K.), & Dhawan, (S.), (2016): "Camels Rating Model For Evaluating Financial Performance of Banking Sector: A Theoretical Perspective" . International Journal of System Modeling and Simulation. Vol. 1, No.(2).
13. Aspal, (P. K.), Dhawan, (S.), & Nazneen, (A.), (2019): "Significance of Bank Specific and Macroeconomic Determinants on Performance of Indian Private Sector Banks" . International Journal of Economics and Financial Issues. Vol. 9, No.(2), pp. 168-174.
14. Axenciuc, (V.), & Georgescu, (G.), (2017): "Gross Domestic Product – National Income of Romania 1862 – 2010" . Secular statistical series and methodological foundations. Munich Personal RePEc Archive - MPRA Paper No. 84614.
15. Ayanda, (A. M.), Christopher, (E. I.), & Mudashiru, (M. A.), (2013): "Determintns of Banks Profit Ability in A Developing Economy" . Evidence From Nigerian Banking Industry. Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, Vol.4, No.9.
16. Ayuba, (H.), Bambale,(A. J.), Ibrahim, (M. A.), & Sulaiman, (S. A.), (2020): "Effects of Financial Performance, Capital Structure and Firm Size on Firms' Value of Insurance Companies in Nigeria". Journal of Finance, Accounting and Management, Vol. 10, No.(1).
17. Bartlett, (R.), & Partnoy, (F.), (2020): "Articles The Misuse of Tobin's q". Vanderbilt Law Review Volume 73 Issue 2 Issue 2 .

- 18.Bhattarai, (Y. R.), (2017): "Effect of Non-Performing Loan on The Profit Ability of Commercial Banks in Nepal". Prestige International Journal of Management and Research, ISSN: 09746080, Vol. 10.
- 19.Boadi, (E. K.), Li, (Y.), & Lartey, (V. C.), (2016): "Role of Bank Specific, Macroeconomic and Risk Determinants of Banks Profitability". Empirical Evidence from Ghana's Rural Banking Industry. International Journal of Economics and Financial Issues, Vol.6, No.(2), pp. 813-823.
- 20.Boateng, (K.), (2019): "Credit Risk Management and Performance of Banks in Ghana: the 'Camels' Rating Model Approach". International Journal of Business and Management Invention (IJBMI). Vol. 8, Issue.2,PP. 41-48.
- 21.Chiboole, (A. D.), & Jagongo, (A.), (2020): "Short-term financing decisions and financial performance of commercial banks in Kenya". International Academic Journal of Economics and Finance, Vol.3, No.(5), pp.62-74.
- 22.Constantin, (A.), & Gabriela, (M. A.), (2017): "Econometric Modwl For Complex Analyses And Forecast of The Gross Domestic Product". Annals of the „Constantin Brâncuși” University of Târgu Jiu, Economy Series, Special Issue, volume I.
- 23.Do, (H. L.), Ngo, (T. X.), & Phung, (Q. A.), (2020): "The effect of non-performing loans on profitability of commercial banks". Case of Vietnam. aNational Economics University, Vietnam, Accounting.6, pp.373–386.
- 24.Doustian, (S.), & Mashayekh, (S.), (2019): "Determinants and Economic Outcomes of Earnings Quality With an Emphasis on Earnings's Times Series Properties". Journal of Economic and Social Research Vol. 18.
- 25.Durrah, (O.), Abdul Rahman, (A. A.), Jamil, (S. A.), & Ghafeer, (N. A.), (2016): "Exploring the Relationship between Liquidity Ratios and Indicators of Financial Performance". An Analytical Study on Food Industrial Companies Listed in Amman Bursa. International Journal of Economics and Financial Issues. Vol.6, No.(2), pp.435-441.
- 26.Ekinci, (R.), & Poyraz, (G.), (2019): "The Effect of Credit Risk on Financial Performance of Deposit Banks In Turkey". ScienceDirect Procedia Computer Science 158 : 979–987.

- 27.El Ibrami, (H.), (2012): "Intrinsic Value vs. Market Value". An Empirical Mean-Reversion-Based Study. International Journal of Accounting and Financial Reporting Vol. 2, No. 2.
- 28.Eliodor, (T. A.), & Ovidiu, (C. T.), (2014): "Types of Shares". Romanian Economic and Business Review – Vol. 9, No. 1.
- 29.Fani, (K. A.), Khan, (V. J.), Kumar, (B.), & Kumar , (B.), (2018): Impact of Internal and External Factors on Bank Performance in Pakistan. International and Public Affairs. Vol.2, No.(4), pp.66-77.
- 30.Feldstein, (M.), (2017): " Underestimating the Real Growth of GDP, Personal Income, and Productivity". Journal of Economic Perspectives— Volume 31, Number 2.
- 31.Fraumeni, (B.), (2017): "Underestimating the Real Growth of GDP, Personal Income, and Productivity". Journal of Economic Perspectives, Vol. 31, Number 2, pp. 145–164.
- 32.Fu, (L.), Singhal, (R.), & Parkash, (M.), (2016): "Tobin's Q. Ratio and Firm Performance". International Research Journal of Applied Finance - Vol.VII Issue.4.
- 33.Gounder, (C. G.), & Venkateshwarlu, (2017): "Bank Valuation Models – A Comparative Analysis". Accounting and Finance Research Vol. 6, No. 3.
- 34.Harrigan, (K. R.), & DiGuardo, (C. M.), (2018): "Patent Value And The Tobin's q Ratio in Media Services". Columbia University, 701 Uris Hall, New York, NY 10027 USA.
- 35.Hart, (O.), & Zingales, (L.), (2017): "Companies Should Maximize Shareholder Welfare Not Market Value". Journal of Law, Finance, and Accounting, 2: 247–274.
- 36.Houqe, (M. N.), Zijl, (T. v.), Dunstan, (K.), & Karim, (W.), (2010): "The effect of IFRS Adoption and Investor Protection on Earnings Quality around the World". Working paper series Working paper No. 70.
- 37.Islam, (A.), Sarker, (N. I.), Rahman, (M.), & Sultana, (A.), (2017): "Determinants of Profitability of Commercial Banks in Bangladesh". International Journal of Banking and Financial Law. Vol. 1(1), pp. 001-011.

38. Islam, (S.), Salam, (M. A.), & Hasan, (M.), (2015): "Factors Affecting the Stock Price Movement". A Case Study on Dhaka Stock Exchange. International Journal of Business and Management; Vol. 10, No. 10.
39. Kaczmarek, (J.), (2018): "The Concept and Measurement of Creating Excess Value in Listed Companies". Inzinerine Ekonomika-Engineering Economics, Vol. 29(4), 376–385.
40. Kalunda, (E.), & Ogada, (A.) (2019): "Financial Inclusion Using Traditional Banking Channels and its Effect on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya". The University Journal Volume 1 Issue 3.
41. Khasawneh, (A. S.), & Obeidat, (Z. M.), (2016): "The Impact of Capital Risk on the Financial Performance of the Jordanian Islamic Banks According to Basel (2) during the Period (2007 – 2013)". International Journal of Advanced Research. Volume 4, Issue 2, 182- 193.
42. Kumar, (P.), (2017): " Impact of Earning Per Share And Price Earnings Ratio on Market Price of Share". A Study on Auto Sector in India. International Journal of Research – Granthaalayah, Vol.5 (Iss.2).
43. Lind, (H.), & Nordlund, (B.), (2019): "The Concept of Market Value in Thin Markets and its Implications for Accounting Rules". Working Paper February, Royal Institute of Technology – KTH, Stockholm, Sweden Email hanslin@kth.se.
44. Lucy, Onyekwelu Uche, Nnenna, Chukwuani Victoria &, Nnenna, Onyeka Virginia .(2018): "Effect of Liquidity on Financial Performance of Deposit Money Banks in Nigeria ."Journal of Economics and Sustainable Development. Vol.9, No.4.
45. Lyimo, (G.), (2014): "Assessing The Measures of Quality of Earnings". Evidence From India. European Journal of Accounting Auditing and Finance Research Vol.2, No.6, pp.17-28.
46. Malahimm, (S. S.), & Al khatib, (A. Y.), (2018): " Determinants of Financial Performance For The Banks Sector in Jordan". Innovare Journal of Business Management, Vol.6, Issue 1.
47. Muraina, (S. A.), (2018): "Determinants of Listed Deposit Money Banks' Profitability in Nigeria". International Journal of Finance and Banking Research, Vol.4(3), pp.40-56.
48. Murthy, (U.), Anthony, (P.), & Vighnesvaran, (R.), (2017): " Factors Affecting Kuala Lumpur Composite Index (KLCI) Stock Market Return

- in Malaysia". International Journal of Business and Management; Vol. 12, No. 1.
49. Musa, (L. b.), & bin Aziz, (A.), (2018): "Innate Factors: The Importance on Earnings Quality in Malaysia". International Journal of Business and Management, Vol. 2 (4).
50. Nabeel, Muhammad , & Hussain, Sobia Muhammad.(2017): " .Liquidity Management and Its Impact on Banks Profitability". A Perspective Of Pakistan .International Journal of Business and Management Inventio, Vol.6 Issue 5, PP.28-33.
51. Odekina,(I. I.), Gabriel, (A. O.), & Solomon, (T. T.), (2019): "Effect of Capital Adequacy, Credit Risk and Operating Efficiency on the performance of Commercial Banks in Nigeria". Financial Markets, Institutions and Risks, Volume 3, Issue 1.
52. Oladele, (K. O.), (2013): "The Determinants of Value Creation in the Nigerian Banking Industry". Panel Evidence. International Journal of Business and Social Science Vol. 4 No. 3.
53. Ongore, (V. O.), & Kusa, (G. B.), (2013): "Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya". International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 3, No. 1pp.237-252.
54. Otekunrin, (A. O.), Fagboro, (G. D.), Nwanji, (T. I.), Asamu, (F. F.), Ajiboye, (B. O.), & Falaye, (A. J.), (2019): "Performance of deposit money banks and liquidity management in Nigeria". Banks and Bank Systems, Volume 14, Issue 3.
55. Penikas, (H.), (2015): "History of Banking Regulation As Developed By The BASEL Committee on Banking Supervision In 1974 – 2014 (Brief Overview)" . National Research University Higher School of Economics (Moscow, Russia), Department of Applied Economics.
56. Salgotra, Priyanka & Wadhwa, Ruchika .(2015): " Capital Adequacy-A Financial Soundness Indicator for Banks". A Comparative Analysis of Public Banks in India .IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM),e-ISSN: 2278-487X, p-ISSN: 2319-7668. PP 54-60.
57. Samson, (T.), Petre, (A.), Olteanu, (C.), & Ganciulescu, (M. M). (2019): "Static and Structural Analysis of Gross Domestic Product". Revista Română de Statistică.

- 58.Sanders, (M.), (2018): "Market Value: What Does It Really Mean?". The Appraisal Journal, www.appraisalinstitute.org .
- 59.Sarker, (A. A.), (2011): " CAMELS Rating System in the Context of Islamic Banking". A Proposed 'S' for Shariah Framework.
- 60.Sarwar, (B.), & Mustafa, (G.) (2018). "Internal and External Determinants of Profitability". A Case of Commercial Banks of Pakistan. A Research Journal of Commerce, Economics, and Social Sciences.
- 61.Seip, (K.), (2017): "Does tax reduction have an effect on gross domestic product? An empirical investigation". Oslo Business School Working Paper, Knut L. Seip, 1 Oslo and Akershus University College for applied sciences.
- 62.Sufian, (F.), (2011): "Profitability of the Korean Banking Sector: Panel Evidence on Bank-Specific and Macroeconomic Determinants". Journal of Economics and Management, Vol. 7, No. 1, pp.43-72.
- 63.Topak, (M. S.), & Talu, (N. H.), (2017): "Bank Specific and Macroeconomic Determinants of Bank Profitability: Evidence from Turkey". International Journal of Economics and Financial Issues, Vol.7(2), pp. 574-584.
- 64.Udom,(I.), & Eze, (O.), (2018): "Effect of Capital Adequacy Requirements on the Profitability of Commercial Banks in Nigeria". International Research Journal of Finance and Economics, ISSN 1450-2887 Issue 165.
- 65.Umobong,(A.), & Egber, (A. B.), (2019): "Performance Based Compensation and Firm Value of Commercial Banks in Nigeria" . Research Journal of Finance and Accounting Vol.10, No.10.
- 66.Wang, (S.), & Guo, (Z.), (2019): " A study on the co-movement and influencing factors of stock markets between China and the other G20 members". Research Article: WILEY, WILEY
- 67.Zhang,(X.), & Song, (W.), (2018): "Study on the Compositions and the Value of Knowledge-Based GDP in China". Open Journal of Social Sciences, Vol. 6, pp. 246-256.

D. Web site

1. Cannon, (C.), Creek, (S.), & Georgia, (T.), (2011): "What is gross domestic product? A lesson". www.bea.gov.
2. Claire Boyte .(2020): " /terms/m/marketcapitalization".asp .Investopedia. <https://www.investopedia.com>.
3. Macmillan,(P.) (2019): "Bank Profitability: Measures and Determinants". In Banking in Europe. Studies in Banking and Financial Institutions, https://doi.org/10.1007/978-3-030-15013-6_2 .
4. Mohammady, (A.), (2010): "Earnings Quality Constructs and Measures". School of Economics, Kingston University London. Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1678461>.
5. Pradhan, (R.), & Shrestha, (S.), (2017): "Leverage, dividend policy, profitability and market value relationships". A case of Nepalese commercial banks. Electronic copy available at: <https://ssrn.com/abstract=3044011>
6. Scott,Gordn .(2020): ./ask/answers/122314/what-difference-between-market-capitalization-and-market-value.asp .Investopedia. <https://www.investopedia.com>.
7. <http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/uploadedFilesList.html?d-447146-p=1&> سوق العراق للأوراق المالية, للسنوات ٢٠٠٩-٢٠١٨

الملاحق

(الملاحق)

ملحق (١) البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة

(أ) المصرف التجاري العراقي (مليون دينار)

ت	السنة المفردات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
1	النقود	٢٣١٧٢	٢٥٨٩٦	١٠٨٩٢٤	١٣٧٤٠٣	١٩١٨٠٤
2	الاستثمارات	١٥٠٥٢٥	١٣٣٥٨٩	١١٥٤١٠	١٢٧٩٦٣	١١٢٨٥٢
3	الائتمان النقدي	٦٦٦١	٣٦٠٠	٨٢٩	٢٣١١	٣٩٥٦
4	المدينون	١٦١٢٤	٤٢٧٨٣	٢٠٧٣٣	٢٣٩٥٦	٢٤٦٣٣
5	الموجودات المتداولة	٢٠٥٤٨٢	٢٠٢٦٢٨	٢٤٨٩٦	٢٩١٦٣٣	٣٣٣٢٤٤
6	الموجودات الثابتة	٢٨٢٣	١٥٣٦	١٥٥٠	١٨٠٤	١٥٩٨
7	مجموع الموجودات	٢٠٨٣٠٤	٢٠٤١٦٤	٢٤٧٤٤٦	٢٩٣٤٣٧	٣٣٤٨٤٢
8	حسابات جارية وودائع	٨٦٨٩٣	٨٠٢٧٢	٨٣٤٣٠	١١٢٠٧٨	٩٦٦٩١
9	الدائنون	٣٧٢٦١	٢٩٣٥٢	٢٨٨٣٢	٣٨١٥٩	٤١٥٧٣
10	المطلوبات المتداولة	١٢٤١٥٤	١٠٩٦٢٥	١١٢٢٦٢	١٥٠٢٣٦	١٣٨٢٦٤
11	رأس المال المدفوع	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
12	الاحتياطيات	٢٤١٥١	٣٤٥٣٩	٣٥١٨٥	٤٣٢٠٠	٤٦٥٧٩
13	فائض العمليات التجارية	٤٠٧٤	١٨٨٩	٦٥٧٦	٩٢١٧	١٠٦٥٩
14	أجمالي الدخل	٤٢٨٨	١٣٩٣٤	٧٩٨٠	١٤٣١٠	١٠٦٨٩
15	سعر الاغلاق	١,٤٥٠	١,٣٩٠	٠,٩٠	١,٢٧٠	٠,٩٢٠
ت	السنة المفردات	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
1	النقود	١٤٥٣٧٤	١٣٤٥٩٨	١٠٢٨٥٠	٨٣٥٩٩	١٤٥٣٩٠
2	الاستثمارات	٢٣١١٥٠	٢٨٠٢٦٣	٣٠٦١٨١	٣٥٨٩٤٧	٢٧٨٣٠٠
3	الائتمان النقدي	٩١٠٢	٧١٥٥	٩٩٠٤	١٠٧٨٩	١١٩٣٣
4	المدينون	٢٨٣١٣	٢٥٨٣٢	٣٣٨٤	٥٥١٨	٦٥٤٢
5	الموجودات المتداولة	٤١٣٩٣٩	٤٤٧٨٤٨	٤٢٢٣١٩	٤٥٨٨٥٤	٤٤٢١٦٦
6	الموجودات الثابتة	٩٥٠	١٤٢٥	١٥٠٠	١٧٦٢	١٧٨٠
7	مجموع الموجودات	٤١٤٨٨٩	٤٤٩٢٧٣	٤٢٣٨١٩	٤٦٠٦١٦	٤٤٣٩٤٦
8	حسابات جارية وودائع	٩٠٥٠٦	١٢١٠٦٣	١٢٢١٨٨	١٣٥٧٣٠	١٣٥٣٣٩
9	الدائنون	٥٠١٨١	٤٣٨٢٤	١٩٦٨٩	٣٣٠٧٨	٢٤٥٤٨
10	المطلوبات المتداولة	١٤٠٦٨٨	١٦٤٨٨٧	١٤١٨٧٨	١٦٨٨٠٨	١٥٩٩٨٧
11	رأس المال المدفوع	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
12	الاحتياطيات	٢٤٢٠١	٣٤٣٨٥	٣١٩٤١	٤١٨٠٩	٤١٣٥٤
13	فائض العمليات التجارية	١٠٦١٥	١١١٧١	٩١٩٠	١١٢٤٤	١٠٧٥٩
14	أجمالي الدخل	٨١٠٩	١٠٤٦٢	٨٥٠٠	١١٥٠٧	١١٦٨٤
15	سعر الاغلاق	٠,٥٨٠	٠,٦٦٠	٠,٤٨٠	٠,٤٩٠	٠,٤٧٠

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية والحسابات الختامية للمصرف التجاري العراقي للأعوام (٢٠٠٩-٢٠١٨).

(ب) مصرف بغداد (مليون دينار)

ت	السنة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
المفردات	السنة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
1	النقد	477685	571822	457387	812392	1014698
2	الاستثمارات	163198	129539	185465	239128	410178
3	الانتمان النقدي	79505	180800	149782	147401	219170
4	المدينون	67298	48646	48620	58487	64048
5	الموجودات المتداولة	787686	930808	841245	1257408	1708094
6	الموجودات الثابتة	14509	30255	34013	43247	56811
7	مجموع الموجودات	802194	691063	875267	1300655	1764905
8	حسابات جارية وودائع	661619	804688	699369	1046719	1393584
9	الدائنون	18031	19035	14755	46683	80058
10	المطلوبات المتداولة	693025	842275	735647	1093402	1473642
11	رأس المال المدفوع	85000	100000	112900	175000	250000
12	الاحتياطيات	24170	18788	26720	32253	41262
13	فائض العمليات التجارية	19187	18017	27818	31333	46062
14	أجمالي الدخل	18618	16211	24972	29638	38797
15	سعر الاغلاق	1.920	1.790	3.480	1.800	2.060
ت	السنة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
المفردات	السنة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
1	النقد	992409	870880	541807	500902	612061
2	الاستثمارات	455022	258838	282243	252846	267699
3	الانتمان النقدي	228904	237923	195066	145602	161955
4	المدينون	93753	125552	23789	40529	27606
5	الموجودات المتداولة	1770088	1493192	1042904	939879	1069321
6	الموجودات الثابتة	57418	56344	157520	150273	44218
7	مجموع الموجودات	1827505	15495237	1200424	1090153	1113539
8	حسابات جارية وودائع	1491599	897311	827926	714523	786385
9	الدائنون	43486	383737	89676	95221	60411
10	المطلوبات المتداولة	1535086	1281048	917602	813211	846796
11	رأس المال المدفوع	250000	250000	250000	250000	250000
12	الاحتياطيات	42419	18488	32822	26942	16743
13	فائض العمليات التجارية	36041	39291	37921	23094	5610
14	أجمالي الدخل	32847	13261	26801	9455	5428
15	سعر الاغلاق	1.550	1.170	0.910	0.610	0.290

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية والحسابات الختامية لمصرف بغداد للأعوام (٢٠٠٩-٢٠١٨).

(ج) المصرف الأهلي للاستثمار (مليون دينار):

ت	السنة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
المفردات	ت	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
1	النقود	25477	50689	109984	257644	383101
2	الاستثمارات	19732	11546	16336	1944	32786
3	الانتماء النقدي	18574	36973	5158	69094	116289
4	المدينون	191	4484	2773	2830	1661
5	الموجودات المتداولة	90975	103693	180677	331512	533837
6	الموجودات الثابتة	3078	3866	3988	5736	8616
7	مجموع الموجودات	94053	107558	184665	337249	542453
8	حسابات جارية وودائع	40309	51706	75720	154838	360329
9	الدائنون	1973	2939	3527	27751	13583
10	المطلوبات المتداولة	42281	54645	79248	182588	373912
11	رأس المال المدفوع	50000	50000	100000	100000	152000
12	الاحتياطات	1772	2914	5417	54660	16541
13	فائض العمليات التجارية	1315	2212	4634	18369	18694
14	أجمالي الدخل	697	1352	2905	18196	16610
15	سعر الاغلاق	0.860	0.810	0.850	0.840	0.820
1	النقود	409722	311576	367818	399588	378538
2	الاستثمارات	13806	1631	1615	1623	26067
3	الانتماء النقدي	165477	184043	124683	134356	76828
4	المدينون	11231	15317	67970	50552	24425
5	الموجودات المتداولة	600326	512566	562086	586178	505723
6	الموجودات الثابتة	14999	22440	16761	17036	19225
7	مجموع الموجودات	615235	535006	578847	603214	524948
8	حسابات جارية وودائع	337380	266513	162018	183886	189930
9	الدائنون	14426	7953	128990	133623	77252
10	المطلوبات المتداولة	351806	274467	291008	317508	267182
11	رأس المال المدفوع	250000	250000	250000	250000	250000
12	الاحتياطات	13429	10533	37839	35705	7766
13	فائض العمليات التجارية	14712	12657	44786	37287	13973
14	أجمالي الدخل	9076	4286	27746	5821	(5671)
15	سعر الاغلاق	0.900	0.550	0.410	0.470	0.340

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية والحسابات الختامية للمصرف الأهلي للاستثمار للأعوام (٢٠٠٩-٢٠١٨).

ملحق (٢): نتائج حساب الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان داخل الميزانية WACRWA للمصارف
عينة الدراسة

(أ) المصرف التجاري العراقي (مليون دينار):

المصرف التجاري											
الموجودات المرجحة WBCRWA (٣) = (١ × ٢)					مبلغ الموجودات A (٢)					DR % (١)	*
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩		
٠	٠	٠	٠	٠	٥٦٢١	٧٩٧١	٦٩٨٧	٦١٩٣	٣٧٨٥	٠	١
٠	٠	٠	٠	٠	٨٨٨	٢٦٤٣	١٤٣٦	٢٦٥٣	٧٦٦	٠	٢
٠	٠	٠	٠	٠	٢٣٣٢٠	٢٣٣٢٠	٤٦٨٠٠	٤٦٨٠٠	٤٦٨٠٠	٠	٣
٠	٠	٠	٠	٠	-	-	-	-	-	٠	٤
٤٨٧	٥٢٩	٤٤٣	٣٧٠	٢٣٥	٤٨٧٣	٥٢٩٣	٤٤٣٠	٣٦٩٨	٢٣٥١	١٠	٥
٠	٠	٠	٠	٠	-	-	-	-	-	٢٠	٦
١٢٠١٨٤	١٢٤٢٦٤	١٩٦٦٢٨	٥٩٢٣٩	٣٤٢٢٧	٦٠٠٩٢٠	٦٢١٣٢٠	٩٨٣١٤٠	٢٩٦١٩٥	١٧١١٣٥	٢٠	٧
٥٤٦٩	٤,٩٢٩	١٨٨	٣٦	٦٨٩	٢٧٣٤٦	٢٤٦٤٧	٩٤٢	١٧٨	٣٤٤٣	٢٠	٨
٢٣٨٨٧	٢٣٨٨٥	٤٧٣٤١	٤٧٢٨٥	٥١٥٢٥	٥٦٧	٥٦٥	٥٤١	٤٧٢٨٥	٥١٥٢٥	١٠٠	٩
١٩٧٨	٩٣٠	٤١٥	١٨٠	٣٣٣٠	٣٩٥٦	١٨٥٩	٨٢٩	٣٦٠	٦٦٥٩	٥٠	١٠
١٦٢٧٤	١٥٩٨٠	١٢٠٦٠	١٣٤٨٥	١١٤٦٦	١٦٢٧٤	١٥٩٨٠	١٢٠٦٠	١٣٤٨٥	١١٤٦٦	١٠٠	١١
١٥٦٧	١٨٠٤	١٥٥٠	١٥٢٦	٢٨٢٢	١٥٦٧	١٨٠٤	١٥٥٠	١٥٢٦	٢٨٢٢	١٠٠	١٢
٨٣٥٩	١٦٩٥٧	١٣٧٣٣	١٢٤١١	٤٦٥٨	٨٣٥٩	١٦٩٥٧	١٣٧٣٣	١٢٤١١	٤٦٥٨	١٠٠	١٣
178205	189280	272358	134532	108952	٦٩٣٦٩١	٧٢٢٣٥٩	١٠٧٢٤٤٨	٤٣٠٧٨٤	٣٠٥٤١٠	-	Σ
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤		
٠	٠	٠	٠	٠	٧٤٠١	٥٨٢٧	٦٤٣٠	٣٥٠٩	٧٨٦٤	٠	١
٠	٠	٠	٠	٠	١٦١٨٥	١٦٠٥٨	١١٦٦٥	٧٢٥	٩٢١	٠	٢
٠	٠	٠	٠	٠	٢٦٧٢٩٣	٣١٦٩٠٤	٢٩٠٦٦٩	٥٠٨٧٨	٤٩٥٢١	٠	٣
٠	٠	٠	٠	٠	-	-	-	-	-	٠	٤
١٨٩	٢٤٦	٢٤١	٢٩٣	٤٦٨	١٨٨٩	٢٤٥٩	٢٤٠٨	٢٩٣١	٤٦٧٥	١٠	٥
٠	٠	٠	٠	٠	-	-	-	-	-	٢٠	٦
٢٤٣٩٦	١٢٤٠٢	١٧٠١٨	٢١,١٦٤	٢٣٨١١	١٢١٩٧٩	٦٢٠١٠	٨٥٠٩١	١٠٥٨٢٢	١١٩٠٥٦	٢٠	٧
٢٠٥١	٨٢٥٦	٢,٩٠٥	٦,٦٦٧	٦٤٦	١٠٢٥٤	٤١٢٨٠	١٤٥٢٦	٣٣٣٣٦	٣٢٣٢	٢٠	٨
٢٦٧٨٧٢	٣١٧٣٧١	٢٩١٣١٩	٢٣١,١٥٠	٢٨٠٢٦٣	٢٦٧٨٧٢	٣١٧٣٧١	٢٩١٣١٩	٢٣١١٥٠	٢٨٠٢٦٣	١٠٠	٩
٥٩٦٧	٥٣٩٥	٤,٩٥٢	٤٥٥١	٣٥٧٧	١١٩٣٣	١٠٧٨٩	٩٩٠٤	٩١٠٢	٧١٥٤	٥٠	١٠
٦٥٤٢	٥٥١٨	٣,٣٨٤	١٩٢٣٢	١٦٨٢٢	٦٥٤٢	٥٥١٨	٣٣٨٤	١٩٢٣٢	١٦٨٢٢	١٠٠	١١
١٧٨٠	١٧٦٢	١,٥٠١	٩٥٠	١٣٨٦	١٧٨٠	١٧٦٢	١٥٠١	٩٥٠	١٣٨٦	١٠٠	١٢
٠	٠	٠	٩٠٨١	٩٠١٠	-	-	-	٩٠٨١	٩٠١٠	١٠٠	١٣
308797	350950	321320	293088	335983	٧١٣١٢٨	٧٧٩٩٧٨	٧٠٢٣٧١	٤٤٧٤٨٤	٤٩٩٩٠٤	-	Σ

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية والحسابات الختامية للمصرف التجاري العراقي للأعوام (٢٠٠٩-٢٠١٨).

* - نوع الموجود

(١) نقدية بالعملة المحلية، ٢- رصيد الغطاء القانوني لدى البنك المركزي، ٣- سندات حكومة العراق، ٤- الحساب المطبق لدى البنك المركزي، ٥- اوراق نقدية بالعملة الاجنبية، ٦- موجودات نقدية أخرى، ٧- نقدية لدى المصارف والشركات المالية المحلية، ٨- أرصدة مدينة خارج العراق، ٩- الاستثمارات في الشركات الغير موحدة ميزانيتها، ١٠- التسهيلات المضمونة للقطاع الخاص، ١١- التسهيلات الغير مضمونة للقطاع الخاص، ١٢- الموجودات الثابتة بعد تنزيل الاندثار المتراكم، ١٣- الموجودات الاخرى

(ب) مصرف بغداد (مليون دينار)

مصرف بغداد											
الموجودات المرجحة WBCRWA (٣) = (١×٢)					مبلغ الموجودات A (٢)					DR % (١)	*
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩		
.	.	.	.	.	١١٢٣٠٤	٣٥١٧٣	٥٩٩١١	٦٨٦٣٠	٣٧١٦٦	.	١
.	.	.	.	.	١٧٠٠١٨	١١٣١٤٤	٧٣٣٢٧	٩٦٣٧٢	١٣٦٠١٦	.	٢
.	.	.	.	.	٤٣٥٥٦٠	٦١١٢٨٠	١٥٨٥٠٠	١١٩١٤٠	١٤٩٠٢٠	.	٣
.	.	.	.	.	٢٦١٤٩٥	٣٩٨٩٥	.	.	.	.	٤
١١٠٩٨	٨٢٥٥	٥٠١٩	٦٢٩٤	٥٢٤٠	١١٠٩٨٣	٨٢٥٤٨	٥٠١٨٥	٦٢٩٤٠	٥٢٤٠٢	١٠	٥
.	.	٢٥٢٧٢	٢٥٣٣٤	.	.	.	١٢٦٣٦٠	١٢٦٦٧٠	.	٢٠	٦
١٨٢٤٣	١٦٩٥٦٥	٢٥٢٨٧	٤٢٤١٧	١٥٢٨٥ ٥	٩١٢١٧	٨٤٧٨٢٥	١٢٦٤٣٥	٢١٢٠٨٤	٧٦٤٤٢٥	٢٠	٧
٣٧٣٦	١٠٠٤٢	٤٢٣٤	١٠٢٥	١١٨٨٤	١٨٦٨١	٥٠٢٠٩	٢١١٧٠	٥١٢٦	٥٩٤٢٠	٢٠	٨
٢٢٤٦١٧	٧٧٨٤٨	١٨٥٤٦ ٥	١٢٩٥٣ ٩	١٤١٧٩	٢٢٤٦١٧	٧٧٨٤٨	١٨٥٤٦٥	١٢٩٥٣٩	١٦٣١٩٨	١٠٠	٩
١٠٩٥٨٥	٧٣٧٠١	٧٤٨٩١	٩٠٤٠٠	٣٩٧٥٣	٢١٩١٧٠	١٤٧٤٠١	١٤٩٧٨٢	١٨٠٨٠٠	٧٩٥٠٥	٥٠	١٠
٣٣٦١١	٣٦١٦٦	٣١٢٠٨	٢٦٨٦٥	٢١٤٨٩	٣٣٦١١	٣٦١٦٦	٣١٢٠٨	٢٦٨٦٥	٢١٤٨٩	١٠٠	١١
٥٦٨١١	٤٣٢٤٧	٣٤٠١٣	٣٠٢٥٥	١٤٥٠٨	٥٦٨١١	٤٣٢٤٧	٣٤٠١٣	٣٠٢٥٥	١٤٥٠٨	١٠٠	١٢
٣٠٤٣٧	٢٢٣٢١	١٧٤١١	٢١٧٨١	٤٥٨٠٨	٣٠٤٣٧	٢٢٣٢١	١٧٤١١	٢١٧٨١	٤٥٨٠٨	١٠٠	١٣
٤٨٨١٣٨	441145	402800	373910	305716	١٧٦٤٩٠٤	١٣٠٠٦٥ ٥	٨٧٥٢٦٧	٩٦١٠٦٢	٨٠٢١٩٤	—	Σ
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤		
.	.	.	.	.	٨٢٧٨٥	٦٧٧٥٤	٦٣٦٣٤	٥٦٤٢٢	٨٦١٨٢	.	١
.	.	.	.	.	١٢٦٨١	١١٣٥٧١	١٠٩٦٤٢	١٢١٢٨١	١٩٥٨٩٥	.	٢
.	.	.	.	.	٦١٤٤٩	٨٩٢٢٩	٩٧٣٩٩	١٣٠٢٧٦	٣٦٥٠٠٠	.	٣
.	.	.	.	.	٤٣١٥٨٩	٣١٨٨٣٥	٣٤٧٦٤٢	٤٢٥٩٤١	١٨٧٤٨٨	.	٤
.	.	.	١١٣٩٩	٦٧٠٨	—	—	—	١١٣٩٩١	٦٧٠٧٦	١٠	٥
.	.	.	.	.	—	—	—	.	.	٢٠	٦
٢٦٤٢٤	٢٣٣٦	١٧١٤	٦٩٢٢	٢٧٠٢٦	١٣٢١٢٠	١١٦٧٧	٨٥٦٧	٣٤٦١٢	١٣٥١٣٢	٢٠	٧
٨٩٠٤	١٠١٥٣	١٠٤٨٤	١٠٧٢٧	١٢١٢٧	٤٤٥١٩	٥٠٧٦٤	٥٢٤٢١	٥٣٦٣٣	٦٠٦٣٥	٢٠	٨
١٧٢٢٧٧	٩٣٨٦٣	١٠٣٢٦ ٣	١٩٣٥٦ ١	٣٥٠٠٢	١٧٢٢٧٧	٩٣٨٦٣	١٠٣٢٦٣	١٩٣٥٦١	٣٥٠٠٢	١٠٠	٩
٨٠٩٧٧	٧٢٨٠١	٩٦٥٣٣	١١٨٩٦ ٢	١١٤٤٥ ٢	١٦١٩٥٤	١٤٥٦٠٢	١٩٥٠٦٦	٢٣٧٩٢٣	٢٢٨٩٠٤	٥٠	١٠
٢٧٦٠٦	٤٠٥٢٩	٢٣٧٨٨	٥٩٢٦٣	٤٧٧١٠	٢٧٦٠٦	٤٠٥٢٩	٢٣٧٨٨	٥٩٢٦٣	٤٧٧١٠	١٠٠	١١
٨٥٨٤٣	٩١٤١٤	٦٠١٢٠	٥٦٤٤	٥٧٤١٨	٨٥٨٤٣	٩١٤١٤	٦٠١٢٠	٥٦٤٤	٥٧٤١٨	١٠٠	١٢
١١٩٠٠٠	١٥٨٧٦٨	٢١٥٣٩ ٠	٦٦٢٨٩	٤٦٠٤٣	١١٩٠٠٠	١٥٨٧٦٨	٢١٥٣٩٠	٦٦٢٨٩	٤٦٠٤٣	١٠٠	١٣

* - نوع الموجود

- (١) نقدية بالعملة المحلية، ٢- رصيد الغطاء القانوني لدى البنك المركزي، ٣- سندات حكومة العراق، ٤- الحساب الطليق لدى البنك المركزي، ٥- اوراق نقدية بالعملة الاجنبية، ٦- موجودات نقدية أخرى، ٧- نقدية لدى المصارف والشركات المالية المحلية، ٨- أرصدة مدينة خارج العراق، ٩- الاستثمارات في الشركات الغير موحدة ميزانيتها، ١٠- التسهيلات المضمونة للقطاع الخاص، ١١- التسهيلات الغير مضمونة للقطاع الخاص، ١٢- الموجودات الثابتة بعد تنزيل الاندثار المتراكم، ١٣- الموجودات الاخرى.

521141	469866	511292	485796	348783	١٠٢٧٠٦٤	١٠٨١٦٣	١١٧١٧٢	١٥٤٩٥٣٦	١٨٢٧٥٠	-	Σ
--------	--------	--------	--------	--------	---------	--------	--------	---------	--------	---	---

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية والحسابات الختامية لمصرف بغداد للأعوام (٢٠١٨-٢٠٠٩).

(ج) المصرف الأهلي للاستثمار (مليون دينار)

مصرف الاهلي للاستثمار											
الموجودات المرجحة WBCRWA (٣) = (١×٢)					مبلغ الموجودات A (٢)					DR % (١)	*
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩		
٠	٠	٠	٠	٠	١٢٣٦٤	١٤٥٨٠	١٠٥٧٤	٤٤٤٨	٢٠٧٨	٠	١
٠	٠	٠	٠	٠	٢٩٤٠٧	١٤١٣٠	٧٨١٨	٥٧	٢٩	٠	٢
٠	٠	٠	٠	٠	-	-	١٤٤٩٥	٩٣٤٨	١٧٦٤٧	٠	٣
٠	٠	٠	٠	٠	٢٤٠٩٣٨	١٠٦٩٨٧	٤٣٤٧٨	-	-	٠	٤
١٦٩٨	٥٢٦	٤٧٢	٢٨٦	١٢٩	١٦٩٧٩	٥٢٦٠	٤٧٢٤	٢٨٦١	١٢٩٣	١٠	٥
٠	٢٦١٤	٣٢٠	٢٤	٠	-	١٣٠٩٦	١٥٩٩	١١٨	-	٢٠	٦
٢٦٥٤	٩٩٨	١٧٩٣٢	٨٤٣٨	٩٦١٥	١٣٢٧٢	٤٩٩٢	٨٩٦٥٩	٤٢١٩٢	٤٨٠٧٦	٢٠	٧
٧٧	٨٤١	٧٧٩	٢١٩	٢١٢	٣٨٣	٤٢٠٣	٣٨٩٤	١٠٩٤	١٠٦٢	٢٠	٨
٣٢٧٨٥	٤٥٣١	١٦٣٣٦	١١٥٤٧	١٩٧٣٢	٣٢٧٨٥	٤٥٣١	١٦٣٣٦	١١٥٤٧	١٩٧٣٢	١٠	٩
٥٨١٤٤	٣٣٧٤٧	٢٤٥٢٧	١٧٨٢٤	٨٢٠٠	١١٦٢٨٨	٦٧٤٩٣	٤٩٠٥٤	٣٥٦٤٨	١٦٣٩٩	٥٠	١٠
١٠٣٢٨	٩١٢٩	٨٨٢٩	٦١٧١	١٢١٧	١٠٣٢٨	٩١٢٩	٨٨٢٩	٦١٧١	١٢١٧	١٠	١١
٥٧٩٠	٥٦٤٩	٣٩٨٨	٣٨٦٦	٣٠٧٨	٥٧٩٠	٥٦٤٩	٣٩٨٨	٣٨٦٦	٣٠٧٨	١٠	١٢
١٠٢٠	٢٦٦٢١	٨٩٢١	٧٦٦٨	٢٤٥٠	١٠٢٠	٢٦٦٢١	٨٩٢١	٧٦٦٨	٢٤٥٠	١٠	١٣
112496	84565	82104	56042	44634	٤٧٩٥٥٤	٢٧٦٦٧١	٢٥٤٣٨١	١٢٥٠١٨	١١٣٠٦١	-	Σ
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤		
٠	٠	٠	٠	٠	٤٩٨٤٧	٢٣٨١٧	١٧٠٥٨	١٦٧١٣	٣٢٥٢١	٠	١
٠	٠	٠	٠	٠	٣٩٨٧	٣٩٨٧	٣٨٣٩	٢٧٣٨٤	٣٣٧٩٥	٠	٢
٠	٠	٠	٠	٠	-	-	-	-	-	٠	٣
٠	٠	٠	٠	٠	١١٦٦٨٧	٢٤٣١٧٤	٢٩٢٠٦٧	٢٤٩٩٨٨	٢٩٨٨٩١	٠	٤
٠	٠	٠	٦٣٨	٩١٩	-	-	-	٦٣٨٠	٩١٨٨	١٠	٥
٠	٠	٠	٠	٠	-	-	-	-	-	٢٠	٦
٦٦٦٤	٨٢٩١	٣٨٩٦	٧١٥	٣٤٧٨	٣٣٣١٨	٤١٤٥٧	١٩٤٨١	٣٥٧٦	١٧٣٩٢	٢٠	٧

* - نوع الموجود

- (١) نقدية بالعملة المحلية، ٢- رصيد الغطاء القانوني لدى البنك المركزي، ٣- سندات حكومة العراق، ٤- الحساب الطليق لدى البنك المركزي، ٥- اوراق نقدية بالعملة الاجنبية، ٦- موجودات نقدية أخرى، ٧- نقدية لدى المصارف والشركات المالية المحلية، ٨- أرصدة مدينة خارج العراق، ٩- الاستثمارات في الشركات الغير موحدة ميزانيتها، ١٠- التسهيلات المضمونة للقطاع الخاص، ١١- التسهيلات الغير مضمونة للقطاع الخاص، ١٢- الموجودات الثابتة بعد تنزيل الاندثار المتراكم، ١٣- الموجودات الاخرى

٢٧٩١٦	١٧٤٣٦	٧٩١٨	١٤٩٥	٦٢١	١٣٩٥٨٠	٨٧١٨٢	٣٩٥٩١	٧٤٧٧	٣١٠٥	٢٠	٨
١٦٤٢	١٦٢٣	١٦١٥	١٦٣١	١٣٨٠٦	١٦٤٢	١٦٢٣	١٦١٥	١٦٣١	١٣٨٠٦	١٠	٩
٣٨٤١٤	٦٧١٧٨	٦٢٣٤٢	٩٢٠٢٢	٨٢٦٦٤	٧٦٨٢٨	١٣٤٣٥٦	١٢٤٦٨٣	١٨٤٠٤٣	١٦٥٣٢ ٧	٥٠	١٠
.	.	.	٢٦٣١١	١٧٦٤٧	—	—	—	٢٦٣١١	١٧٦٤٧	١٠	١١
١٤٩٣٠	١٣٩٢٥	١٦٧٦١	١٩١١٠	٨٣٠٧	١٤٩٣٠	١٣٩٢٥	١٦٧٦١	١٩١١٠	٨٣٠٧	١٠	١٢
٢٤٢٩٠	.	٦٧٩٧٠	٢٢٥٧٦	١٦٣٩٨	٢٤٢٩٠	—	٦٧٩٧٠	٢٢٥٧٦	١٦٣٩٨	١٠	١٣
113858	108453	160502	164498	143840	٣٢١٥٢٩	٥٤٩٥٢١	٥٨٣٠٦٥	٦٥٦٣٨٩	٦١٦٣٧ ٧	—	Σ

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية والحسابات الختامية للمصرف الأهلي للاستثمار للأعوام (٢٠٠٩-٢٠١٨).

ملحق (٣): نتائج حساب الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان خارج الميزانية للمصارف عينة الدراسة

المصرف التجاري العراقي (مليون دينار)											أ
الموجودات المرجحة OBCRWA (٢×١) = (٣)					مبلغ الموجودات بعد استبعاد التأمينات OBA (٢)					DR % (١)	نوع الموجود
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩		
٣١٠	٣,٧٣٨	٣٢٣	٥٣٢	١,١٠٠	٣١٠	٣,٧٣٨	٣٢٣	٥٣٢	١,١٠٠	١٠٠	خطابات الضمان
٢٧٣	.	.	.	.	١٣٦٤	—	—	—	—	٢٠	اعتمادات صادرة
.	.	.	.	.	—	—	—	—	—	٤٠	اعتمادات واردة
.	.	.	١٣	٦٥	—	—	١	٦٣	٣٢٧	٢٠	الحوالات الخارجية
٥٨٣	٣٧٣٨	٣٢٣	٥٤٥	١١٦٥	١٦٧٤	٣٧٣٨	٣٢٤	٥٩٥	١٤٢٧	—	المجموع
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	DR	نوع الموجود
٣٧٢	٢,٤٤٨	٣٧٢	٧٦٩	٤٣٤	٣٧٢	٢,٤٤٨	٣٧٢	٧٦٩	٤٣٤	١٠٠	خطابات الضمان
.	.	.	٢	٢	—	—	—	١٢	١٢	٢٠	اعتمادات صادرة
.	.	.	.	.	—	—	—	—	—	٤	اعتمادات واردة
.	.	.	.	٢٨	—	—	—	—	١٤١	٢٠	الحوالات الخارجية
٣٧٢	٢٤٤٨	٣٧٢	٧٧١	٤٦٤	٣٧٢	٢,٤٤٨	٣٧٢	٧٨١	٥٨٧	—	المجموع

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على الحسابات الختامية للمصرف وللأعوام (٢٠٠٩-٢٠١٨).

مصرف بغداد (مليون دينار)											ب
الموجودات مرجحة OBCRWA (٢×١) = (٣)					مبلغ الموجودات بعد استبعاد التأمينات OBA (٢)					DR % (١)	نوع الموجود
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩		
١٤٩٧٢ ٩	١٥١٠٥ ١	١١١٥٠ ١	٢٢٨٥٩ ٢	٤٤٥١١	١٤٩٧٢ ٩	١٥١٠٥ ١	١١١٥٠ ١	٢٢٨٥٩ ٢	٤٤٥١١	١٠٠	خطابات الضمان
٥٤٢٨	٢٩٣٥	٦١٨	٧٣٧	١٣٣١	٢٧١٣٨	١٤٦٧٦	٣٠٩٠	٣٦٨٥	٦٦٥٦	٢٠	اعتمادات صادرة
.	١٢	.	١٤٠	١٠٦	.	٥٩	.	٧٠٢	٥٢٩	٢٠	عمليات برسم التحصيل
١٥٥١٥ ٧	١٥٣٩٩ ٨	١١٢١١ ٩	٢٢٩٤٦ ٩	٤٥٩٤٨	١٧٦٨٦ ٧	١٦٥٧٨ ٦	١١٤٥٩ ١	٢٣٢٩٧ ٩	٥١٦٩٦	—	المجموع
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	%	نوع الموجود
٦٠٢٤٣	٥٨٩٤٦	٧٩٣٨٥	١٣٢٣٣ ٨	١٥٨٦١ ٥	٦٠,٢٤٣	٥٨,٩٤٦	٧٩,٣٨٥	١٣٢٣٣ ٨	١٥٨٦١ ٥	١٠٠	خطابات الضمان
٨٩	٢٣٥٤	٢,٨٤٤	١٣٠٥١	١٤٩٦١	٤٤٣	١١,٧٧١	١٤,٢٢١	٦٥٢٥٤	٧٤٨٠٤	٢٠	اعتمادات صادرة

عمليات برسم التحصيل	٢٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المجموع	-	٢٣٣٤١ ٩	١٩٧٥٩ ٢	٩٣٦٠٦	٧٠٧١٧	٦٠٦٨٦	١٧٣٥٧ ٦	١٤٥٣٨ ٩	٨٢٢٢٩	٦١٣٠٠	٦٠٣٣٢

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على الحسابات الختامية للمصرف وللأعوام (٢٠١٨-٢٠٠٩).

ج مصرف الأهلي للاستثمار (مليون دينار)											
الموجودات المرجحة OBCRWA (٣) = (٢×١)					مبلغ الموجودات بعد استبعاد التأمينات OBA (٢)					DR % (١)	نوع الموجود
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩		
٤٧٢٢٠	٢٨٨٤٨	٩٧٧٢	٥٣٤١	٦٩١٩	٤٧٢٢٠	٢٨٨٤٨	٩٧٧٢	٥٣٤١	٦٩١٩	١٠٠	خطابات الضمان
١٩٥٢٠	٥٣١٠	١٧٢	٢٢٦	٨٢٣	٩٧٥٩٩	٢٦٥٥٠	٨٦٠	١١٢٩	٤١١٧	٢٠	اعتمادات صادرة
٠	٠	٠	٠	٠	-	-	-	-	-	٤٠	اعتمادات واردة
٠	٠	٧٦	٥٤	٥٥	-	-	٣٨٢	٢٧٢	٢٧٣	٢٠	الحوالات الخارجية
٦٦٧٤٠	٣٤١٥٨	١٠٠٢٠	٥٦٢١	٧٧٩٧						-	المجموع
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	DR	نوع الموجود
٣٩٩٢٤	٥٦٢٩٤	٦٠٠٤٠	٥٥٧٢٧	٦١٣٥٣	٣٩٩٢٤	٥٦٢٩٤	٦٠٠٤٠	٥٥٧٢٧	٦١٣٥٣	١٠٠	خطابات الضمان
٤٨٨٢٥	٣٠٨٦٦	٣٠٧٩٤	١٠٨٧٣	١١٣٤٦	٢٤٤١١ ٤	١٥٤٣٣ ٢	١٥٣٩٧ ٠	٥٤٣٦٥	٥٦٧٣١	٢٠	اعتمادات صادرة
٠	٠	٠	٠	٤٤٨٨	-	-	-	-	١١٢١٩	٤	اعتمادات واردة
٠	٠	٠	٠	٠	-	-	-	-	-	٢٠	الحوالات الخارجية
٨٨٧٤٩	٨٧١٦٠	٩٠٨٣٤	٦٦٦٠٠	٧٧١٨٧	٢٨٤٠٣ ٨	٢١٠٦٢ ٦	٢١٤٠١ ٠	١١٠٠٩ ٢	١٢٩٣٠ ٣	-	المجموع

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على الحسابات الختامية للمصرف وللأعوام (٢٠١٨-٢٠٠٩).

ملحق (٤): استخراج بيتا للمصارف عينة الدراسة

أ المصرف التجاري العراقي							البيان
β_1	Nit-1÷ AT-1	AT-1	Nit-1	Nit÷ AT-1	AT-1	Nit	السنة
0.352	0.0278	191015	5301	0.0199	204674	4074	2009
0.352	0.0199	204674	4074	0.0091	208304	1889	2010
0.352	0.0091	208304	1889	0.0322	204164	6576	2011
0.352	0.0322	204164	6576	0.0373	247446	9217	2012
0.352	0.0373	247446	9217	0.0363	293437	10659	2013
0.352	0.0363	293437	10659	0.0334	334843	11171	2014
0.352	0.0334	334843	11171	0.0236	449273	10615	2015
0.352	0.0236	449273	10615	0.0222	414889	9190	2016
0.352	0.0222	414889	9190	0.0265	423819	11244	2017
0.352	0.0265	423819	11244	0.0234	460617	10759	2018

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف للمدة (٢٠١٨ - ٢٠٠٩)

ب مصرف بغداد							البيان
β_1	Nit-1÷ AT-1	AT-1	Nit-1	Nit÷ AT-1	AT-1	Nit	السنة
0.297	0.0707	363725	25731	0.0353	542911	19187	2009
0.297	0.0353	542911	19187	0.0202	892194	18017	2010
0.297	0.0202	892194	18017	0.0403	961062	27818	2011
0.297	0.0403	961062	27818	0.0358	875267	31333	2012
0.297	0.0358	875267	31333	0.0354	1300655	46062	2013
0.297	0.0354	1300655	46062	0.0204	1764905	36041	2014
0.297	0.0204	1764905	36041	0.0215	1827605	39291	2015

0.297	0.0215	1827605	39291	0.0245	1549537	37921	2016
0.297	0.0245	1549537	37921	0.0192	1200424	23094	2017
0.297	0.0192	1200424	23094	0.0052	1090153	5610	2018

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف للمدة (٢٠١٨ - ٢٠٠٩)

المصرف الأهلي للاستثمار							ج
β_1	Nit-1÷ AT-1	AT-1	Nit-1	NIt÷ AT-1	AT-1	Nit	البيان السنة
0.010	0.0671	51193	3435	0.0186	70564	1315	2009
0.010	0.0186	70564	1315	0.0235	94053	2212	2010
0.010	0.0235	94053	2212	0.0431	107558	4634	2011
0.010	0.0431	107558	4634	0.0995	184665	18369	2012
0.010	0.0995	184665	18369	0.0554	337249	18694	2013
0.010	0.0554	337249	18694	0.0271	542406	14712	2014
0.010	0.0271	542406	14712	0.0206	615235	12657	2015
0.010	0.0206	615235	12657	0,0837	535006	44786	2016
0.010	0,0837	535006	44786	0.0644	578847	37287	2017
0.010	0.0644	578847	37287	0.0232	603214	13973	2018

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف للمدة (٢٠١٨ - ٢٠٠٩)

Abstract

This study aims to analyze and measure the theoretical framework of the impact of internal and external determinants on the continuity of profits and the market value of commercial banks. The internal determinants are among the indicators that affect the performance of banks, which are controlled by the banks' managements and their inspection . Three internal determinants have been chosen: capital adequacy, asset quality and liquidity. While the external determinants are represented in the macroeconomic indicators that affect the activities and performance of banks, as they cannot be controlled by bank managements because they are subject to economic conditions and variables. Two of these determinants were chosen, namely the gross domestic product and the annual economic inflation rate.

This study was applied to a sample of commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange, which were selected according to the date of their establishment, namely the Iraqi Commercial Bank (BCOI), Bank of Baghdad (BBOB), National Investment Bank (BNOI) for the period 2009-2018, and the descriptive analytical approach was used in describing, analyzing and measuring all variables through data the actual financial available from the banks of the study sample, with the aim of evaluating and measuring independent variables (capital adequacy, asset quality, liquidity, gross domestic product, and annual economic inflation rate) and dependent variables (continuity of profits and market value), and analyzing and interpreting the correlation and impact relationship between them. Contrast using the program (spss rv20) to measure the correlation and impact relationship between the results of the internal and external determinants used in the study and the continuity of profits in one side , the measure of the correlation and impact relationship between the results of the internal and external determinants used in the study and in the market value in another side .

This study reached a set of conclusions within the framework of its main and sub hypotheses, which can be summarized as following :

- It was found that there is a correlation relationship with significant statistical impact and significance between the capital adequacy ratio and the continuity of profits in commercial banks in the study sample, while there was no significant statistical impact relationship between the capital adequacy ratio and the market value during the study period.
- It appeared that there is a significant statistical impact and indication relationship between the quality of the assets and the continuity of profits in the commercial banks in the study sample. Also there is a correlation with significant statistical impact and significance between the assets quality and the market value during the study period.
- It appeared a correlation with significant statistical impact and significance between liquidity and the continuity of profits in commercial banks, the sample of the study. Also there is a correlation with significant statistical impact and significance between liquidity and market value during the study period.
- It appeared a correlation relationship with significant statistical impact and significance between the gross domestic product and the continuity of profits in the commercial banks, the sample of the study. Also there is a correlation with significant statistical impact and significance between the gross domestic product and the market value during the study period.
- Finally, it was concluded that there is a correlation with a significant statistical impact and significance between the annual economic inflation rate and the continuity of

profits in the commercial banks, the sample of the study, as well as it appeared a correlation with an impact and a significant statistical significance between the annual economic inflation rate and the market value during the study period.

This study also reached several recommendations, the most important of which was, in brief, that commercial banks should increase their capital and employ that increase in investments that would bring them a continuous profit, and commercial banks should avoid the bad loans by granting loans with guarantees that secure to get the original loans and their interests in the due dates. The Commercial banks should not maintain a high percentage of liquidity because they are considered blocking of the funds. As well as that, the commercial banks must work to employ part of the cash in investments that guarantee them to obtain an acceptable profit.

Therefore, the commercial banks should seek the assistance of experts who have practical competence and benefit from their expertise and advice with regard to the determinants of the micro and macroeconomics, taking into account that there are other determinants that commercial banks must take caution and warn about and try to constantly monitor and control them.

**Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Muthanna
College of Administration and Economics
Department of Finance and Banking**



**The effect of internal and external determinants
on the continuity of profits and the market value of
commercial banks**

**(An applied study in a sample of commercial banks registered in the Iraq
Stock Exchange)**

**Master Thesis Submit
to board of the College of Administration and Economic – Muthanna
University It is part of the requirements of obtaining a Master's
degree in Financial and Banking Sciences**

**by
Mustafa Razaq Fullyh**

**Supervised By
Prof. Dr. Saoud Chayed Mashkour**

1442 H.

2020 A.D.